نبذة يسيرة
في
عقيدة السلف الصالح

تأليف
عبدالرحمن بن محمد الحكمي الفيفي

١٤٢٤هـ

ⓒ عبدالرحمن بن محمد الحكمي الفيفي ، ١٤٢٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الفيفي ، عبدالرحمن بن محمد الحكمي

نبذة يسيرة في عقيدة السلف الصالح / عبدالرحمن بن محمد الحكمي الفيفي . - الرياض : ١٤٢٤هـ

١٧٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٦ - ٧٢٥ - ٤٣ - ٩٩٦٠

١- العقيدة الإسلامية أ- العنوان

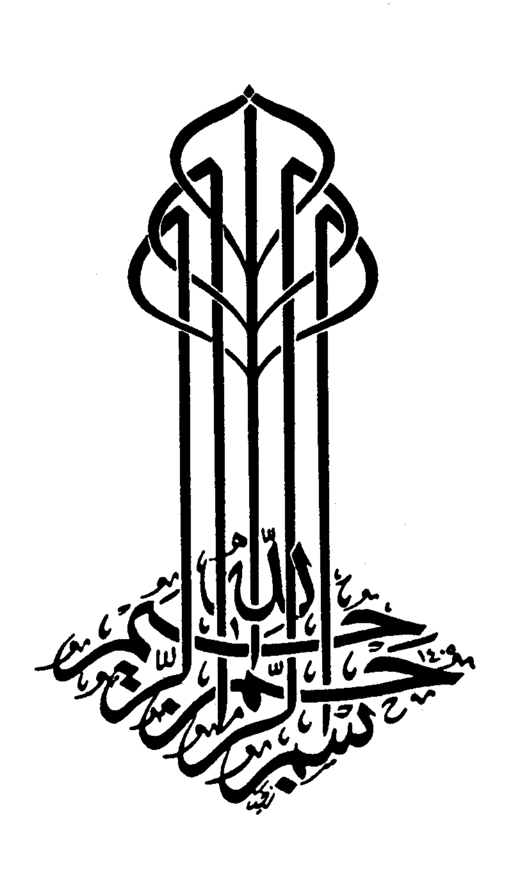
ديوي ٢٤٠ ٣٠٥/ ١٤٢٤

رقم الايداع: ٣٠٥/ ١٤٢٤

ردمك : ٦-٧٢٥-٤٣-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وبعد:

فإن المتأمل في القرآن الكريم، وفي السنة المطهرة، لاسيما في نصوص العقيدة الإسلامية منهما، يجد البساطة والوضوح والصراحة، مما لا يستدعي إلى مزيد من الفلسفات الكلامية، أو التعقيدات الجدلية التي كانت بمثابة شقشقات بيانية، وسفسطات لا معاني ذات شأن وراءها، أحدثها بعد القرون المفضلة من أحدثها، ولربما كان إحداثها لدى بعضهم عن مقصد حسن، حين أراد متكلمو المسلمين أن يناقشوا الطوائف المتأثرة بمذاهب في ديانات أخرى، اختلط بها أهل الإسلام، بعد الفتوحات الإسلامية، ولكن ربما مقصد حسن كان صالحاً لوقت ما لشيء ما فقط، ثم مضى وانقضى وانبنت عليه إلزامات شتى، وتفريعات كثيرة، وتفصيلات متنوعة للأتباع والتلاميذ حتى صار مذهباً قائماً ، وبقدر اتساعه وبعد أطرافه، يمكن تحديد بعده عن الجادة، ومخالفته للسنة، ولربما كان إحداث تلك الآراء الكلامية في الأصول الاعتقادية

نشأ عن أسباب أخرى: أهمها البعد عن الكتاب والسنة ، وطريقة السلف الصالح، ثم ما وقع من فتن بين الصحابة – رضي الله عنهم – بعد مقتل عثمان – رضي الله عنه –إلى غير ذلك من أسباب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

(فهاتان البدعتان: بدعة الخوارج والشيعة ، حدثتا في ذلك الوقت لما وقعت الفتنة، ثم إنه في أواخر عهد الصحابة حدثت بدعة القدرية والخوارج والمرجئة، فأنكر ذلك الصحابة والتابعون، كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وواثلة بن الأسقع، ثم إنه في أواخر عصر التابعين من أوائل المائة الثانية حدثت بدعة الجهمية منكرة الصفات، وكان أول من أظهر ذلك الجعد بن درهم فطلبه خالد ابن عبد الله القسري، فضحى به بواسط، فخطب الناس يوم النحر وقال: أيها الناس ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله – تعالى – لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم الله موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه)[1].

---

(١) منهاج السنة لابن تيمية (١/٣٠٨-٣٠٩)، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام.

وأياً كانت أسباب نشوء الفرق الإسلامية، فإنه يبقى الاعتراف بكون أهل السنة كانوا متميزين في أوقاتهم وعصورهم ، متمسكين بسنتهم، مناضلين عن هذا الموروث الذي أخذوه عن السابق فالسابق مروراً بالتابعين، والصحابة – رضي الله عنهم- إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم-.

ويتميز أهل السنة بالوسطية في كل شيء من أمورهم، سواء في صفات الله – تعالى- أو تعليل أفعاله، أو الكلام في مجاري المقادير، وتصاريف الأقضية، أو الوعد والوعيد، أو إطلاق الأحكام، والتفسيق والتكفير، إلى غير ذلك من أمور، تقوم الأصول الاعتقادية عليها، كانوا متميزين فيها، يعرف ذلك من له أدنى اطلاع على أقوالهم ومعارفهم وعلومهم، ومقالاتهم في العقليات والنقليات، ومجالسهم ومناظراتهم مع المخالفين من سائر الطوائف.

وبحق (فالأمة الإسلامية وسط بين الملل، وأهل السنة والجماعة وسط بين الفرق المنتسبة للإسلام) [١] ، وذلك أن (أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل) [٢]، وقد تميز الإسلام بين سائر الأديان بوسطيته في التشريع، والتكليف ، والتيسير إلى غير ذلك ، قال

---

(١) الروضة الندية في شرح العقيدة الواسطية، للشيخ زيد عبد العزيز الفياض (٢٢٧).

(٢) المصدر السابق (٢٢٩).

– عز وجل – : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة ١٤٣]

وهذه الوسطية الإسلامية يتميز بها سائر أهل الإسلام على غيرهم من الخلق، ثم لا تزال تنحصر في أهله شيئاً فشيئاً، حتى تصل في غايتها إلى الصحابة – رضي الله عنهم–، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وهؤلاء هم أهل السنة. قال الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض: (وكذلك أهل السنة في الإسلام متوسطون في جميع الأمور فهم في علي وسط بين الخوارج والروافض، وكذلك في عثمان وسط بين المروانية والزيدية، وكذلك في سائر الصحابة وسط بين الغلاة فيهم والطاعنين عليهم، وهم في الوعيد وسط بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة، وهم في القدر وسط بين القدرية من المعتزلة ونحوهم، وبين القدرية المجبرة من الجهمية ونحوهم، وهم في الصفات وسط بين المعطلة والممثلة)[1]

وذلك أن أهل السنة إنما نطقوْا بالأدلة، وقالوْا بالبراهين، وفسروْا القرآن بالسنة، ثم ربطوْا ذلك بمعطيات فهم السلف الصالح، الذين تلقوْا العلم عنهم، لاحقاً عن سابق، فاتصلت بهم أسانيدهم وعلومهم ومعارفهم إلى يومنا هذا، فالدين بهم متصل غير منقطع، ولا تجد بدعة

---

(١) الروضة الندية (٢٣٣).

حدثت بعد الصحابة – رضي الله عنهم- إلا وهي منقطعة، لا إسناد لها إليهم، ولا لها أثارة من علم كان معهم، فالسنن متصلة الأسانيد، قولاً وعملاً واعتقاداً ، وكلاماً ولذا ورد في الآثار ما يدل على هذا ، مثل قول حذيفة – رضي الله عنه-: (كل عبادة لم يتعبدها أصحاب رسول الله- صلى الله عليه وسلم – فلا تعبدها) [(١)].

ولهذا كانت السنة اعتقاداً وفقهاً وقولاً وعملاً وسلوكاً منقولة من ذلك الوقت إلى هذا الوقت، ولن تزال – إن شاء الله كذلك – ليس فيها انقطاع. كشأن البدع المنقطعة إلى أصحابها، والتي لا يجدون لها اتصالاً ولا إسناداً إلى أولئك الأكابر من الأمة، قال الإمام ابن القيم: (فإن السنة حصن الله الحصين، الذي من دخله كان من الآمنين، وبابه الأعظم الذي من دخله كان إليه من الواصلين، تقوم بأهلها وإن قعدت بهم أعمالهم، ويسعى نورها بين أيديهم إذا طفئت لأهل البدع والنفاق أنوارهم، وأهل السنة هم المبيضة وجوهم، إذا اسودت وجوه أهل البدعة) [(٢)].

ولمكانة السنة وأهلها، فقد أحببت أن تكون لي مثل هذه النبذة المختصرة اختصاراً، والموجزة إيجازاً، في شيء من جملتها، دون دخول

---

(١) سنن أبي داود (٤٢/٣).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ، (٣٨-٣٩) ط٢، مكتبة الرشد ١٤١٥هـ.

في تفصيلاتها، مع إدخال شيء يسير من الفوائد أو النقولات في أثناء ذلك ودرجه على ما يستدعيه الكلام، ويسترعيه المقام.

سائلاً الله – تعالى – أن يكتب لي بذلك الأجر والمثوبة، ولعلي أختتم مقدمتي هذه، مفتتحاً نبذتي تلك، بكلام يكون عالي النقد، واسطة العقد، بين أول الكلام وآخره، وذلك للمقريزي، في كتابه "المواعظ والاعتبار بذلك الخطط والآثار" وهو كتاب نفيس في تاريخ مصر، وقد قال ضمن مبحث فيه عن اعتقاد الصحابة – رضي الله عنهم– مؤرخاً بإيجاز على علم موجز بتميز أهل السنة منذ العهد النبوي، ثم بقاؤهم على ما هم عليه مع كثرة الفرق والطوائف، فقال:

(اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم رسولاً إلى الناس جميعاً وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه صلى الله عليه وسلم الروح الأمين وبما أوحى إليه ربه تعالى فلم يسأله صلى الله عليه وسلم أحد من العرب بأسرهم قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك كما كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن أحوال القيامة والجنة والنار إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلاهية لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم في أحكام الحلال والحرام وفي الترغيب والترهيب وأحوال القيامة والملاحم والفتن ونحو

ذلك مما تضمنته كتب الحديث ومعاجمها ومسانيدها وجوامعها ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات نعم ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة وساقوا الكلام سوقاً واحداً وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك مع نفي مماثلة المخلوقين فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه ونزهوا من غير تعطيل ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم سوى كتاب الله ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة قضى عصر الصحابة رضي الله عنهم على هذا إلى أن حدث في زمانهم القول بالقدر وأن الأمر أنف

أي أن الله تعالى لم يقدر على خلقه شيئاً مما هم عليه. وكان أول من قال بالقدر في الإسلام معبد بن خالد الجهني وكان يجالس الحسن بن أبي الحسين يسار البصري[1] فتكلم في القدر بالبصرة وسلك أهل البصرة مسلكه لما رأوا عمرو بن عبيد ينتحله وأخذ معبد هذا الرأي عن رجل من الأساورة يقال له أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسواري فلما عظمت الفتنة به عذبه الحجاج وصلبه بأمر عبد الملك بن مروان سنة ثمانين ولما بلغ عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما مقالة معبد في القدر تبرأ من القدرية واقتدى بمعبد في بدعته هذه جماعة وأخذ السلف رحمهم الله في ذم القدرية وحذروا منهم كما هو معروف في كتب الحديث وكان عطاء بن يسار قاضيا يرى القدر وكان يأتي هو ومعبد الجهني إلى الحسن البصري فيقولان له إن هؤلاء يسفكون الدماء ويقولون إنما تجرى أعمالنا على قدر الله فقال كذب أعداء الله فطعن عليه بهذا ومثله وحدث أيضاً في زمن الصحابة رضي الله عنهم مذهب الخوارج وصرحوا بالتكفير بالذنب والخروج على الإمام وقتاله فناظرهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فلم يرجعوا إلى الحق وقاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقتل منهم جماعة كما هو معروف في كتب الأخبار ودخل في دعوة الخوارج خلق كثير ورمي

---

(١) الصواب أنه الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري.

جماعة من أئمة الإسلام بأنهم يذهبون إلى مذهبهم وعدّ منهم غير واحد من رواة الحديث كما هو معروف عند أهله وحدث أيضاً في زمن الصحابة رضي الله عنهم مذهب التشيع لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه والغلو فيه فلما بلغه ذلك أنكره وحرق بالنار جماعة ممن غلا فيه وأنشد

لما رأيت الأمر أمراً منكراً   أججت ناري ودعوت قنبرا

وقام في زمنه رضي الله عنه عبد الله بن وهب بن سبا المعروف بابن السوداء السبأي وأحدث القول بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بالإمامة من بعده فهو وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته على أمته من بعده بالنص وأحدث القول برجعة علي بعد موته إلى الدنيا وبرجعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضاً وزعم أن عليا لم يقتل وأنه حيّ وأن فيه الجزء الإلهي وأنه هو الذي يجئ في السحاب وأن الرعد صوته والبرق سوطه وأنه لابد أن يترل إلى الأرض فيملأها عدلا كما ملئت جورا ومن ابن سبا هذا تشعبت أصناف الغلاة من الرافضة وصاروا يقولون بالوقف يعنون أن الإمامة موقوفة على أناس معينين كقول الإمامية بأنها في الأئمة الإثنى عشر وقول الإسماعلية بأنها في ولد إسماعيل بن جعفر الصادق وعنه أيضاً أخذ القول بفيئة الإمام والقول برجعته بعد الموت إلى الدنيا كما تعتقده الإمامية إلى اليوم في صاحب

السرداب وهو القول بتناسخ الأرواح وعنه أخذوا أيضاً القول بأن الجزء الإلهي يحلّ في الأئمة بعد علي بن أبي طالب وأنهم بذلك استحقوا الإمامة بطريق الوجوب كما استحق آدم عليه السلام سجود الملائكة وعلى هذا الرأي كان اعتقاد دعاة الخلفاء الفاطميين ببلاد مصر وابن سبأ هذا هو الذي أثار فتنة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه حتى قتل كما ذكر في ترجمة ابن سبا من كتاب التاريخ الكبير المقفي وكان له عدة أتباع في عامة الأمصار وأصحاب كثيرون في معظم الأقطار فكثرت لذلك الشيعة وصاروا ضد الخوارج ومازال أمرهم يقوى وعددهم يكثر. ثم حدث بعد عصر الصحابة رضي الله عنهم مذهب جهم بن صفوان ببلاد المشرق فعظمت الفتنة به فإنه نفى أن يكون لله تعالى صفة وأورد على أهل الإسلام شكوكا أثرت في الملة الإسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير وكان قبيل المائة من سنى الهجرة فكثر أتباعه على أقواله التي تؤول إلى التعطيل فأكبر أهل الإسلام بدعته وتمالوْا على إنكارها وتضليل أهلها وحذروا من الجهمية وعادوهم في الله وذموا من جلس إليهم وكتب في الرد عليهم ما هو معروف عند أهله وفي أثناء ذلك حدث مذهب الاعتزال منذ زمن الحسن بن الحسين البصري[1] رحمه الله بعد المائتين من سني الهجرة

---

[1] تقدم صوابه.

وصنفوا فيه مسائل في العدل والتوحيد وإثبات أفعال العباد وأن الله تعالى لا يخلق الشر وجهروا بأن الله لا يرى في الآخرة وأنكروا عذاب القبر على البدن وأعلنوا بأن القرآن مخلوق محدث إلى غير ذلك من مسائلهم فتبعهم خلائق في بدعهم وأكثروا من التصنيف في نصرة مذهبهم بالطرق الجدلية فنهي أئمة الإسلام عن مذهبهم وذموا علم الكلام وهجروا من ينتحله ولم يزل أمر المعتزلة يقوى وأتباعهم تكثر ومذهبهم ينتشر في الأرض....)[1].

---

(1) المقريزي، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (٢/٣٥٦-٣٥٧).

توحيد الأسماء والصفات

وهذا الباب، أو هذا العنوان من أي كتاب، يراد به ما يجب تجاه الـــذات العلية المقدسة، وما ينبغي من معرفة الله – عز وجل– ، مما هو متصف به، وقد صار باباً ذا عناية عند علماء السلف، وأتباعهم، نظراً لما وقع حوله من الخلاف الطويل العريض مع الطوائف المخالفة، وهذا الباب جملة وتفصيلاً مرد علماء السنة فيه إلى السمع، أي: إلى ما ثبت في القرآن الكريم، والسنة المطهرة، ثم ما انعقد عليه إجماعهم، وبعد هذا يســـتدلون علـــيه بالعقل، وذلك بعد إثباته بالسمع، جرياً على طريقة السلف من ثبوت الألوهية والنبوة، ثم ما يجب بعد ذلك بالشرع، ومن هنا ورد الخلاف معهم ومع بقية الطوائف التي قدمت العقل والاستدلال بـــه، ثم عرضت عليه بعد ذلك ما ثبت بالسمع فردوْا وأخذوْا، وقبلوْا ورفضوْا.

وينبغي أن نعلم أن ليس مذهب السلف يقوم على رد الاستدلال العقـــلي، والتهوين به، والاستيحاش منه، والقول بما يعارضه مكافحة دون مواربة، كما تشنع بذلك الطوائف المخالفة لأتباع السلف، ولكن الجدير معرفته من طريقة تعاملهم في هذا الباب خاصة مع العقل هو أن

أدلـــة العقـــول مـــنها ما هو ضروري عند طائفة، وغير ضروري عند أخـــرى، ومنها ما هو ممكن عند فرقة، غير ممكن عند أخرى، وهكذا، وكل طائفة تبرهن على أن ما ذهبت إليه هو الحق الذي دل عليه العقل، والضـــروري الذي لا سبيل إلى غيره، ومن هنا أقدم كثير من الطوائف عـــلى تضـــليل بعضهم بعضاً، وعلى تخطئة مخالفيهم وإن كانوا عقليين مثـــلهم، وإلا فما معنى انقسام المعتزلة مثلاً إلى بضع عشرة طائفة كل طائفـــة منها تباين الأخرى، وليس خلافهم إلا في المعقولات؟ وما معنى انقسامهم إلى معتزلة بصرية وبغدادية؟.

مـــا هذا كله إلا نتاج عدم انضباط الاستدلال العقلي لهم، فلو انضبط و لم يُفْض إلا إلى الضروري المسلَّم به عند سائر العقول لكانت نتيجته واحدة لا تتغير، ولكانت سبيله متحدة عند الجميع، كما أنه لا يخـــتلف اثنان كانا مسلمين أو كافرين، في شرق الأرض أو غربها أن الكل أكبر من الجزء مثلاً، وأن الجزء أقل من الكل.

ودعـــي من هذا، أو ليس هشام بن الحكم الرافضي كان يقول بالتشـــبيه المحـــض؟ ومـــع ذلك فلم يستدل عليه إلا بالعقل، و لم يثبت مقالاتـــه الشنيعة تلك إلا بأدلة العقول كما يزعم، ثم قابله محتج بالعقل آخر فنفى كل شيء حتى أوشك أن ينفي المعنى الأجل للإلهية ، كجهم بن صفوان مثلاً، و لم يعول إلا على العقل، و لم يثبت ما قاله إلا بحجج

العقـــول كما يزعم، فيا بعد ما بينهما، ويافرب ما استدلا به، فالنافي لشيء والمثبت له منهما مستدلان بالعقل، غير خارجين عليه كما يدعيه كل واحد منهما، ومن العجب أن تدل ضرورات العقول على الشيء وخلافه، وعلى السالب والموجب. والممكن والمستحيل ، في آن واحد. وشيء واحد ، دون فرق ، سواء ، فعلى ما اختلفوا فيه وتباعدوا عليه، وتباينوا من أجله تكون دلالة العقل غير ممكنة، إلا إن شهدوا أنها ممكنة ولازمة وضرورة حينئذٍ ولكن الحق مع واحد فقط، ومن هنا نحتاج إلى دليل آخر غير العقل يبيّن لنا المحق من المبطل . والسائر على دلالة العقل مـــن غيره، والمصيب لضرورات العقول من المخطئ، وإذا وصلنا معهم إلى هذا الحد، وبلغنا بهم إلى هذا المنتهى فقد انقطع الكلام، وبلغ الجدل إلى حيث ترتطم سدوده، وتنهدم حدوده، لأننا عدلنا إلى دليل منفصل عن العقل لنستدل به على صحة استدلالنا بالعقل أو فساده، وإذا كان هــــذا فقـــد بان حينئذٍ أن ليست دلالة العقول ولا حججها الضرورية مســـتقلة في إقامة البراهين، ولا معتمدة وحدها دون غيرها في الوصول إلى الحقـــائق، ومعـــرفة مبالغ الأمور، وماهية الأشياء ، فكيف تطالب وحدها مستقلة بإقامة الشواهد الضرورية على معرفة الله — عز وجل- الـــتي هـــي ماهـــية الغيب. ورأس الأمر، ودون ذلك العلوم المحجوبة، والغيوب المكفوفة؟!

إننا بما مضى لا نهوّن من شأن العقل، ولا نستوحش من إقامة الدلالات به، ولا نستغنى عنه في إفهام العلوم، وإفحام الخصوم، ولكن دعني من أمور نظرية، طال نظرنا فيها، وكثر بحثنا عنها، وتنقيبنا عليها، ثم اختلفنا ولم نصل إلى شيء، دعني من هذا كله لنقرأ أنا وأنت واقع المتكلمين ، والمدارس العقلية التي انتمت إليها كل طائفة، بله أن نتأمل كتب القوم مطولة أو مختصرة ، فضلاً أن نغلغل النظر والفكر في حواشيها والتعليقات عليها، وما على ذلك من شروح واستدراكات وتعقيبات تجري العقول في مسارحها، ويطول الكلام في تقريرها ومناقشتها.

هذا كله مع تباين كل مدرسة والأخرى، وافتراق نهج عن آخر، وتباعد كل متكلم عن غيره، استدلالاً وانتهاجاً، ونتيجة وغاية لا في الجزئيات بل في الكليات، ولا في الدقائق بل في الحقائق، وانظر خلاف المعتزلة فيما بينهم من قائل بالأحوال، إلى قائل بالمعاني، ومن قائل بالطفرة إلى قائل بالأعراض، واختلافهم في الألوان والحركات والسكنات، وتجافي آرائهم حول الأجسام والحدود والرسوم، إلى غير ذلك من كلام لا يقررونه إلا بعقولهم وحجج العقول، ثم لا ينفصلون عنه إلا بتباين الآراء، واختلاف الغايات.. ما هذا كله يدلنا إلا على أن بعد العقل عن الشرع، وعدم تعويل حججه على حجج السمع، يبعد

عن الحق ويستحيل في الإمكان، ويشتت الأذهان، ولا يدل على تحصيل وافر.

من أجل هذا فإن أتباع السلف لم يستقل العقل عندهم في النهوض بالحجج والبراهين الدالة على المعرفة بالله — عز وجل- ، ولم ينفصل بإثبات ذلك أو نفيه، بل جعلوْا الشرع فوق العقل، ومشوْا بالعقول على نور الشريعة، ونهضوْا بحججها على سبيل ما جاء في السمع، فلم ينفصل العقل عندهم عن السمع، ولم يستقل عنه، بل هما متواردان متناهضان، على أن الوحي هو القائد، والعقل هو المستدل عليه المستضيئ بنوره المهتدي بسبيله، ومن هنا وافق أئمة السنة بين الدليلين، وواءموْا بين الحجتين، حجة السمع، وحجة العقل. وقد عقد الإمام الراغب الأصفهاني في كتابه تفصيل النشأتين باباً في تظاهر العقل والشرع وافتقار أحدهما إلى الآخر. فقال: [اعلم أن العقل لن يتهدى إلا بالشروع والشرع لا يتبين إلا بالعقل، فالعقل كالأساس والشرع كالبناء.. الخ] [1].

ومن هنا ننظر في مدى الاختلاف بين كتابين في أصول الفقه مثلاً، مثل كتاب الإمام الشافعي المعروف بالرسالة، ومثل كتاب ابن

---

(١) تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين للراغب الأصفهاني ص٥٩.

حــزم الأندلســي المعروف بالإحكام في أصول الأحكام، فالأول قدم الكلام في حجج الشرع وأدلته من كتاب وسنة، وما حولهما من مسائل يستعملها الأصوليون، وأخر الكلام في حجج العقول بعد أن قرر حجج الشـــرع، وأما ابن حزم فقدم حجج العقول والكلام فيهما على حجج الشرع والكلام فيهما، تماماً على طريقة أهل العقل، وهذا مثال بسيط جداً، يمكن لنا على ضوئه أن نستخرج أمثلة عديدة في مجالات كثيرة.

إذَنْ فـــالعقل وحـــده دليل يمكن أن يدل على الشيء ونقيضه، ويمكـــن بـــه إثبات شيء أو نفيه في الوقت نفسه، كما رأينا ذلك في مـــدارس كلامية كثيرة، فهو كذلك ما لم يكن الشرع قائداً له، دليلاً علـــيه، ولذا فلا مجال للمعقول الصريح إلا أن يوافق المنقول الصحيح، وكذا العكس صحيح، ومن هنا صنف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتابه، درء تعارض العقل والنقل، مبيناً هذه الحقيقة، مقرراً لها من كل وجه، وهي طريقة السلف الصالح في تقرير توحيد الأسماء والصفات.

فصل:

تعريف توحيد الأسماء والصفات

قال الإمام السفاريني: (توحيد الصفات أن يوصف الله – تعالى– بمـــا وصف به نفسه، وبما وصفه به نبيه – صلى الله عليه وسلم – نفياً وإثباتاً ، فيثبت له ما أثبته لنفسه، وينْفي عنه ما نفاه عن نفسه) [1].

وقـــال الشـــيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: (توحيد الأسماء والصفات، وهو الإقرار بأن الله بكل شيء عليم، وعلى كـــل شـــيء قدير، وأنه الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم ، له المشـــيئة النافذة والحكمة البالغة، وأنه سميع بصير، رؤوف رحيم، على العرش استوى ، وعلى الملك احتوى، وأنه الملك القدوس السلام المؤمن المهـــيمن العزيز الجبار المتكبر، سبحان الله عما يشركون، إلى غير ذلك من الأسماء الحسنى، والصفات العلى) [2].

إذن فتوحيد الأسماء والصفات هو الإقرار بكل اسم سمى به نفسه – عز وجل–، وبكل صفة ذاتية أو فعلية وصف بها ذاته، أو وصفه بها نبـــيه – صلى الله عليه وسلم– وإمرار ذلك كما أمره السلف من غير

---

(١) لوامع الأنوار البهية، (١٢٩/١) ط المنار ١٣٢٥هـــ.

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص١٩)، ط٣، المكتب الإسلامي ١٣٩٧هـــ.

تشبيه أو تعطيل، أو تحريف أو تأويل أو تكييف، مع الاعتقاد بأن الله – عز وجل– ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

أسماء الله – تعالى – :

أخبرنا القرآن الكريم عن شيء كثير من أسماء الله – تعالى–، وهي موجودة في القرآن الكريم ، لا سيما في أواخر الآيات التي تختتم بمثل قوله – تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء:٥٦]، وقوله – سبحانه–:﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء: ١٢] وقوله – عز وجل–:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١٦] وقوله – تبارك– ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾ [النساء: ٣٤]، وقوله :﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨]، وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ [النساء: ٣٥]، وقولــه: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴾ [النساء: ١٣١]، إلى غير ذلك من الآيات التي فيها أسماؤه الحسنى – عز وجل– وأنت ترى أن ما ورد آنفاً هو بعض ما في سورة واحدة فقط فكيف ما في غيرها من السور؟، ولذا فأهم مصدر لأسمائه – تعالى– هو القرآن الكريم، وقد أمرنا – عز وجل– أن ندعوه في دعائنا بأسمائه الحسنى فقال: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠]

قال الطبري: (وأما قوله: وذروا الذين يلحدون في أسمائه ، فإنه يعني به المشركين، وكان إلحادهم في أسماء الله أنهم عدلوْا بها عما هي عليه، فسموْا بها آلهتهم وأوثانهم، وزادوْا فيها، ونقصوْا منها، فسموْا بعضها "اللات" اشتقاقاً منهم لها من اسم الله الذي هو "الله" وسموْا بعضها "العزى" اشتقاقاً لها من اسم الله الذي هـــو "العزيز")[١].

وأسماؤه تعالى كثيرة، فقد قال ابن كثير: (ثم ليعلم أن الأسماء الحسنى غير منحصرة في تسعة وتسعين اسماً بدليل ما رواه الإمام أحمد في مسنده.. عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه – عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: (ما أصاب أحداً هم ولا حزن، فقال: اللهم إني عبدك ابن عبدك، ابن أمتك ، ناصيتي بيدك ماضٍ في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحداً من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك...)[٢].

وقال – عز وجل- ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقد ذكر كثير من

---

(١) تفسير الطبري (١٣٢/٦).

(٢) تفسير ابن كثير (٢٨٠/٢).

المفسرين أن سبب النزول هاهنا أن رجلاً من المشركين سمع النبي – صلى الله عليه وسلم – وهو يقول في سجوده: يارحمن يارحيم ، فقال: إنه يزعم أنه يدعو واحداً، وهو يدعو اثنين[1] ، أو لأن المشركين فيما ذكر سمعوْا النبي – صلى الله عليه وسلم – يدعو ربه: ياربنا الله، ويا ربنا الرحمن ، فظنوْا أنه يدعو إلهين ، فأنزل الله على نبيه عليه الصلاة والسلام هذه الآية احتجاجاً لنبيه عليهم، والمعنى: بأي أسمائه جل جلاله تدعون ربكم فإنما تدعون واحداً، وله الأسماء الحسنى[2].

وعلى كل فاستغراب المشركين نجم عن عدم معرفتهم بالواجب للذات الإلهية، إذ رأوا كثرة هذه الأسماء لمسمى واحد، فظنوها آلهة شتى، أو ادعوا ذلك وإن لم يظنوه لما قد عرف من عنادهم، وشهر من تكذيبهم، ومن هنا كان اعتراضهم، فأخبرهم – عز وجل- أن هذه الأسماء كلها يدعى بها – عز وجل- وكلها حسنى، لا مجال لإنكارها أو الاعتراض عليها.

وقد ورد في الحديث الصحيح عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم – قال : (إن لله تسعة وتسعين

(١) المصدر السابق (٧٣/٣).

(٢) انظر الطبري (١٦٥/٨) بتصرف.

اسماً، مائة إلا واحدة من أحصاها دخل الجنة) رواه البخاري ومسلم[1].

وهاهنا مسألتان ينبغي فيهما البيان:

الأولى:

أنه قد ورد حديث عند الإمام الترمذي عن أبي هريرة – رضي الله عنه– فيه إحصاء هذه الأسماء التسعة والتسعين وهذا نصه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: "إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد من أحصاها دخل الجنة: هو الله لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرافع المعز المذل السميع البصير الحكم العدل اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدي المعيد المحيي المميت الحي القيوم الواجد الماجد الواحد الصمد القادر المقتدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالي المتعالي البر

---

(١) رواه البخاري في كتاب الدعوات، باب: لله مائة اسم غير واحد، ومسلم في كتاب الذكر، باب: في أسماء الله – تعالى–.

التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغني المُغني المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور[1].

وهذه الأسماء الحسنى لله – تعالى – هي ما ورد في هذا الحديث، ووردت معلقة بهذا الإحصاء .

الثانية:

وهي متعلقة بالأولى، إذ أن من أسماء الله – تعالى- أسماءً وردت في القرآن الكريم، ولم ترد في هذا الحديث مثل: (المولى- النصير- الغالب- القاهر- القريب- الرب- الأعلى- الناصر- الأكرم- أحسن الخالقين- أرحم الراحمين- ذو الطول- ذو القوة- ذو المعارج) إلى غير ذلك مما هو معروف من لدن القرآن الكريم.

ووردت في السنة أسماء أخرى لم ترد في هذا الحديث مثل: (الحنان – المنان- الستار- الستّير). بل في رواية ابن ماجه[2] للحديث نفسه وردت أسماء لم ترد في هذه الرواية المشهورة مثل : (القائم – القديم – الوتر- الشديد- الكافي). إلى غير ذلك، ومن هنا يظهر لنا أن

---

(١) الترمذي، أبواب الدعوات (٨٧) باب أسماء الله الحسنى بالتفصيل، رقم (٣٥٠٢).

(٢) سنن ابن ماجه، كتاب الدعاء- باب أسماء الله – عز وجل-.

ليس الظاهر من الحديث (إن لله تسعة وتسعين اسماً...) هو الحصر، الذي يفيد أنه ليس من الأسماء إلا تسعة وتسعون اسماً فقط. وإنما هذا الخبر الأول من الجملة (إن لله تسعة وتسعين اسماً) متعلق بالخبر بعده (من أحصاها دخل الجنة)، فهذه الجملة الأخيرة إنما هي وصف لهذه التسعة والتسعين اسماً، أي: من أحصى هذه التسعة والتسعين اسماً، كان مآله دخول الجنة، وعلى هذا فليس فيه نفى ما عداها، وإنما يكون المعنى: أن الحد الأدنى من إحصاء أسمائه الحسنى – عز وجل- لدخول الجنة هو العدد المذكور .

قال البيهقي : (باب البيان أن لله – جل ثناءه- أسماء أخر، وليس في قول النبي –صلى الله عليه وسلم- (تسعة وتسعون اسماً) نفي غيرها، وإنما وقع التخصيص بذكرها: لأنها أشهر الأسماء ، وأبينها معاني، وفيها ورد الخبر أن من أحصاها دخل الجنة)[١].

وإحصاؤها: إما بحفظها، لأنه لا يحصل إلا بتكرار مجموعها، وتعدادها مراراً، وإمّا بضبطها حصراً وعلماً وإيماناً، وقياماً بحقوقها، ودعاء الله بها، على حسب معانيها، وما تشتمل عليه من صفات، لأنه لا يجوز تجريدها من صفاتها التي تدل عليها.

---

[١] الأسماء والصفات للبيهقي، ص٦.

قال الإمام ابن القيم: (لو لم تكن أسماؤه مشتملة على معانٍ وصفات لم يسغ أن يخبر عنه بأفعالها، فلا يقال: يسمع ويرى ويعلم، ويقدر ويريد، فإن ثبوت أحكام الصفات فرع ثبوتها ، فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها، وأيضاً فلو لم تكن أسماؤه ذوات معان وأوصاف لكانت جامدة كالأعلام المحضة، التي لم توضع لمسماها باعتبار معنى قام به، فكانت كلها سواء، ولم يكن فرق بين مدلولاتها، وهذه مكابرة صريحة، وبهت بيّن، فإن من جعل معنى اسم "القدير" هو معنى اسم "السميع البصير"، ومعنى اسم "التواب" هو معنى اسم "المنتقم" ومعنى اسم "المعطي" هو معنى اسم "المانع" فقد كابر العقل واللغة والفطرة)[1].

ونلحظ أن الغالب على أسماء البشر هو أن يوضع اسم على اسم، دون التفات إلى معنى ذلك الاسم، وحتى لو التُفت إلى معنى ذلك الاسم فليس هذا الالتفات قائماً على اعتبار معناه في المسمى، ولكن لتأميل أن يكون معناه في المسمى على جهة التفاؤل والرجاء، كما في اسم (سعد) و (يحيى) و (أسد) إلى غير ذلك، وأما ما يوضع على اسم آخر فمثل تسميتنا لأبنائنا بأسماء الأنبياء، والصحابة والعلماء والملوك إلى غير ذلك،

---

(١) مـــدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم (٢٩/١) ط السنة المحمدية ١٣٧٥هـ.

وهنا فتكون الأسماء مجردة من أوصافها، أي: ليس ما تشتمل عليه من معانٍ وأوصاف يجب أن يوجد ضرورة في المسميات، وإنما ذلك على جهة التفاؤل، هذا على حين اعتباره، ومن هنا يلوح الفرق بين أسماء الله الحسنى وأسماء البشر من جهة الوضع، فأسماء الله – تعالى- سمى بها نفسه ليس لأن يضع اسماً على اسم، أو للتفاؤل كما ذكرت في أسماء البشر، جل عن ذلك، وتعالى علواً كبيراً، بل سمى بها نفسه على اعتبار أوصافه الكاملة بالكمال المطلق، قال الإمام البيهقي: (وفي إثبات أسمائه إثبات صفاته، لأنه إذا ثبت كونه موجوداً فوصف بأنه حي فقد وصف بزيادة صفة على الذات هي الحياة، وإذا وصف بأنه قادر فقد وصف بزيادة صفة هي القدرة ، وإذا وصف بأنه عالم فقد وصف بزيادة صفة هي العلم، كما إذا وصف بأنه خالق فقد وصف بزيادة صفة هي الخلق، وإذا وصف بأنه رازق فقد وصف بزيادة صفة هي الرزق، وإذا وصف بأنه محي فقد وصف بزيادة صفة هي الإحياء، إذا لولا هذه المعاني لاقتصر في أسمائه على ما ينبئ عن وجود الذات فقط) [1].

وعلى ما سبق من كلام الإمامين ابن القيم والبيهقي فأسماء الله – تعالى- فيها معانٍ تشتمل على أوصافه – تعالى- الراجعة إلى أفعاله.

---

[1] الأسماء والصفات (١١٠).

طريقة إثبات أسماء الله – تعالى- عند السلف.

السلف يرجعون في إثبات أسمائه – تعالى- إلى ما ورد في الأصلين: الكتاب والسنة، فيسمونه بما سمى به نفسه في كتابه القرآن العظيم، أو بما سماه به نبيه – صلى الله عليه وسلم- ، قال البيهقي : (إثبات أسماء الله – تعالى ذكره – بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة) [١].

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى عن الإمام محمد بن عبد الله بن عيسى المري. المعروف بابن أبي زمنين قوله: (اعلم أن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به عن نفسه علماً، والعجز عن ما لم يدع إليه إيماناً. وإنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه على لسان نبيه) [٢].

هذا وقد ورد أنّ له الأسماء الحسنى في أربعة مواضع من القرآن الكريم:

الأول قوله –عز وجل-: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

---

[١] الأسماء والصفات (٣).

[٢] الفتاوى لابن تيمية (٥/٥٧).

الثاني في قوله – تعالى- : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

والثالث في قوله – سبحانه –: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ [الحشر: ٢٤].

والرابع في قولـــه – تعالى- : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [طه:٨].

ونـــلحظ أن الموضعين الأولين وردا في مساق دعائه بها، على حين أن الموضعين الآخرين وردا على جهة الإخبار، وها هنا كلام نفيس لشيخ الإسلام بن تيمية أختـــم به هذا المبحث ، حيث قال: (قال الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ ﴾ وقال تعالى : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ وقال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ وقال تعـــــالى : ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ والحسنى : المفضلة على الحسنة، والواحد الأحاسن.

ثم هنا ثلاثة أقوال: إما أن يقال: ليس له من الأسماء إلا الأحسن ولا يدعى إلا به؛ وإما أن يقال: لا يدعى إلا بالحسنى ؛ وإن سمى بما يجوز — وإن لم يكن من الحسنى– وهذان قولان معروفان.

وإما أن يقال: بل يجوز في الدعاء، والخبر، وذلك أن قوله: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ وقال : ﴿ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ : أثبت له الأسماء الحسنى، وأمر بالدعاء بها. فظاهر هذا: أن له جميع الأسماء الحسنى.

وقد يقال : جنس "الأسماء الحسنى" بحيث لا يجوز نفيها عنه كما فعله الكفار، وأمر بالدعاء بها، وأمر بدعائه مسمى بها؛ خلاف ما كان عليه المشركون من النهي عن دعائه باسمه "الرحمن". فقد يقال : قوله ﴿ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ : أمر أن يدعى بالأسماء الحسنى، وأن لا يدعى بغيرها؛ كما قال: (ادعوهم لآبائهم) فهو نهي أن يدعوا لغير آبائهم.

ويفرق بين دعائه والإخبار عنه، فلا يدعى إلا بالأسماء الحسنى× وأما الإخبار عنه: فلا يكون باسم سيء؛ لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيء، وإن لم يحكم بحسنه. مثل اسم شيء، وذات، وموجود؛ إذا أريد به الثابت، وأما إذا أريد به "الموجود عند الشدائد" فهو من الأسماء الحسنى، وكذلك المريد، والمتكلم؛ فإن الإرادة والكلام

تنقسم إلى محمود ومذموم، فليس ذلك من الأسماء الحسنى بخلاف الحكيم، والرحيم والصادق، ونحو ذلك ، فإن ذلك لا يكون إلا محموداً.

وهكذا كما في حق الرسول حيث قال: ﴿ لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾ فأمرهم أن يقولوا يارسول الله، يانبي الله، كما خاطبه الله بقول : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾ لا يقول يامحمد؛ ياأحمد؛ ياأبا القاسم! وإن كانوا يقولون في الإخبار – كالأذان ونحوه– : أشهد أن محمداً رسول الله كما قال تعالى ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ وقال: ﴿ بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴾ وقال: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾.

فهو سبحانه : لم يخاطب محمدا إلا بنعت التشريف: كالرسول والنبي، والمزمل، والمدثر؛ وخاطب سائر الأنبياء بأسمائهم مع أنه في مقام الإخبار عنه، قد يذكر اسمه. فقد فرق سبحانه بين حالتي الخطاب في حق الرسول، وأمرنا بالتفريق بينهما في حقه؛ وكذلك هو المعتاد في عقول الناس إذا خاطبوا الأكابر، من الأمراء، والعلماء، والمشايخ، والرؤساء لم يخاطبوهم، ويدعوهم، إلا باسم حسن؛ وإن كان في حال الخبر عن أحدهم؛ يقال: هو إنسان، وحيوان ناطق وجسم، ومحدث

ومخلوق، ومربوب ومصنوع، وابن أنثى ويأكل الطعام ويشرب الشراب.

لكن كل ما يذكر من أسمائه وصفاته في حال الإخبار عنه: يدعى به في حال مناجاته، ومخاطبته؛ وإن كانت أسماء المخلوق فيها ما يدل على نقصه، وحدوثه، وأسماء الله ليس فيها ما يدل على نقص ولا حدوث؛ بل فيها الأحسن الذي يدل على الكمال، وهي التي يدعى بها؛ وإن كان إذا أخبر عنه يخبر باسم حسن أو باسم لا ينفي الحسن، ولا يجب أن يكون حسناً[1]).

---

(1) الفتاوى (٦/١٤١-١٤٣).

فصل

في معتقد السلف في الصفات:

الصفات هي جمع صفة، والصفة من قولهم: وصفه يصفه وصفاً، وصفة، والهاء في هذه عوض عن الواو، أي: نعته. وهو وصف الشيء بحليته ونعته[1]. والحالة التي عليها الشيء من حليته ونعته[2]، وعلى هذا فتكون صفات الله – تعالى- هي نعوته، التي هو عليها، مما تشتمل عليها أسماؤه الحسنى، أو أخبرنا بها في كتابه من صفات أفعاله وذاته، أو وردت في السنة المطهرة، وهذا الباب من التوحيد هو الذي فيه الخلاف الأكبر مع أئمة السنة ومخالفيهم من سائر الطوائف، والجدير بالذكر أن ما ادعته الجهمية على المعتزلة في أسماء الله – تعالى – (إذ إن المعتزلة ترى تلك الأسماء ولكن على مذهبها)؛ هو ما ادعته المعتزلة على أهل السنة من الصفات، وعلى هذا فليست المعتزلة أولى بالرد على الجهمية من أهل السنة على المعتزلة، فكل ما ردت به المعتزلة على الجهمية في إثبات الأسماء، هو عينه رد أهل السنة على المعتزلة في الصفات، وهذا

---

(1) انظر تاج العروس (٢٤/٤٥٩).

(2) انظر المصدر السابق (٢٥/٤٦١).

ملحظ واضح، وطريق لا حب، يميزه السني وإن كان يصعب على غيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (فمن سبيلهم في الاعتقاد الإيمان بصفات الله -تعالى- وأسمائه التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه في كتابه وتتريله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها، بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت ، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها)[1]. وسبيل السلف هذه مثلها أئمة كثير قبل شيخ الإسلام ابن تيمية، وكانوا منتشرين في بقاع العالم الإسلامي بطوله وعرضه، وتحديداً في أصحاب أهل الحديث، الذين هم جماهير أهل السنة، وإنما برز ابن تيمية بينهم لما قام به من جهود واسعة في مناظرة الخصوم، والتقعيد لأهل السنة من خلال علمه بالكلام، وبمقالات المتكلمين من الطوائف الأخرى، ولتأثيره في الآخرين من خلال سعة مصنفاته، وقوة عارضته، وإلا فمن تتبع نقله واستقصاءه وجده ينقل عن قوم كثيرين من السلف والعلماء أقوالاً لهم

---

* أي السلف الصالح.

(١) الفتاوى لابن تيمية : (٤/٢).

هي تماماً نماذج تعد على طليعة مذهب أهل السنة في هذا الأصل الكبير من التوحيد .

فمن صفاته – عز وجل– العلم، والقدرة ، والحكمة، والقوة، والحلم، والكلام، واللطف، والجلال، والكرم، والإحسان، والانتقام، والعزة ، والقدم، والأحدية، والرحمة، والغنى، والأولية المطلقة، والآخرية المطلقة، والعظمة، والكبرياء، والوجه، واليدين، والقدم، والعين، إلى آخر ما ورد في كتابه العزيز، وفي سنة نبيه – صلى الله عليه وسلم– على هذا النسق:

قال تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقال: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [البقرة:٣٢]، وقال: ﴿ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا ﴾ [غافر: ٧]، إلى آخر الآيات الواردة في العلم، وقال: ﴿ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [التحريم: ٨]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمٗا ﴾ [النساء: ٥٦]، وقال: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِي خَلَقَهُمۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۖ ﴾ [فصلت: ١٥]، وقال: [النساء:١١]، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴾ وقال : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء:١٦٤]، وقال: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ

﴿ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ [التوبة: ٦]، وقال: ﴿ ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى:١٩]، وقال: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال: ﴿ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ﴾ [الروم: ٤٧]، وقال: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصفات: ١٨٠]، وقال: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ [الحديد:٣]، وقال: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:١-٤]، وقال: ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة: ٧٤]، وقال: ﴿ وَلَهُ ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الجاثية: ٣٧]، وقال: ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص:٧٥]، وقال: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ [طه:٣٩]، إلى آخر تلك الآيات الكثيرة التي فيها صفات الكمال ، ونعوت الجلال له – سبحانه–، وفي القرآن الكريم الكثير من ذلك راجع لذاته أو لأفعاله، والسلف يثبتون ذلك كله دون تأويل أو تحريف أو تعطيل أو تشبيه، على جهة الكمال، كما يليق بالله – تعالى–.

وقد كانت طريقة القرآن العظيم في صفات الله – تعالى– هي الطريقة المثلى التي جمعت بين النفي والإثبات في التوحيد. فالنفي

والإثبات طرفان مهمان في التوحيد جملة، ولا سيما في هذا الباب من أقسام التوحيد الثلاثة، إلا أن الملحوظ عموماً في النفي هو كونه مجملاً، وكون الإثبات مفصلاً.

قال الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض: (طريقة القرآن في باب الأسماء والصفات النفي المجمل والإثبات المفصل، ففيه من إثبات الأسماء الحسنى والصفات العلى، ما لا سبيل إلى حصره، وأما في النفي فطريقة القرآن والسنة في ذلك الإجمال، والنفي إنما جئ به لإثبات صفات كماله سبحانه) [1]. وذلك أن المكذبين من سائر الأمم لم يكونوا مطبقين إطباقاً تاماً على نفي الألوهية والربوبية، وإنكار الذات، عدا ما كان من فرعون والنمرود وغيرهما، ولكن الأكثر منهم على أنه موجود ولكن لا يريدون عبادته، ولا يصفونه بصفات الكمال، ويشركون به، ومن هنا جاء النفي المجمل، والإثبات المفصل، ويتميز أهل السنة بكونهم يجمعون بين الطريقتين اللتين هما طرفا ما أرسل به الأنبياء والرسل، وهما طرفا كلمة التوحيد التي أرسل بها كل رسول، وبعث من أجلها كل نبي، قال الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض: (وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل باللبن الخالص السائغ

---

[1] الروضة الندية في شرح العقيدة الواسطية ص١٢٠.

للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل، ودم التشبيه)[1].

فائدة:

لا يفهم من طريقة إثبات السلف للصفات أن فيها تشبيهاً، بل كان السلف أبعد الناس عن التشبيه ، ويشنعون على من قال به، كهشام بن الحكم الرافضي، ولكن شاع عند المتكلمين ومن أخذ بغمار الفلسفة من بعد أن نفي التشبيه هو نفي الصفات، وهذا ليس بصحيح، فبين المنفيين فرق عظيم، إذ أن نفي التشبيه هو ما عليه السلف الكرام ومن تبعهم، ونظر لهم وهو لا يلزم نفي الصفات، إذ أن صفات الله – تعالى- ونعوته لا تقتضي أن تشبه صفات المخلوقين، والمتكلمون قد اتفقوْا مع أهل السنة أن لله – تعالى- صفات، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين، مثل الإرادة والحكمة والقدرة.. الخ عند الأشاعرة، ومثل العلم والقدم والأحدية عند المعتزلة، فهذه صفات، وهي بإجماع المعتزلة والأشعرية وأتباع السلف صفات لا تشبه صفات المخلوقين، فماذا من الجناح على أتباع السلف إذا أمروْا صفات لله – تعالى- وردت في الأصلين الكتاب والسنة، واعتقدوْا أنها لا تقتضي التشبيه؟! أليس سبيلها مهما كثرت سبيل تلك الصفات التي أقرها خصومهم واعتقدوْا أن

(1) المصدر السابق ص٢٢.

إمرارها والإقرار بها لا يقتضي التشبيه؟!.

وأما نفي الصفات فهو غير نفي التشبيه، إذ نفيها خلاف ما عليه السلف، ويلزم عليه نفي كل الصفات حتى التي اتفق عليها المسلمون، كما مر، ونفيها أيضاً هو نفي معنى أعم من التشبيه، فهناك فرق بين من ينفي صفة اليد عن زيد مثلاً، جملة وتفصيلاً، وبين من ينفي أن يد زيد موجودة ولكنها لا تشبه يد عمرو مثلاً، فاليد منفية في الأول وموجودة في الثاني، فإذا كان هذا في البشر وهم خلق، فكيف بمن ليس كمثله شيء، وهنا ينبغي أن نفرق بين النفيين: نفي الصفات، ونفي التشبيه، فالسلف ينفون التشبيه، مع إثباتهم للصفات، وأما مخالفوهم فيتوصلون بنفي التشبيه إلى نفي الصفات، ومن هنا نجم خلافهم لطريقة السلف، قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية: (ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات، بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبي حنيفة – رحمه الله – أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، وهذا معنى قوله – تعالى- : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١]، فنفى المثل وأثبت

الصفة)[1].

ولا شك أن نفي المثل أخص من نفي الصفة، إذ أن نفي المماثلة لا يلزم منه نفي الصفات، ومن أجل هذا قال السلف ما قالوْا من إثبات الصفات ونفي المماثلة.

أسماء الله – عز وجل– تدل على صفاته:

وقد مر نحو هذا الكلام في المبحث الأول حول أسماء الله – تعالى- وينبغي التركيز عليه هاهنا لأهميته ودقته، ولتلاحمه مع هذا الباب تلاحماً أكيداً، فالأسماء لابد أن تدل على معانٍ، وتلك المعاني عينها هي صفات الله – عز وجل- ، فمن هنا كان إثبات أحد الأمرين دون الآخر كما فعلته بعض الطوائف الخارجة عن الجادة.

قال الإمام ابن القيم: (لو لم تكن أسماؤه مشتملة على معانٍ وصفات لم يسع أن يخبر عنه بأفعالها، فلا يقال: يسمع ويرى ويعلم، ويقدر ويريد، فإن ثبوت أحكام الصفات فرع ثبوتها، فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها، وأيضاً فلو لم تكن أسماؤه ذوات معانٍ وأوصاف لكانت جامدة كالأعلام المحضة، التي لم توضع لمسمّاها باعتبار معنىً قام به، فكانت كلها سواء، ولم يكن فرق بين مدلولاتها،

---

[1] شرح العقيدة الطحاوية ص١١٨-١١٩.

وهذه مكابرة صريحة، وبهت بيّن،..)[1] وعلى هذا فما كان من صفات كمال وجلال وجمال من أسمائه – تعالى- فهو صفة له – عز وجل- إما ذاتاً، وإما فعلاً.

(وفي إثبات أسمائه إثبات صفاته، لأنه إذا ثبت كونه موجوداً فوصف بأنه حي فقد وصف بزيادة صفة على الذات هي "الحياة"، وإذا وصف بأنه قادر فقد وصف بزيادة صفة هي "القدرة"، وإذا وصف بأنه عالم فقد وصف بزيادة صفة هي "العلم"، كما إذا وصف بأنه خالق فقد وصف بزيادة صفة هي "الرزق" وإذا وصف بأنه محي فقد وصف بزيادة صفة هي "الإحياء"، إذ لولا هذه المعاني لاقتصر في أسمائه على ما ينبئ عن وجود الذات فقط)[2].

شبهة كون الصفة زائدة على الذات أولا:

وهذه الشبهة ألقاها نفاة الأسماء والصفات، أو نفاة الصفات فقط، وعلى كلٍّ فقد ألقيت، وهي لفظة يراد بها ما وراءها من الإلزامات، فإنهم يرون أن إثبات الصفة إن قلنا: إنه زائد على الذات ألزمونا بإلزامات أشهرها اثنان:

---

[1] مدارج السالكين، (٢٩/١).

[2] الأسماء والصفات، (١١٠).

الأول: أن نقول بالتبعيض، أي: كون الله – تعالى- مبعضاً، لأننا جوّزنا زيادة شيء على ذاته، ليس من ذاته، وهذا الإلزام لا يلزم القائل بمذهب السلف – رحمهم الله-، لأنهم حين أثبتوْا الصفات لم يكن غرضهم هذا القول، ثم إنّ هذا التبعيض واقع أيضاً في إثبات الأسماء الذي قد قالوْا به، بل هو إلزام المشركين عينه للنبي – صلى الله عليه وسلم- حين سمعوه يسمي الله – تعالى- بأسمائه الحسنى، فنزلت الآية: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وهذان الجوابان المختصران تحقيقاً ومعارضة كافيان في الجواب على هذا الإلزام الباطل، وما أجاب به أصحاب هذه الشبهة على إنكار المشركين على النبي – صلى الله عليه وسلم- على تسمية الله – تعالى- بأسمائه فهو جواب القائلين بمذهب السلف على هذا الإلزام.

الثاني: ألزمونا لو قلنا بكون الصفة زائدة على الذات، أن نجعلها مع الله –تعالى- شريكاً، ولذلك قالت المعتزلة عن الأشعرية: النصارى أحسن مقالة منكم، حيث قالوْا : إن الله ثالث ثلاثة، فقلتم أنتم: إنه سابع سبعة، أو ثامن ثمانية، وذلك لإثبات الأشاعرة الصفات السبع، وجواب الأشاعرة على المعتزلة هو جواب السلفيين على الأشاعرة

أنفسهم، فيما أنكروه عليهم من إثبات بقية الصفات، وعدم الاقتصار في الإثبات على سبع دون الباقي من الصفات.

ولا يخفى أن اعتراض المعتزلة بهذا الإلزام ضعيف، فإن النصارى لم يقولوْا بأن عيسى – عليه السلام– صفة من صفات الله الذاتية، والقديمة الأزلية الأبدية، وإنما اعتقدوْا أن جزءاً من الألوهية حل فيه، فمن هنا تظهر المغالطة في قول المعتزلة ظهوراً واضحاً.

قال ابن أبي العز:

(وكذلك مسألة الصفة: هل هي زائدة على الذات أم لا؟

لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته، له، ولهذا كان أئمة السنة– رحمهم الله تعالى– لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره، لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفي قد يشعر بأنه هو هو.

إذا كان لقط الغير في إجمال فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل:

- فإن أريد به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح.

- وإن أريد به أن الصفات زائدة على الذات التي يُفْهَم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة، فهذا حق ، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال التابعة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتاً وصفة كلاً وحده، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة فإن هذا محال، ولو لم يكن إلا صفة الوجود فإنها لا تنفك عن الموجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتاً ووجوداً: يتصور هذا وحده، وهذا وحده ، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج)[1].

وكلام الإمام ابن أبي العز واضح فيما تقدم، وقد عكس عليهم أئمة السلف هذا الإشكال، من جهته إثبات الصفات لله – تعالى- فإنهم يتفقون مع سائر فرق الإسلام في إثبات الذات العلية، وعلى أنه ليس كمثلها شيء، وسبيل إثبات الصفات التي ليس كمثلها شيء، هو سبيل إثبات الذات التي ليس كمثلها شيء.

ومن هنا ينفك الإشكال، ويظهر ضعف تلك الإلزامات.

---

[1] شرح العقيدة الطحاوية (١٢٦).

أقسام الصفات من حيث الثبوت:

قال الدكتور موسى الدويش: (صفات الله - سبحانه وتعالى- التي جاء بها القرآن، وتحدثت عنها السنة النبوية قسمان:

- صفات عقلية: وهي التي يمكن أن يستدل عليها بالعقل، فطريق إثباتها السمع والعقل.
- صفات خبرية: وهي التي لا يستطيع العقل إثباتها من غير طريق النص) [١].

فالقسم الأول يندرج تحته ما وصف به نفسه من العلم والقدرة والإرادة والحياة، والسمع والبصر، والكلام والرحمة والحكمة والعلو ونحوهما.

والقسم الثاني يندرج تحته ما ورد من صفات أمثال الوجه والعين، واليدين والقدم والاستواء على العرش، ونحو ذلك[٢].

---

[١] علو الله على خلقه. لموسى الدويش، ط١، ١٤٠٧هـ، دار عالم الكتب. ص٥٩.

[٢] انظر: المصدر السابق ص ص ٥٩-٦٠.

أقسام الصفات من حيث نوعها:

تنقسم من حيث نوعها إلى قسمين:

١- صفة ذاتية:

وهي لا تنفك عنها الذات، بل هي لازمة لها أزلاً وأبداً، كالحياة والعلم، والقدرة، والقوة والملك، والكبرياء والوجه...

٢- صفات فعلية:

وهي ما تتعلق بها مشيئة الله تعالى وقدرته كل وقت وآن، وتحدث بمشيئة الله وقدرته آحاد تلك الصفات من الأفعال، وإن كان هو لم يزل موصوفاً، بالفعل بمعنى: أن نوع الأفعال قديم، وأفرادها حادثة، وهذه مثل: الاستواء والمجيء والنزول والضحك، والرضا، والغضب.

وقد تجمع بعض الصفات بين الأمرين مثل: صفة الكلام، فهو من حيث كونه مجموعاً فهو صفة ذاتية للزومه له أبداً وأزلاً، وهو من حيث حدوث أفراده وآحاده، وتعلقه بالمشيئة، وطروؤه فهو صفة فعلية.

قطوف من كلام السلف في هذا الباب:

قال الأوزاعي: (كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله – تعالى ذكره– فوق عرشه. ونؤمن بما وردت به السنة) [1].

قال ابن القيم معلقاً على هذا الأثر:

(وهذا الأثر يدخل في حكاية مذهبه، ومذاهب التابعين فلذلك ذكرناه في الموضعين..) [2]. أي: في مذهب التابعين، ومذهب تابعيهم..

وقال الطبري:

(وحسب امرئ أن يعلم أن ربه هو الذي على العرش استوى، فمن تجاوز إلى غير ذلك فقد خاب وخسر) [3].

وقال الطلمنكي:

(أجمع المسلمون من أهل السنة على أن الله استوى على عرشه بذاته، وقال: أجمع أهل السنة على أن الله على العرش على حقيقته لا على المجاز، ثم ساق بسنده عن مالك قوله: الله في السماء، وعلمه في كل مكان.

---

(١) علو الله على خلقه. ص ص٦٤-٦٥.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (١٣٥).

(٣) صريح السنة (٢٧) واجتماع الجيوش الإسلامية (١٩٤).

ثم قال: وأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى – قوله تعالى-: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ [الحديد:٤]، ونحو ذلك من القــرآن: أن ذلك علمه وأنه فوق السموات بذاته، مستوٍ على عرشه كيف شاء)[١].

وقال الإمام الشافعي:

(آمنت بما جاء عن الله، وبما جاء عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- على مراد رسول الله)[٢] صلى الله عليه وسلم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا، أنهم كانوْا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفه، تارة بالقول العنيف، وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسألته، ولذلك لما بلغ عمر – رضي الله عنه – أن صبيغاً يسأل عن المتشابه أعد له عراجين النخل. فبينما عمر يخطب قام فسأله عن: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ﴾ [الذاريات:١-٢]. وما بعدها، فترل عمر فقال: "لو وجدتك محلوقاً لضربت الذي فيه عيناك بالسيف، ثم أمر به فضرب ضرباً شديداً، وبعث به إلى

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (١٤٢).

(٢) الفتاوى (٤/٢).

البصرة، وأمرهم ألا يجالسوه، فكان بها كالبعير الأجرب لا يأتي مجلساً إلا قالوْا: عزمة أمير المؤمنين ، فتفرقوْا عنه حتى تاب، وحلف بالله ما بقى يجد مما كان في نفسه شيئاً، فأذن عمر في مجالسته، فلما خرجت الخوارج أُتي فقيل له: هذا وقتك. فقال: لا، نفعتني موعظة العبد الصالح.

ولما سئل مالك بن أنس – رحمه الله تعالى- فقيل له: ياأبا عبد الله: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، كيف استوى؟

فأطرق مالك وعلاه الرحضاء، يعني العرق، وانتظر القوم ما يجيء منه فيه. فرفع رأسه إلى السائل وقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأحسبك رجل سوء، وأمر به فأخرج.

ومن أول الاستواء بالاستيلاء فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك، وسلك غير سبيله، وهذا الجواب من مالك – رحمه الله – في الاستواء شافٍ كافٍ ، في جميع الصفات، مثل النزول : النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وهكذا يقال في سائر الصفـــات؛ إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به

الكتاب والسنة)[1].

وقال الإمام إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني:

(إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون رهم - تبارك وتعالى- بصفاته التي نطق بها كتابه وتتريله، وشهد له بها رسوله، على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكييف المشبه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية.

وقد أعاذ الله "أهل السنة" من التحريف والتكييف، ومنّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوْا سبيل التوحيد والتتريه، وتركوْا القول بالتعطيل والتشبيه، واكتفوْا بنفي النقائص بقوله عز من قائل: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وبقوله - تعالى- : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [الإخلاص:٤])[2].

وقال الإمام ابن رجب:

(فمن عرف قدر السلف عرف أن سكوقم عما سكتوْا عنه من ضروب الكلام، وكثرة الجدال والخصام، والزيادة والبيان، على مقدار

---

[1] الفتاوى (٤/٣-٤).

[2] الفتاوى (٤/٥).

الحاجة، لم يكن عيباً، ولا جهلاً، ولا قصوراً، وإنما كان ورعاً وخشية لله، واشتغالاً عما لا ينفع بما ينفع، وسواء في ذلك كلامهم في أصول الدين وفروعه، وفي تفسير القرآن والحديث، وفي الزهد والرقائق والحكم والمواعظ وغير ذلك مما تكلموْا فيه ، فمن سلك سبيلهم فقد اهتدى، ومن سلك غير سبيلهم، ودخل في كثرة السؤال والبحث والجدال والقيل والقال، فإن اعترف لهم بالفضل، وعلى نفسه بالنقص كان حاله قريباً، وإن ادعى لنفسه بالفضل ولمن سبقه بالنقص والجهل فقد ضل ضلالاً مبيناً، وخسر خسراناً عظيماً) [1].

وينسحب هذا الكلام على ما ورد من أسماء الله – تعالى- وصفاته العظمى الواردة في القرآن الكريم، والسنة المطهرة، مما يجب الإيمان به كما ورد دون زيادة أو نقصان .

---

[1] فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب ط الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٧هـ، (١٤٦).

مبحث القدر

ويعتبر هذا الباب من الكلام في اعتقاد السلف من الأبواب المهمة في الاعـــتقاد، والتي وقع فيها وحولها الخلاف الكبير، والجدل الطويل العريض، بين الفرق الإسلامية، ويعتبر الأصل الثاني عند المعتزلة والذي يعبرون عنه بقولهم: (العدل)، بل قد تكون الأصول الأخرى عندهم عدا (التوحـــيد) الأصل الأول، تابعة لهذا الأصل ومن هنا تظهر أهمية تبيين اعتقاد السلف حول هذا الباب، لانبناء كثير من المسائل عليه.

والإيمان بالقدر هو الإيمان بتقدم علم الله – سبحانه- بما يكون من أكساب الخلق وغيرها، ومن المخلوقات، وصدور جميعها عن تقدير منه، وخلق لها خيرها وشرها[1].

وبهذا تكون للقدر مراتب هي:

١- عـــلم الله القـــديم ، وأنـــه قد علم أعمال العباد قبل أن يعملوها.

٢- كتابة الله ذلك في اللوح المحفوظ.

---

[1] لوامع الأنوار البهية، (١٢٩/١).

٣- مشيئة الله العامة، وقدرته الشاملة.

٤- إيجاد الله لكل المخلوقات، وإنه الخالق وكل ما سواه مخلوق، سواء أكان أعياناً أم أعراضاً أم أفعالاً [(١)].

وكل هذه المراتب الأربع دلت عليها الآيات القرآنية، والأحاديث المطهرة، ويمكن التدليل عليها بإيجاز حسب الآتي:

فمما جاء في كونه -عز وجل- عالماً بكل ما يعمله العباد قبل أن يعملوه، قوله -تعالى- ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ ﴾ [البقرة: ١٤٢]. فإنه -تعالى- علم مقالتهم قبل أن يقولوها، وقوله -عز وجل- ﴿ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٨] فعلم -سبحانه- أفعالهم فيما لو ردوْا مع أنه لن يردهم. وقال -تعالى- ﴿ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام:٥٩]، وأما كتابة ذلك في اللوح المحفوظ، قبل جري المقادير به، فالآية السابقة دليل على ذلك وقوله -سبحانه- ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۝ يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ

(١) انظر مثلاً: الروضة الندية (٣٥٣).

﴿وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٨-٣٩]، وفي الحديث: (وضعت الأقلام وجفت الصحف).

وهاتان المرتبتان من القدر بمحل اتفاق من الأمة كلها، عدا من خالف في شيء من الجزئيات فيهما، وإنما وقع الخلاف في المرتبتين التاليتين لهما، وهما: مشيئة الله لذلك، وقدرته الشاملة على كلٍّ، ثم إيجاده لجميع أفعال مخلوقاته، شراً كانت أو خيراً، فالذي عليه السلف من هاتين المرتبتين هو الإيمان بأن الله قدّر الخير والشر وأرادهما إرادة كونية قدرية، إلا أن الخير اختص بأنه أراده إرادة شرعية، وأمر به، ورضي عنه، وأحبه، بخلاف الشر، فإنه خلقه وأراده إرادة كونية مع عدم أمره به، ورضاه عنه، بل نهيه عنه، وبغضه له، والحجج في هذا كثيرة، من مثل قوله – تعالى- ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦] وقوله – سبحانه- ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:١٧]، وقوله – عز وجل- ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا﴾ [الفرقان:٤٣]، فمدح نفسه بكونه خلق الخلق وخلق ما يعملون، وفي المقابل نفي عن الآلهة التي اتخذت من دونه الخلق، وأنها لا تخلق، وللإمام البيهقي حجة عقلية في هذا، يحسن بي إيرادها على تمامها، ولعلها منه، أو لعله نقلها عمن تقدمه، ومجملها أنه سبحانه نفى أن

يكون خالق غيره، ونفى أن يكون شيء سواه غير مخلوق، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة لكان الله – سبحانه – خالق بعض الأشياء دون جميعها، وهذا خلاف الآيات الواردة، ومعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان، فلو كان الله خالق الأعيان، وكان الناس خالقي أفعالهم لكان خلق الناس أكثر من خلق الله، ولكانوا أتم قوة منه، وأولى بصفة المدح من ربهم – سبحانه–[1].

وهذا الدليل العقلي الذي ذكره الإمام البيهقي يعتبر بحد ذاته مقنعاً سيما إذا ضُمَّ إلى ما مدح الله به نفسه من كونه خالق كل شيء، كما ذكر ذلك في أكثر من آية، على نحو قوله – تعالى – : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الأنعام : ١٠١-١٠٢]، فمدح نفسه أنه خلق كل شيء فعلاً واسماً، على طريقة الإسناد الخبري، ثم نفيه – سبحانه– عن غيره الخلق قطعاً ، في أكثر من موضع، وقد مر شيء من ذلك على نحو قوله – تعالى–: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا

---

(١) انظر الاعتقاد، (٦٠).

تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل:١٧]، وقوله – عز وجل- : ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴾ [الفرقان: ٣]، وقوله – سبحانه- متحدياً: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ ﴾ [فاطر:٣]، كل هذا مؤذن بكونه متفرداً بالخلق لا يشركه في ذلك أحد، ومن هنا كانت أهمية هذه المسألة عند أهل السنة، وهي كونه – عز وجل- خالقاً للأفعال خيرها وشرها، لانبنائها على مسائل هذا الباب كله، لأن الخلق مستلزم للإرادة ، إذ إنه لا يخلق إلا ما يريد، والإرادة تابعة للعلم المحفوظ أو المكتوب، فمن هنا يظهر جلياً أن مسألة خلق أفعال العباد هي ثمرة هذا الباب، وهي المتنازع عليه، فعليه ألحق أهل السنة خلق أفعال الشر بخلق أهلها، فلو لم يرد الله أن يعصى لم يخلق إبليس، كما صرح بذلك عمر بن عبد العزيز – رحمه الله- خامس الخلفاء الراشدين – رضي الله عنهم- وأقصى ما في الباب مما تعلق به المخالفون في هذا الباب هو بعض الآيات المتشابهة في الإرادة والمشيئة، ولكن حين تأملها حق التأمل، يظهر أن القرآن الكريم أثبت للعبد إرادة ومشيئة، وأثبت له فعلاً، ونسبه إليه، وحاسبه عليه، وبتلك الأفعال استحق من استحق الذم عليها، أو المدح بها، ولكن هذا كله لا يخرج

عن علم الله – تعالى- لذلك، وكتابته له في اللوح المحفوظ، فليست هذه الأفعال المنسوبة للعبيد مستقلة عن الله – تعالى-، بل هو مريد لها من جهة تقديرها وعلمه بها أزلاً، وهم مريدون لها من جهة فعلها، وكونهم محاسبين عليها أبداً، ولهذا فرق السلف بين الإرادة والمشيئة المنسوبة والمسندة إلى الله – تعالى- فجعلوهما قسمين:

١- الإرادة الكونية:

وهي تلك الإرادة التي أرادها الله لأفعال عباده خلقاً وإيجاداً، وتقديراً وقضاءً، ولا يلزم على هذه الإرادة أن يكون راضياً عن جميع مستلزماتها، بل خلق الشر وأراده وأبغضه وعاقب عليه، وخلق الخير وأراده وأحبه وأثاب عليه، ومن هذه الإرادة قوله – تعالى-: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [هود:٣٤]، فنسب إرادة إغوائهم إليه – سبحانه- ، ومثل قوله – تعالى-: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَـٰرِهِينَ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ

﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف:٨٨-٨٩]، فعلّق رجوعهم إلى ملة الكفر بمشيئة الله – تعالى–، وقد أحببت إيراد الآيتين كاملتين ليظهر المعنى واضحاً سائغاً، فهذه الإرادة والمشيئة هي الإرادة والمشيئة الكونية القدرية ، والتي هي واسعة النطاق ، ومتحققة الوقوع، ومتعلقة بالخلق تعلق لزوم، ويدخل فيها الخير والشر، والشرائع وما يخالف الشرائع، ويستوي فيها أهل التكليف بأفعالهم: أهل الجنة وأهل النار، ولها أمثلة كثيرة من القرآن الكريم غير ما مضى من الآيات.

٢- الإرادة الشرعية:

وهي إرادته – عز وجل– من عباده القيام بأمره، والامتثال له ، وفعل الخير، وهي متعلقة بالأمر مباشرة، وداخلة في عالم الأمر، مع دخولها قبل ذلك في عالم الخلق كسابقتها، إلا أنها اختصت عنها بدخولها في عالم الأمر، وكونه أمر بذلك، ورضي عنه، وأحبه ، وأثاب عليه، وهذه الإرادة هي التي اختصت بالخير، ولها أمثلة كثيرة من القرآن الكريم، مثل قوله – تعالى– ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله – عز وجل–: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ

مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٦-٢٨]، وقوله – سبحانه-:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة:١٨٥]، ومن أجل هذا فقد بينت الإرادتان أو المشيئتان هاتـــان في مثل قوله – عز وجل-: ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير:٢٧-٢٩]، فأثبتت الآيات السابقة من سورة التكوير للعبد مشيئة في الاستقامة، ثم علقت هذه المشيئة بمشيئة الله – تعالى- لذلك، ونفيت عن العبيد إلا من جهة واحدة فقط هي كونها غير مستقلة عن مشيئة الله المطلقة، وفي هذا بيان تام لكون أن أفعال العباد بخيرها وشرها لا تخرج عن مشيئة الله – تعالى-، وبهذا التفريق بين الإرادتين والمشيئتين جمع السلف بين ما ظاهره التعارض أو التشابه بين الآيات الواردة في ذلك، وصرح كثير منهم بأنه لا يمكن الجمع بين الآيات في ذلك إلا بهذا التقسيم.

ومن أجل هذا كان السلف أحرص الناس أن يقفوْا عند هذا الحد في القدر، وهو الإيمان به مجملاً، واعتقاد أن الله على كل شيء قدير ، وأنه خلق كل شيء وأنه لا يعصى قسراً وقهراً، ولا يقع في ملكه إلا ما

يريد، ذُكر عن المروذي أن رجلاً قال: إن الله لم يجبر العباد على المعاصي. فرد عليه آخر فقال: إن الله جبر العباد، أراد بذلك إثبات القدر، فسألوْا عن ذلك أحمد بن حنبل فأنكر عليهما جميعاً، على الذي قال جبر، وعلى الذي قال لم يجبر، حتى تاب، وأمر أن يقال: ﴿ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [المدثر:٣١] [١]، فيظهر حرصهم – رحمهم الله – على التمسك بالعبارات القرآنية ، والنهي عن الخوض في هذه الدقائق، بعد الإيمان الجملي الذي سبق روايته عنهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(والناس في الشرع والقدر على أربعة أنواع:

فشر الخلق من يحتج بالقدر لنفسه، ولا يراه حجة لغيره، يستند إليه في الذنوب والمصائب، ولا يطمئن إليه في المصائب، كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أي مذهب وافق هواك تمذهبت به.

وبإزاء هؤلاء خير الخلق الذين يصبرون على المصائب، ويستغفرون من المصائب كما قال – تعالى-: ﴿ فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ

---

(١) الفتاوى: ٨/١٠٤.

حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [غافر:٥٥]، وقال – تعالى- ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ ﴾ [الحديد:٢٢-٢٣].

وقال – تعالى-: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ﴾ [التغابن:١١].

وقال بعض السلف : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم. قال – تعالى-: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥]) [١].

ثم قال: (وأما الصنف الثالث: فهم الذين لا ينظرون إلى القدر لا في المعائب ولا في المصائب، التي هي من أفعال العباد، بل يضيفون ذلك كله إلى العبد، وإذا أساءوْا استغفروْا وهذا حسن، لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروْا إلى القدر الذي مضى به عليهم، ولا يقولون لمن قصر في حقهم " دعوه فلو قضي شيء لكان، لا سيما وقد

---

(١) الفتاوى: ١٠٧/٨.

تكون تلك المصيبة بسبب ذنوبهم، فلا ينظرون إليها، وقد قال –تعالى-: ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَـٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٌ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَـٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ ﴾ [آل عمران:١٦٥]، وقال – تعالى-: ﴿ وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾ [الشورى:٣٠]، وقال – تعالى-: ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَإِنَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ كَفُورٌ ﴾ [الشورى:٤٨] [(١)].

ثم قال: (فالقدر يؤمن به، ولا يحتج به، فمن لم يؤمن بالقدر ضارع المجوس، ومن احتج به ضارع المشركين، ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيهاً بإبليس، فإن الله ذكر عنه أنه طعن في حكمته، وعارضه برأيه وهواه، وأنه قال : ﴿ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِى ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الحجر:٣٩]) [(٢)].

و لم أره فصل القسم الرابع إلا أنه يفهم من كلامه الأخير هذا.

وقد ضل في القدر طائفتان:

١–الجبرية:

وهم الذين زعموْا أن العبد لا تأثير له في عمله، ولا قـــــدرة له

---

(١) الفتاوى: ٨/١١٠.

(٢) الفتاوى ٨/١١٤.

البتة، وأنه محل يقوم به الفعل، ومكان يحدث فيه العمل من خير وشر، وأن ما يقع فيه هو فعل الله -عز وجل- وخلقه، وهم هنا بالغوْا في نفي إرادة العبد، وقدرته واستطاعته، وتأثير ذلك فيما يفعل ويدع، فالعبد عندهم كالريشة في مهب الريح، أو كالغريق في ثبج البحر، وهم هنا متعلقون بطرف واحد فقط من بعض الآيات الواردة في الإرادة والمشيئة، دون تأمل منهم في الطرف الآخر منها، ويلزم على مذهبهم هذا ألا ثمرة من خلق الخلق، وألا فائدة من الحساب والعقاب ، وأن يوصف الله – عز وجل بالظلم – تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

٢- القدرية:

وهم الذين تعلقوْا بالطرف الآخر المقابل للطرف الذي تعلق به مقابلوهم من الجبرية، حيث قالوْا: إن للعبد إرادة مستقلة عن إرادة الله – تعالى- وأنه هو الذي يخلق فعل نفسه، وأن الشر لا يمكن أن يخلقه الله – تعالى-، ولا يريده، ولا يشاؤه، وهؤلاء هم جمهور المعتزلة، ويعتبر هذا القول لهم في القدر هو الأصل الثاني عندهم.

ومما تقدم يظهر توسط قول السلف بين الطائفتين، حيث أعملوا دلائل جميع الآيات الواردة في المشيئة والإرادة دون أن يتعلقوْا بشيء منها دون شيء، كما فعلته الطائفتان الأخريان: الجبرية والقدرية.

قال الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض:

(وبالجملة فجمهور أهل السنة من السلف والخلق يقولون : إن العبد له قدرة وإرادة وفعل، وهو فاعل حقيقة، والله خالق كل ذلك كله، كما هو خالق كل شيء)[1].

وقال: (وأئمة أهل السنة وجمهورهم يقولون: إن الله خلق هذا كله، والخلق عندهم ليس هو المخلوق، فيفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقة، مفعولة للرب، وبين أن تكون نفس فعله الذي هو مصدر : فعل يفعل فعلاً، فإنها فعل للعبد بمعنى المصدر، وليست فعلاً للرب – تعالى- بهذا الاعتبار، بل هي مفعولة، والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته)[2].

والذي ذكره الشيخ الفياض ملخصاً هو ما عبّر عنه شيخ الإسلام ابن تيمية مفصلاً إياه في مبحث كامل، أكتفي بالإشارة إليه في موضعه وهو في الفتاوى بالجزء الثامن صفحة (١٢١) إلى صفحة (١٢٩) ، وقد لخصها الشيخ الفياض بما يغني طالب العلم.

والجدير بالذكر أن هذا الموضع من الكلام في القدر تحديداً ينبغي فيه نقل كلام الإمام ابن القيم، وهو كلام نافع في بابه، حيث قال في

---

(١) الروضة الندية (٢٥٠).

(٢) المصدر السابق.

أفعال الله – تعالى-:

(وكذلك أفعاله كلها خيرات محضة لا شر فيها أصلاً، ولو فعل الشر- سبحانه- لاشتق له منه اسم، ولم تكن أسماءه كلها حسنى، ولعاد إليه منه حكم تعالى وتقدس عن ذلك، وما يفعله من العدل بعباده وعقوبة من يستحق العقوبة منهم هو خير محض، إذ هو محض العدل والحكمة، وإنما يكون شراً بالنسبة إليهم، فالشر وقع في تعلقه بهم، وقيامه بهم، لا في فعله القائم به -تعالى-، ونحن لا ننكر أن الشر يكون في مفعولاته المنفصلة، فإنه خالق الخير والشر، ولكن هنا أمران ينبغي أن يكونا منك على بال:

أحدهما: أن ما هو شر أو متضمن للشر فإنه لا يكون إلا مفعولاً منفصلاً لا يكون وصفاً له، ولا فعلاً من أفعاله.

الثاني: أن كونه شراً هو أمر نسبي إضافي، فهو خير من جهة تعلق فعل الرب وتكوينه به، وشر من جهة نسبته إلى من هو شر في حقه.

فله وجهان هو من أحدهما خير، وهو الوجه الذي نسب منه إلى الخالق -سبحانه وتعالى- خلقاً وتكويناً ومشيئة، لما فيه من الحكمة البالغة التي استأثر بعلمها، وأطلع من شاء من خلقه على ما شاء منها،

فقد عرفت أن كونه شراً هو أمر إضافي، وهو في نفسه خير من جهة نسبته إلى خالقه ومبدعه)[1].

والكلام السابق لكل من ابن القيم ، وما أحلت إليه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وذكره ملخصاً الشيخ الفياض، هو تقرير لمقالة السلف – رحمهم الله- حول نسبة الفعل إلى العبد وكونه منه قبيحاً، وارتباط ذلك بإرادة الله –تعالى- وكونه منه على ذلك الوجه حسناً، وهو كلام كافٍ شافٍ.

ومن أجل خفاء هذه المباحث الدقيقة، وضيق سلوك الأذهان في مسالكها الوعرة، فقد جاء النهي عن الخوض في القدر ومسائله الدقيقة التي لا فائدة منها، ولا ثمرة لها، سوى التشويش على الأذهان، قال الحافظ ابن رجب: (والنهي عن الخوض في القدر يكون على وجوه منها:

- ضرب كتاب الله بعضه ببعض، فيترع المثبت للقدر بأية، والنافي له بأخرى، ويقع التجادل في ذلك، وهذا قد روي أنه وقع في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم- وأن النبي – صلى الله عليه وسلم- غضب من ذلك، ونهى عنه، وهذا من جملة

(١) بدائع الفوائد (٢/٢١١).

الاختلاف في القرآن، والمراء فيه، وقد نهي عن ذلك.

- ومنها الخوض في سر القدر، وقد رود النهي عنه عن علي وغيره من السلف، فإن العباد لا يطلعون على حقيقة ذلك)[1].

وما ذكره الحافظ ابن رجب هو النهي عن الخوض في المسائل العويصة الدقيقة في القدر، لا في مسائله الواضحة المنقولة عن السلف، والتي سبق أن ذكرها، فنقلت منها نصوصاً كافية عن بعض أئمة السلف، فقد نقل الإيمان بالقدر عموماً عن الصحابة -رضي الله عنهم- ومن بعدهم، ونقل عنهم بالتواتر والاستفاضة على النحو الذي يذكره العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي في جملة مسائل أصولية نقلت عنهم، منها جملة وافرة في اعتقادهم في القدر، قال فيها: (وقد علمنا بالتواتر أن الصحابة كانوْا مجمعين على خلافة أبي بكر الصديق – رضي الله عنه- ومن بعده.

- وعلى القول بأن الخير والشر بقدر الله وقضائه.
- وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود
- وأن ما شاء الله كان، ومالم يشأن لم يكن.

---

(١) فضل علم السلف على علم الخلف (١٣٦-١٣٧).

- وعلى الإيمان بالمتشابه، وأمور البرزخ والحشر ورؤية الله — تعالى-
- وأن المؤمن لا يخلد في النار)[1].
- وللإمام الشافعي أبيات جميلة قالها حين سئل عن القدر وهي:

فما شئتَ كان وإن لم أشأ ∴ وما شئتُ إن لم تشأ لم يكنْ
خلقتَ العباد على ما علمت ∴ ففي العلم يجري الفتى والمسنْ
على ذا مننت، وهذا خذلت ∴ وهذا أعنتَ، وذا لم تُعِنْ
فمنهم شقيّ ومنهم سعيد ∴ ومنهم قبيح، ومنهم حَسَنْ[2]

مناظرة في القدر:

قيل : إن القاضي عبد الجبار المعتزلي تناظر مع أبي إسحاق الإسفراييني في القدر، فقال عبد الجبار في ابتداء جلوسه للمناظرة : سبحان من تتره عن الفحشاء.

فقال الأستاذ الإسفراييني مجيباً: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء.

---

(١) صب العذاب على من سب الأصحاب (٢٦٢-٢٦٥) تحقيق عبد الله البخاري، ط١، ١٤١٧ هـ، أضواء السلف..

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢٩٥/١).

فقال عبد الجبار: أفيشاء ربنا أن يُعْصى؟

فقال الأستاذ: أيعصى ربنا قهراً؟

فقال عبد الجبار : أفرأيت إن منعني الهدى، وقضى عليّ بالردى، أحسن إليّ أم أسا؟

فقال الأستاذ: إن كان منعك ما هو لك فقد أسا، وإن فعل ما هو له فيختص برحمته من يشا.

فانقطع عبد الجبار[1].

ويقال أيضاً: إن الأستاذ أبا إسحاق الإسفراييني نزل بالقاضي عبد الجبار ضيفاً، فقال القاضي: سبحان من لا يريد المكروه من الفجار.

فقال الأستاذ الإسفراييني: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يختار[2].

ومثل هذه المناظرات في إثبات القدر أو نفيه كثيرة، وقد تكلم في القدر بما يشفي ويكفي شيخ الإسلام ابن تيمية، وكلامه فيه واقع في كثير من كتبه، مثل كتاب "منهاج السنة"، ففيه مباحث نفيسة حول

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٤/٢٦١-٢٦٢)..

(٢) انظر المصدر السابق (٥/٩٨).

القدر، وكذلك فتاويه فمنها مجلد كامل في القدر، فمن جملة ما قال – رحمه الله –:

(وإرادته قسمان: إرادة أمر وتشريع، وإرادة قضاء وتقدير.

فالقسم الأول : إنما يتعلق بالطاعات دون المعاصي، سواء وقعت أو لم تقع.

.... وأما القسم الثاني: وهو إرادة التقدير فهي شاملة لجميع الكائنات، محيطة بجميع الحادثات، وقد أراد من العالم ما هم فاعلوه بهذا المعنى لا بالمعنى الأول.

.... وهذه الإرادة تتناول ما حدث من الطاعات والمعاصي، دون ما لم يحدث، كما أن الأولى تتناول الطاعات حدثت أو لم تحدث، والسعيد من أراد منه تقديراً ما أراد به تشريعاً، والعبد الشقي من أراد به تقديراً ما لم يرد به تشريعاً. والحكم يجري على وفق هاتين الإرادتين، فمن نظر إلى الأعمال بهاتين العينين كان بصيراً، ومن نظر إلى القدر دون الشرع أو الشرع دون القدر كان أعور)[١].

---

(١) الفتاوى (٨/١٩٧-١٩٨) بتصرف يسير.

وقد سبق الكلام حول تقسيم الإرادة ، ولكن أخرت هذا الكلام هنا لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ليكون بمحل التلخيص لمجمل مباحث هذا الباب.

وقبل الختام فإني أورد صورة سؤال من يهودي حول القدر يعترض به على اعتقاد أهل السنة في القدر، ثم أورد ما أجيب به.

قال الإمام تاج الدين السبكي:

ولما ظهر السؤال الذي أظهره بعض المعتزلة، وكتم اسمه، وجعله على لسان بعض أهل الذمة وهو:

أيا عُلماءَ الدِّين ذِمِّيُّ دِينِكُمْ ∴ تحيَّرَ دُلُّوهُ بأوضَحِ حُجَّةِ
إذا ما قَضَى رَبِّي بكُفْرِي بزَعْمِكُمْ ∴ ولم يَرْضَهُ منِّي فما وَجْهُ حِيلَتِي
دَعاني وسَدَّ البابَ عنِّي فهل إلى ∴ دُخولي سَبيلٌ بَيِّنُوا لي قَضِيَّتي
قَضَى بضَلالي ثُمَّ قال ارْضَ بالقَضا ∴ فَها أنا راضٍ بالذي فيه شِقْوَتي
فإن كنتُ بالمَقْضِيِّ ياقومُ راضِياً ∴ فَرَبِّيَ لا يَرْضَى لشُؤمِ بَلِيَّتي
وهل لي رَضاً ما ليس يَرْضاه سَيِّدي ∴ وقد حِرْتُ دُلُّونِي على كَشْفِ حَيرَتي
إذا شاء رَبِّي الكُفْرَ مِنِّي مَشيئةً ∴ فها أنا راضٍ باتِّباعِ المَشيئةِ
وهل لي اختِيارٌ أن أُخالِفَ حِكْمَةً ∴ فباللهِ فاشْفُوا بالبَراهينِ حُجَّتي

ويقال: إن هذا الناظم هو ابن البققي الذي ثبت عليه أقوال تدل على الزندقة، وقُتل بسيف الشرع الشريف، في ولاية الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد القشيري.

وكان مقصد هذا السائل الطعن على الشريعة، فانتدب أكبر علماء مصر والشام لجوابه نظماً، منهم الشيخ علاء الدين، فقال فيما أنشدنا عنه الشيخ ناصر الدين البساسي، من لفظه، قال: أنشدنا الشيخ علاء الدين الباجي لنفسه، من لفظه:

أيا عالماً أبدَى دَلائلَ حَيرةِ ∴ يَرُومُ اهتداءً مِن أُهَيْلِ فَضيلةِ
لَقد سرَّني أن كنتَ للحقِّ طالباً ∴ عَسى نَفْحةٌ للحقِّ مِن سُحْبِ رَحمةِ
فبالحقِّ نَيلُ الحَقِّ فالجأ لِبابه ∴ كأهلِ النُّهى واتْرُكْ حَبائلَ حيلتِي
قَضَى اللهُ قِدْماً بالضَّلالةِ والهُدَى ∴ بقُدْرةِ فَعّالٍ بِلا حُكْمُ حِكمةِ
إذِ العقلُ بل تحسينُه بعضُ خلْقِه ∴ وليس علَى الخَلاّقِ حُكْمُ الخَليقةِ
وأفعالُنا مِن خَلْقِه كذَواتنا ∴ وما فيهما خَلْقٌ لَنا بالحقيقةِ
ولكنّه أجْرَى على الخَلْقِ خَلقَهُ ∴ دليلاً على تلك الأُمورِ القَديمةِ
عرَفْنا به أهلَ السعادةِ والشَّقا ∴ كما شاءَهُ فينا بمَحْضِ المَشيئةِ
كإلْباسِ أثوابٍ جُعِلْنَ أَمارةً ∴ على حالَتَيْ حُبٍّ وسُخْطٍ لرُؤيةِ
تَصاريفُه فِينا تَصاريفُ مالكٍ ∴ سَما عن سُؤالِ الكَيْفِ والسَّببيَّةِ
أماتَ وأحيا ثُمَّ صار مُعافياً ∴ وقُبِّحَ تحسينُ العُقولِ الضَّعيفَةِ

فكُن راضياً نَفْسَ القَضاءِ ولا تكنْ ∴ بمَقْضِيٍّ كُفرٍ راضياً ذا خَطيئةٍ
وتكليفُنا بالأمرِ والنَّهي قاطِعٌ ∴ لأعذارِنا في يومِ بَعْثِ البَريَّةِ
فَعبَّر بِسَدٍّ أو بفَتْحٍ وعَدٍّ عنْ ∴ ضَلالةِ تَشكيكٍ بأوضَحِ حُجَّةِ
وقدْ بانَ وَجهُ الأمرِ والنَّهي واضِحاً ∴ ولا شَكَّ فيه بَلْ ولا وَهْمَ شُبْهةِ

قلت: هذا الجوابُ هو حاصل كلام أهل السنة، وخلاصته: أن الواجب الرضا بالتقدير لا بالمقدور وكل تقدير يرضى به لكونه من قبل الحقّ.

ثم المقدور ينقسم إلى ما يجب الرضا به، كالإيمان، وإلى ما يحرم الرضا به، ويكون الرضا به كفراً، كالكفر، إلى غير ذلك.

وقد أخذ أهل العصر هذا الجواب فنظموه على طبقاهم في النظم، والكل مشتركون في جواب واحد، ونحن نسوق ما حضرنا من الأجوبة:

جواب الشيخ تقي الدين بن تيمية الحنبلي:

سؤالُكَ يا هذا سُؤالُ مُعاندٍ ∴ يُخاصِمُ رَبَّ العرشِ باري البَريَّةِ
وهذا سؤالٌ خاصَمَ المَلأَ العَلِي ∴ قديماً به إبليسُ أصلُ البَليَّةِ
وأصلُ ضلالِ الخَلقِ مِن كُلِّ فِرقةٍ ∴ هُوَ الخَوضُ في فِعلِ الإلهِ بعِلَّةِ
فإنَّ جميعَ الكونِ أوْجَبَ فِعلَهُ ∴ مَشيئةُ رَبِّ العرشِ باري الخَليقةِ

وذاتُ إلهِ الخَلقِ واجِبةٌ بما ∴ لَها مِن صِفاتٍ واجبات قَديمة
فقولُكَ لي قد شاء مِثلُ سؤالِ مَنْ ∴ يقولُ فَلِمْ قد كان في الأزَليَّة
وذاك سؤالٌ يُبْطِلُ العقلُ وَجْهَهُ ∴ وتحريمُه قد جاء في كلِّ شِرْعة
وفي الكون تخصيصٌ كثيرٌ يَدُلُّ مَنْ ∴ لَه نوعُ عَقلٍ أنه بإرادة
وإصدارهُ عن واحدٍ بعدَ واحدٍ ∴ إذِ القولُ بالتَّجويز رَمْيةُ حَيْرة
ولا رَيْبَ في تعليق كلِّ مُسبَّبٍ ∴ بما قَبلَهُ مِن عِلّةٍ مُوجِبيَّة
بل الشأنُ في الأسبابِ أسبابُ ما تَرَى ∴ وإصدارُها عن حُكمِ مَحْضِ المَشيئة
وقَولُكَ لِمْ شاء الإله هُو الذي ∴ أضَلَّ عُقولَ الخَلْقِ في قَعْرِ حُفْرَة
فإنّ المَجوسَ القائلينَ بخالقٍ ∴ لِنَفْعٍ ورَبٌّ مُبْدِعٍ للمَضَرَّة
سُؤالُهُمُ عن عِلَّةِ السِّرِّ أوقعَتْ ∴ أوائلَهُمْ في شُبْهةِ الثَّنويَّة
وإنّ مَلاحِيدَ الفَلاسفةِ الأُلَى ∴ يقولون بالعَقلِ القديمِ لِعلَّة
بَغَوْا عِلَّةً للكونِ بعدَ انعدامه ∴ فلم يَجِدُوا ذاكُمْ فَضَلُّوا بِضَلَّة
وإنَّ مَبادِى الشَّرَّ في كُلِّ أُمَّةٍ ∴ ذَوِى مِلَّةٍ مَيمُونةٍ نَبَويَّة
تَخَوُّضُهمْ في ذاكُمُ صار شِرْكَهُمْ ∴ وجاء دُرُوسُ البَيِّناتِ لِفَتْرة
ويَكفيكَ نَقْضاً أنّ ما قد سألتَهُ ∴ مِن العُذْرِ مَرْدُودٌ لَدَى كلِّ فِطْرَة
وهَبْكَ كفَفْتَ اللَّومَ عن كلِّ كافِرٍ ∴ وكلِّ غَوِيٍّ خارِجٍ عن مَحَجَّة
فيَلْزَمُكَ الإعراضُ عن كلِّ ظالمٍ ∴ مِنَ الناسِ في نَفْسٍ ومالٍ وحُرْمة
ولا تَغْضَبَنْ يوماً على سافِكٍ دَماً ∴ ولا سارقٍ مالاً لِصاحِبِ فاقَة
ولا شاتِمٍ عِرْضاً مَصُوناً وإنْ عَلا ∴ ولا ناكِحٍ فَرْجاً على وَجهِ زِنْيَة
ولا قاطِعٍ للنّاس نَهْجَ سَبيلِهِمْ ∴ ولا مُفسِدٍ في الأرضِ مِن كلِّ وِجْهَة

ولا شاهدٍ بالزُّورِ إفْكاً وفِرْيةً ∴ ولا قاذفٍ للمُحْصنَاتِ بريبَةِ
ولا مُهْلكٍ للحَرْثِ والنَّسْلِ عامداً ∴ ولا حاكمٍ للعالَمين برِشْوَةِ
وكُفَّ لِسانَ اللَّومِ عن كلِّ مُفْسدٍ ∴ ولا تأخُذَنْ ذا جُرْمةٍ بعُقوبَةِ
وسَهِّلْ سَبيلَ الكاذبِينَ تَعمُّداً ∴ على رَبِّهم مِن كلِّ جاءٍ بفِرْيةِ
وهَلْ في عُقولِ النَّاسِ أو في طِباعِهِمْ ∴ قَبولٌ لِقَولِ النَّذْلِ ما وَجْهُ حيلَتي
كآكِلِ سَمٍّ أوجَبَ الموتَ أكلُهُ ∴ وكُلٌّ بتَقْديرٍ لِرَبِّ المَشيئة
فكُفرُك ياهذا كسَمٍّ أكلتَهُ ∴ وتَعذيبِ نارٍ بعدَ جُرعَةِ غُصَّة
ألستَ تَرَى في هذه الدَّارِ مَن جَنَى ∴ يُعاقَبُ إمّا بالقَضا أو بشرْعَة
ولا عُذْرَ للجاني بتقديرِ خالقٍ ∴ كذلك في الأُخْرَى بلا مَثْنَوِيَّة
فإن كنتَ ترجو أن تُجاب بما عَسَى ∴ يُنَجِّيكَ مِن نارِ الإله العَظيمة
فدونَكَ ربَّ الخَلْقِ فاقصِدْهُ ضارِعاً ∴ مُريداً لأن يَهْديك نحوَ الحَقيقة
وذَلِّلْ قِيادَ النَّفسِ للحَقِّ واسْمَعَنْ ∴ ولا تَعْصِ مَن يَدعُو لأقومِ رِفْعة
وما بانَ مِن حَقٍّ فلا تَترُكَنَّهُ ∴ ولا تُعْرِضَنْ عن فِكرةٍ مُستقيمة
وأمّا رِضانا بالقَضاءِ فإنَّما ∴ أُمِرْنا بأن نَرْضَى بمِثْلِ المُصيبة
كسُقْمٍ وفَقرٍ ثُمّ ذُلٍّ وغُرْبة ∴ وما كان مِن مُؤذٍ بدُونِ جَريمة
وأمّا الأفاعِيلُ التي كُرِهَتْ لَنا ∴ فَلا هُنَّ مَأتِي في رِضاها بطاعة
وقد قال قومٌ مِن أُولى العلمِ لا رِضاً ∴ بفعلِ المَعاصي والذُّنوبِ الكَريهة
وقال فريقٌ نَرتَضي بقضائهِ ∴ ولا نَرتَضي المَقْضِي لأقْبَحِ خُلَّة
وقال فريقٌ نَرتَضي بإضافةٍ ∴ إليه وما فِينا فيُلْقَى بسَخْطَة
فَنرْضَى مِن الوَجْهِ الذي هو خَلْقُهُ ∴ ونسْخَطُهُ مِن وَجهِ اكتِسابٍ بحِيلَة

جواب الأديب ناصر الدين شافع بن عبد الظاهر:

سألتَ ولم تُعرِبْ وكَمْ مِن مَباحث .·. جرَتْ مِن أُهَيْلِ العلمِ في ذي الحَقيقةِ

وما أنت ياذمِّيُّ مُبْتكِرٌ كَما .·. تَوهَّمتَهُ مَن دُونِ ماضي البَرِيَّةِ

نَعمْ كلُّ شيءٍ كائِنٌ بقَضائه .·. وتَقْديرِه حَتْماً بأوضَحِ حُجَّةِ

وهل واقِعٌ مالا يشاءُ بمُلْكه .·. لقد ضَلَّ مَن ذا رأيُه في القَضيَّةِ

وإنّ الرِّضا غيرُ القضاءِ فلا تكُنْ .·. تُنازِعُ فيما شاءَهُ من مَشيئةِ

لَهُ المَحْوُ والإثباتُ جَلَّ جَلالُهُ .·. فلا تَعترِضْ في حُكْمِه وتَثَبَّتِ

وكُنْ بجَوابي مُسْلِماً ومُسَلِّماً .·. وكُنْ باتِّباعِ الحَقِّ مِن خَيرِ أُمَّةِ

جواب الشيخ شمس الدين بن اللبان:

ألا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ باري البَرِيَّةِ .·. علَى ما هَدانا مِن كِتابٍ وسُنّةِ

بأفْضَلِ مَبعُوثٍ إلى خيرِ أمَّةٍ .·. عليه مِن الرحمنِ أزكى تحيَّةِ

فإنَّ صَحِيحاً كونُ ما شاءَ رَبُّنا .·. ونَفْيُ سِوَى ما شاءَهُ مِن مَشيئةِ

ولم يَرْضَ كُفْرَ العَبْدِ أي لا يُحبُّهُ .·. لَهُ لا ولا يُثْني عليه بمدْحَةِ

وحِيلَةُ مَن لم يَهدِهِ اللهُ أنَّهُ .·. يُلاحظُ وَجْهَ العَجزِ في كلِّ لَحظةِ

ويَنْفي القَذَى عن عينِ فِكرته وَلاَ .·. يَميلُ بأسبابِ الحِجَى عن مَحَجَّةِ

ويَجْهَدُ كلَّ الجَهْدِ في قَصْدِ رَبِّهِ .·. بصِدْقٍ وعَزمٍ وابتهالٍ وحُرْقَةِ

وحينئذٍ يُرجَى له فَتْحُ كلِّ ما .·. غَدا مُرْتَجاً من بابِ فَضلٍ ورَحْمةِ

فإنَّ قضاءَ اللهِ يُطلَقُ تارَةً ∴ بكُفْرٍ وإيمانٍ فَيخْفَى لِحكْمة
وآوِنَةً يَجْرى تَعَلُّقُه بنَا ∴ على سَبَبٍ نَعتادُه كالشَّرِيطَة
كَسمٍّ لِمَوت أو دَواءٍ لِصحَّة ∴ وطَوْعٍ وعِصيانٍ لِسَعْدٍ وشِقْوَة
وقد جَعلَ اللهُ الحكيمُ لِعَبْدِه اخْـ ∴ ـتياراً لأسبابِ الرِّضا والقطيعة
ويَسَّرَهُ مِن بعدِ هذا لِما قَضَى ∴ عليه لِيَمْضِي فيه حُكْمُ المَشيئة
وقَطْعِ لِسانِ الإعْتِراضِ ونَفْيِ لِمْ ∴ ولُبْسِ جَميلِ الصبَّرِ عندَ المُصيبة
وأمّا رَضانا بالقضاءِ فَواجبٌ ∴ ومعناه تسليمٌ لِحُكْمِ المشيئة
وكونُكَ تَرْضَى بالشَّقاءِ شَقاوَةً ∴ لأنَّك لا تَدْرِي القَضاءَ بأيَّة
وآيتُه أن تُخلِيَ القَلْبَ مِن هَوىً ∴ وتَرْضَى بإيمانٍ صَحيحِ العَقيدة
وتَرْضَى بما يَرْضَى الإلهُ وبالذي ∴ قَضاهُ وتُلْغِي حَيْرةً بعدَ حَيرَة
وقولُك رَبِّي إن يَشَا الكُفْرَ شئتُهُ ∴ صَحيحٌ كذا إن شئتَ إحداثَ تَوْبة
وثَبِّتَّ تَثْبيتاً مشيئتَهُ لَهَا ∴ كما بانَ بالمَعْلُولِ تأثيرُ علَّة
وأنتَ فَعاصٍ حين خالفتَ أمرَهُ ∴ وإن كنتَ قد وافَقْتَ حُكْمَ الإرادة
وللعَبدِ لا شَكَّ اختيارٌ فقائلٌ ∴ بتأثيرِهِ مَعْ قُدْرةٍ أزليَّة
وآخرُ قال الفعْلُ مُشتَمِلٌ علَى ∴ خُصوصِ صِفاتٍ مِثلُ حَجٍّ وزِنْيَة
فللفاعلِ التَّأثيرُ في كونِه زِناً ∴ وحَجاً وأصلُ الفِعلِ فِعلُ القَديمة
ومَذْهَبُ أهلِ الحَقِّ والأَشْعَرِ أنَّهُ ∴ ليس بتأثيرٍ بحادثِ قُدرَة
ولله خَلْقُ الفعلِ والقُدْرةِ التَّي ∴ تُقارِنُه للعَبْدِ كالسَبَبيَّة
وهذا اختيارٌ مالَهُ أثرٌ به ∴ علينا غَدَا لله أعظَمُ حُجَّة
وجُملَةُ ما فصَّلتهُ لك راجعُ ∴ إلى أنَّنا مِلْكٌ لِباري البَرِيَّةِ

جواب الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد الطوسي – تغمده الله برحمته–

ألاَ أَصْغِ ياذِمِّيُّ إن كنتَ سامِعاً ∴ جَوابَ سُؤالٍ رُمْتَهُ بالأدلَّة

ودَبِّرْ بعَقْلٍ مُدْرِكٍ سِرَّ ما بَدا ∴ بإنشاء رَبِّ الكون في كلِّ حالَة

فأوجَدَ كلَّ الكائناتِ بعِلْمِه ∴ وقُدرتِه جَبْراً لِمحْضِ الإرادة

تَصرَّفَ في مَخْلُوقه بمُرادِه ∴ لما شاء لا يَدْرِي خَفِيٌّ النِّهاية

فأبدَعَ كلَّ الكونِ مِن حيثُ لم يكُنْ ∴ له صُورةٌ موجودةٌ في البداية

سؤالُكَ يا هذا فليس بوارِدٍ ∴ لإيراثِه إظهارَ كلِّ قَبيحة

تَصرُّفِ مملوكٍ بإنشاءِ مالكٍ ∴ على فِعلِه بالنَّفعِ ثم المَضَرَّة

وإقدارِهِ فَهْمَ الحقائقِ كلِّها ∴ وتمييزِه بينَ العطاءِ ومِنْحة

وتشريكِه في مُلْكِه ومُرادِه ∴ ونسبتِه بالقُبْحِ في بَعْضِ خِلْقة

وإبدائِه مَنْعَ التَّصرُّفِ في الوَرَى ∴ وإلزامِه إبداءَ كلِّ صَنيعة

على وَفْقِ مَعلُومِ الخَليفة كلِّها ∴ وذا شقْوةٌ تُبْدى خَلائلَ زَلَّة

وكلّ الذي قُلْنا مَساخِطُ رَبِّنا ∴ كرَدِّ عُبَيْدٍ فِعْلَ مَولاهُ بالَّتي

فَما لم نُشاهِدْ نَفْعَه ليس مُنْكراً ∴ كموتِ خليلٍ عند تَلْسيعِ حيَّة

ولا ظُلْمَ عِندَ السَّلْبِ قُدْرَةَ خَلْقِه ∴ وإلزامِه ما لَمْ يدع في الجبلَّة

لإيجادِه أشياءَ من غَيْبِ عِلْمِه ∴ وأحيا بها جُوداً وُجُوداً برأفة

فيَفعلُ في مَخلُوقِه ما مُرادُهُ ∴ وإنْ خَفيَتْ من ظَواهِرُ حِكمة

فلولا يقولُ اللهُ بالكَسْبِ مُعلناً ∴ لَما جاء تخصيصٌ لِفعْلٍ بِنسبْة

إلى ذاتِ مَخْلوقٍ مَجازاً وغيرِه ∴ لتَنْصيصه جزْماً بنفيِ المَشيئة
فلا ينظُرُ الراؤون إلاّ بعَقْلِهِمْ ∴ قياساتِ وَهْمٍ عاهَدُوها بعادَة
كقَيْدِ غُلامٍ ثُمّ أمرٍ بِمشْيةٍ ∴ قَبيحٌ وذا مِن مُلْحَقاتِ السَّفاهة
وهذا قِياسٌ باطِلٌ في فعالِه ∴ إذِ الكُلُّ موجودٌ بحُكْمِ الإرادة
ولو قِيلَ هذا قِيلَ لِمْ أوجَدَ الوَرَى ∴ فأعْدَمَهُ مِن بَعْدِ حِينٍ بذلَّة
تَنَزَّه عن نَفْعٍ وضُرٍّ بفعْلِه ∴ وذا قولُ مَن يَجْرِى بِضَرْبٍ بِدِرَّة
هو الخالقُ الرحمنُ كُلاًّ وجُمْلةً ∴ وبَيَّن في المَنْشا بعَيْنٍ حَصيفة
بما شاء مِن أنوارِهِ وحياته ∴ وتَسييرِ بَعْضٍ في حَنادسِ ظُلْمة
ورَتَّبَ أجزاءَ الوُجُودِ مُحقِّقاً ∴ مِن الفعلِ والأرواحُ في بَدْوِ فِطْرة
وأبْدَى مَحَلاًّ ثالثا في انتهائها ∴ لإظهارِ أسرارِ الغُيُوبِ الغَريبة
وأَبْدَعَ بعدَ الكُلِّ مَظْهَرَ وَصفِه ∴ وكَمَّلَهُ فَهمّاً وعِلَماً بعِزَّة
وعَرَّفَه ما شاء مِن كونِه لَهُ ∴ وطاعَتَه في أمرِه المُستديمة
وذاكَ هو الإنسانُ أفْخَرُ خَلْقِه ∴ على كلِّ كونٍ بارتفاعٍ وزُلْفة
فأعطاهُ عَقْلاً يَفهَمُ الخَيرَ والتُقَى ∴ ويُثبِتُ بارِيهِ بأوضَحِ حُجَّة
وعِلْماً وسَمْعاً ثُمّ نُوراً به يَرَى ∴ مَراتِبَ أشكالٍ بَدَتْ في الشَّهادة
وخَيَّرَهُ فيما يَريدُ لنفْسِه ∴ بما احتاجَ إصلاحاً لِقَوْمَةِ صُورة
ومَكَّنه فيما يَرُومُ تَكسباً ∴ بآثارِ فَضْلٍ من نتائجِ نَفْحة
ورَكَّبَ فيه قُوَّةً غَضبيَّةً ∴ لِدَفْعِ الأذى مِن مُوبقاتِ البَلِيَّة
وتَمَّم فيه شَهْوةً سَبَعِيَّةً ∴ لِجَلْبِ مُراداتٍ له في الغَريزةِ
فيُثْبِتُ ما مَحبُوبهُ لِمُرادِهِ ∴ ويَدْفَعُ ما مَبغُوضُه لِشَكِيمةِ

فكلَّفه الرحمنُ بالشَّرعِ بَعْدَما ∴ نَفَى عنه كلَّ النَّقْصِ في أصلِ خلْقة
فلَمَّا سَرَى في مَهْمَهِ النَّفسِ والهَوَى ∴ وخاض بِحارَ الجهلِ مِن غير ريبة
أتَتْ رُسُلٌ مِن عندِ باريه مُعلِناً ∴ مناهِجَ ما آبدَى لنفسٍ مُنيرة
وأوجَبَ إتْباعَ الرَّسول على الورَى ∴ وكَلَّفهمْ إثباتَ فَرْضٍ وسُنَّة
وبَيَّنَ أنَّ الكُلَّ مِن عِندِه بدَا ∴ وطاعتَه حَتْمٌ لِكلِّ البَرِيَّة
قَضَى أَزلاً بالكُفرِ والجَهلِ والنَّوَى ∴ لِبَعْضٍ فلا يَنفَعْه قَفْوَى الشَّرِيعة
وآخر مفطور صفى معارض ∴ اجازة كلّ المُدرَكاتِ بِقُوَّة
ولِم يَعَّلَمِ المَفْضِيَّ عِلَّمَ قضائه ∴ لِيَتْبَعَهُ فيما أراد برأفة
ولكنَّ لَمَّا مالَ نَفْسٌ خسيسةٌ ∴ إلى عَدَمِ الإسلامِ والتَّبعيَّة
أضافَ إلى الباري إرادةَ فَعله ∴ وليس له عِلْمٌ بِذا في الحقيقة
وإبقاؤها في الكُفْر ليس أمارةً ∴ على أنّها مِن بابِهِ بطَرِيدَة
فقد عاش شَخْصٌ كافِراً طُولَ عُمرِه ∴ فأدركَهَ سَبْقٌ له بالسَّعادة
فأسلَمَ ثُمّ امْحَى جلائلَ ذَنْبِه ∴ فصار بفَضلِ اللهِ مِن أهلِ جنَّة
وآخَرُ في الإسلامِ أذْهَبَ عُمرَهُ ∴ بورْدٍ وأذكارٍ وإكثارِ حجَّة
فأدركه سَبَقُ الكتابِ بعلْمِه ∴ فصيَّرهُ مِن أهلِ ذُلٍّ وشِقْوة
وهذا هُوَ الحُكْمُ المحقَّقُ دائماً ∴ خَفِيٌّ على الألبابِ والألمعيَّة
بَيانُ وقُوعِ الحُكمِ مِن أوَّلِ الدُّنَا ∴ إلى آخرِ الأعصارِ في كلِّ ذِرْوِة
فيا أَيُّها الذِّمِّيُّ هل أنت عارِفٌ ∴ بكُفرِك حتْماً عندَ أهلِ الشَّريعة
لتَحكُمَ أنّ اللهَ بالكفرِ قاضياً ∴ ولم يَرْضَهُ حاشاهُ في كُلِّ مِلَّة
إذا كان قاضي الكُفرِ في بَدْءِ خَلقِه ∴ فليس له تغييرُ حُكْمِ الإرادة

لقولِ نبيِّ اللهِ ما جَفَّ سابقاً ∴ لتحقيقِ ما أبدَى بحُكمِ المَشيئة

فليس لنا جَزْمٌ بأنك كافِرٌ ∴ ولا خَتْمَ بالإسلامِ في كلِّ حِقْبةِ

ولكنْ يُبِينُ الحُكمَ قُرْبُ انتقالِه ∴ بآيةِ خيرٍ أو بسُوءِ الأمارةِ

فإن كنتَ مِن أهلِ السعادةِ آخراً ∴ فما ضَرَّكَ التَّهويدُ قبلَ الإنابةِ

وإن كنتَ مَن أهلِ الشَّقاوةِ واللَّظَى ∴ فلا لَكَ نَفْعٌ إن أتيتَ بتَوبةِ

فليس بمعلومٍ قَضا الحُكمِ جازماً ∴ ولا عَدَمُ الرِّضوانِ حَتْماً لِشقْوَةِ

بَلَ أعْطاكَ عَقلاً ثُمّ فَهْماً مُحقَّقاً ∴ وأعلن مِنهاجاً حَوَى كلَّ خَصْلَةِ

تَشهَّدْ وجُزْ تحتَ الشَّريعةِ مُؤمِناً ∴ بقُدرتِك الخَيرية المستخيمة

كما أنت مُختارٌ لنفسِكَ كلَّ ما ∴ تُحاوِلُه مِن مُشْبِهاتٍ وشِهْوةِ

فإن لم تَقُلْ بالنَّسْخِ كنتَ مُكذِّباً ∴ بما جاء مُوسىَ مِن بَيانٍ وشِرْعةِ

لِرَفْعِهِما أحكامَ مَن كان قَبلَهُ ∴ كتزويجِ بَعضٍ بين أختٍ بإخوة

وإن كنتَ بالنَّسخِ المُحقَّقِ قائلاً ∴ فتابعْ لشَرعِ حازَ كلَّ مليحة

وإن قلتَ بالنَّسخِ المخصَّصِ واقِعاً ∴ فذَا هُوَ تَرْجِيحٌ بغَيرِ الأدِلَّةِ

فهل أنت ساعٍ إن أتْتكَ خَصاصَةٌ ∴ بوُسْعِك حوبيا لاتّقاءِ جَوْعةِ

وهل أنت إن فاجاكَ فِعلٌ مُنافِرٌ ∴ بقَتْلٍ ونَهْبٍ أو بشَرٍّ وفِتْنةِ

تكونُ مُضِيفاً كلَّ ذاكَ حقيقةً ∴ إلى الخالقِ الرحمنِ في كلِّ لحظةِ

وإن كنتَ مُختاراً لنَفسِكَ عِزَّها ∴ فبَشِّرْ لَها حَتْماً بقولِ الشَّهادةِ

إذِ الخاصُ مَلْزومٌ مِن العامِ مُطلَقاً ∴ يُبيِّنُ هذا في دَلائلِ حِكْمةِ

وإن كنتَ تَسعَى في بَلائِكَ مُسْرِعاً ∴ وتَدْفَعُ ما لا قاكَ مِن كلِّ هَفْوةِ

فلبست حينئذ بافك ولم تكن ∴ بفِعْلِ إلهٍ راضياً بالحقيقةِ

دَعاكَ ولم يَنْسدَّ دُونَك بابُهُ ∴ فلُجْ فيه واطلُبْ منه خيرَ الطَّريقة
فلو كنتَ مخلوقاً لإسعارِ نارِهِ ∴ فلا نَفْعَ في إقفاء كلِّ شَريعة
رِضاؤُك في هذا كَلاَ شيء هاهُنا ∴ لأنَّكَ مَقْبوضٌ على شَرِّ قَبْضة
فأوجَبَ رَبُّ الكائناتِ الرِّضا بمَا ∴ قَضاهُ وأبْداهُ بعِلْمٍ وقُدْرة
ولم يَرْضَ أن تَرْضَى بمَقْضِيِّه كذا ∴ نَهاكَ عن الفَحشاءِ في كلِّ لَمْحة
فليس الرِّضا عمّا نَهاكَ رَضاؤُه ∴ ولكنْ رِضاهُ في اتِّباع الإرادة
لِما لاحَ بعدَ الكَونِ عندَ وُجودهِ ∴ لرُؤيةِ مَكْنُونٍ سَرَى في السَّجيَّة
إذا شاءَ منك الكُفْرَ كنتَ مُعانداً ∴ ولم تَقَبلِ الشَّرعَ الجليلَ بخَشْية
وُجودُ الرِّضا حَسْبُ القَضا مِنكَ لارضاً ∴ فلا صِدْقَ في إقفاءِ حُكْمِ المَشيئة
تَناولَكَ العمرُ القَديمُ بصُورةٍ ∴ لإمْضاءِ حُكْمٍ بل لتركيبِ حُجَّة
فليس اختيارٌ في خِلاف قَضائه ∴ ولا عَدْلَ عن أحكامه لِعَزيمة
بَلَ أعْطاكَ حَوْلاً ثم كَسْباً مُحقَّقاً ∴ وجادَ بأنعامِ الفُهُومِ العَميمة
فما قلتَ يا ذِمِّيُّ قولٌ مُسَفْسَطٌ ∴ فليس له عِندَ العُقول بعِبْرة
فلا دَخْلَ في قولِ الإلهِ وفِعْله ∴ فيَختارُ ما يَختارُ مِن كُلِّ فِعلة
ولا نُجْحَ فيما رُمْتَ إذْ هُو حَسْرةٌ ∴ حَوَتْها نُفوسٌ قِسْطُها مِن شَقاوَة
جَوابُكَ ياذِمِّيُّ أعدادُ سِتَّةٍ ∴ وتسعين بَيتاً مِن جَواهِرِ صَنْعتي
تَرُومُ دِحاضَ الحَقِّ ويَحَكَ طامعاً ∴ بأبياتك المَدْحُوضة المُسْتحيلة
إلهي تَعطَّفْ وارْحَمِ العبْدَ أحمداً ∴ بطْوسٍ بَدَتْ فيها له مِن وِلادة
يَخوضُ بِحارَ العلمِ والحِكَمِ التي ∴ هِيَ الغايةُ القُصْوَى بنُورِ العِناية
بما نالَ مِن أحوالِ رِفعةِ شيخِهِ ∴ مِن الوَجْدِ والإجلالِ وقتَ الإنابة

أحاطَ بما أبدَى مِن العِلْمِ والهُدَى ∴ بتَعريفه ذا مِن جَلائلِ نِعْمة

فَمَنْ مالَ صِدْقاً نحوَ حضرته الَّتي ∴ هِيَ المَلجأُ الأقْصى لكلِّ سَريرةِ

يُحيطْ بأسرارٍ وجُلِّ مَعارِفٍ ∴ يكونُ سُراها رَوْحَ رُوحٍ قَريرةِ

أيا ناظِراً في ذا الجواب لِفهْمه ∴ تَدبَّرْ بعِلْمٍ لا تكُنْ مُتَفوِّت

وطَبِّقْ معانِي اللَّفظِ مِن كُلِّ مَوطِنٍ ∴ لإدراجنا فيه فَضائِلَ جَمَّة

فلا تَكُ ممَّنْ واخَذَ الغَيْرَ قبلَ أنْ ∴ يُحقِّقَ ما أنْشَا بحُسْنِ الرَّوِيَّة

تكونُ مُسيئاً عِندَ مَن أوجدَ النُّهى ∴ وخَصَّصها بالفَهْمِ في كلِّ ساعة

علَى سَيِّدِ الكَونَينِ مَنَّا صَلاتُهُ ∴ تَفُوزُ بها يومَ الجَزاءِ بزُلْفة

جواب الشيخ علاء الدين القونوى :

حَمَدتُ إلهي قبلَ كلِّ مَقالةٍ ∴ وصلَّيتُ تعظيماً لخَيرِ البَرِيَّة

وحاولتُ إبداعَ النَّصيحة مُنْصِفاً ∴ لِمَن طلَب الإيضاحَ في حَلِّ شُبْهة

فأوَّلُ ما يُلقِى على كلِّ طالبٍ ∴ لتحقيقِ حَقٍّ واتِّباعِ حَقيقة

يَزُوعُ الذي مِن كُلِّ عَقْدٍ وشُبْهةٍ ∴ يَصُدُّ عن الإمعانِ في نَظْمِ حُجَّة

وإلقاءُ سَمْعٍ واجْتنابُ تَعنُّتٍ ∴ فلا خيرَ في المُسْتَمْحِنِ المُتعنِّت

إذا صَحَّ منك الجِدُّ في كشْفِ غُمَّةٍ ∴ بُليتَ بها فاسمعْ هُديتَ لِرَشْدة

صدقْتَ قَضَى الرَّبُّ الحكيمُ بكلِّ ما ∴ يكونُ وما قد كان وَفْقَ المَشيئة

وهذا إذا حقَّقْتَه مُتأمِّلاً ∴ فليس يَسُدُّ البابَ مِن بعدِ دَعْوة

لأنّ مِن المعلْومِ أنَّ قضاءَهُ ∴ بأمرٍ على تعليقِه بشَريطة

يجوزُ ولا يأباه عَقْلٌ كما تَرَى ∴ حُدُوثَ أُمورٍ بعدَ أخرى تأدَّت
كما الرِّيُّ بعدَ الشُّربِ والشِّبَعُ الذي ∴ يكونُ عَقيبَ الأكلِ في كلِّ مَرَّة
وليس ببِدْعٍ أن يكونَ مُعلَّقاً ∴ قضاءُ الإلهِ الحقِّ ربِّ الخَليقة
بكُفرِك مهما كنتَ بالبَغْي رافِضاً ∴ تَعاطِيَ أسبابِ الهُدى معَ مُكْنة
فمِن جُملةِ الأسبابِ فيما رَفَضْتَهُ ∴ مع الأمرِ والإمكانِ لفظُ شَهادة
فأنت كمَنْ لا يأكلُ الدَّهرَ قائلاً ∴ أموتُ بجُوعٍ إذْ قَضَى لي بجَوْعَتي
فلو أنتمُ أقبلتُمُ بضَراعة ∴ إلى اللهِ والدِّينِ القَويم الطَّريقة
ووفَّيتُمُ حُسْنَ التأمُّلِ حَقَّهُ ∴ وأحسنتُمُ الإمعانَ في كلِّ نَظْرة
لَكان الذي قد شاءه اللهُ مِن هُدًى ∴ وليس خرُوجٌ عن قَضاءٍ بحالَة
ألاَ نَفحاتُ الرَّبِّ في الدَّهرِ جَمَّةٌ ∴ ولكنْ تَعرَّضْ كي تَفُوزَ بنفحة
ولا تَتَّكِلْ واعمَلْ فكلٌّ مُيسَّرٌ ∴ لما هو مخلوقٌ له دونَ رِيبة
ولو كنتُ أدري أنَّ ذِهنَك قابلٌ ∴ لِفهمِ كلامٍ ذي غُموضٍ ودِقَّة
لأشبعتُ فيه القولَ بَسْطاً مُحقَّقاً ∴ على نَمَطَي عِلمَيْ كلامٍ وحِكمة
ولكنَّما المقصودُ إقناعُ مِثلِكُمْ ∴ فهاك قَصيراً مِن فُصولٍ طويلة
ولولا وُرودُ النَّهي عن هذه التي ∴ سألتَ لَصار الفُلْكُ في وَسْطِ لُجَّة
فها أنا أطوِي ما نَشرتُ بِساطَهُ ∴ وأستغفرُ اللهَ العظيمَ لِزَلَّتي[1]

---

[1] طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٥٢-٣٦٦)، تحقيق الدكتور محمود الطناحي والدكتور عبد الفتاح الحلو، ط٢، هجر، ١٤١٣هـ.

أهل الكبائر

وإن كان مذهب السلف في أسماء الله – تعالى- وصفاته، وأفعاله وأفعـــال عباده، والقدر ما مضى ملخصاً ذكره، فإن مذهبهم في أهل الكبائر متساوٍ تماماً مع مذهبهم هناك، وهو الوسط والاعتدال والقصد في الأمـــر كلــه، ففـــي أسماء الله – تعالى- وصفاته توسطوْا بين أهل التعطـــيل، وأهل التشبيه، فلا نفوْا كلية . ولا أثبتوْا إلى حد التشبيه، بل أثبـــتوْا مـــا أثبتوه مع نفي التشبيه، والقول بالتتريه، وفي أبواب القدر توسطوْا بين القدرية الذين يجعلون لأهل التكليف مطلق الإرادة والمشيئة والاســـتطاعة والقـــدرة الواقعة كلها خارجة عن إرادة الله - تعالى- ومشـــيئته، وبـــين الجـــبرية الذيـــن سلبوْا المكلفين إرادقم ومشيئتهم واســـتطاعتهم وقدرقم على أفعالهم، وجعلوهم لا تأثير لهم عليها البتة، بل إن السلف أثبتوْا للمكلفين إرادة واستطاعة وقدرة، وفي الوقت نفسه جعلوْا ذلك ضمن إرادة الله – تعالى- وقدرته، فهو الذي قدّر المقادير، ودبّر الأقضية، وخلق العباد وأفعالهم، وسخرهم لها، وحاسبهم على ما اخـــتاروه، فإن عاقب فبعدله، وإن أثاب فبفضله، هكذا توسط السلف وأتبـــاعهم في هذين الأمرين المهمين، وكذلك توسطوْا في الحكم على

أهـــل الكـــبائر، ويتضح توسطهم حين بيان المختلفين في أهل الكبائر، وذلك بإيجاز جداً، وهـم طائفتان:

١- الطائفة الأولى:

الوعـــيدية: وهـــم من غلّب نصوص الوعيد الواردة في القرآن الكـــريم على ما عداها، ورأوْا أنها هي المحكم، وأن نصوص الوعد هي المتشـــابه، فذهـــب هؤلاء إلى القول بتخليد أصحاب الكبائر في النار، وانقضوْا على هذا، مع اختلافهم في بعض أحكامهم في الدنيا، فالخوارج مثلاً – وهم أشهر من قال بالوعيد- يرون تكفير من فعل كبيرة متعمداً لها، والمعتزلة يرون أن فاعل الكبيرة في مترلة بين المترلتين، فلا هو مؤمن خالصـــاً، ولا كافر خالصاً، ومن أجل هذا أجروْا عليه في الدنيا أحكام الإسلام الظاهرة، على حين أنهم يرون دخوله النار لما فعل من كبائر وما ورد في ذلـــك من نصوص، ثم لا يرون خروجه منها مطلقاً على قاعدة عـــندهم فاســـدة وهي أن من يدخل النار فلا يخرج منها أبداً، نافين أحاديث الشفاعة، وضاربين بنصوص الوعد عرض الحائط، ومنهم من يـــرى أن فاعل الكبيرة منافق، وكل هذه الأقوال للوعيدية ضعيفة ولا دلـــيل علـــيها إلا عمومات عورضت بعمومات أخرى، أو خصصت بنصـــوص في الوعـــد أخصّ منها ، يعرف ذلك من له أدنى نظر، ومن تـــأمل القـــرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وأقوال الصحابة – رضي الله

عــنهم- وأحوالهــم، عرف فساد هذا المذهب بيقين، وأنه لا يمكن أن يكون هو الحق، وهم يعترفون بذلك ولكن من حيث لا يشعرون، ومن تــأمل في أدعيتهم ومناجاتهم لله – تعالى- واعترافهم بالتقصير وجدهم يحيدون عن مذهبهم هذا اضطراراً ، وكأن الفطرة مازالت بواقيها غير دارســة في نفوسهم، فبها ظهر ما ظهر، وتأمل معي أخي القارئ قول الزمخشــري في خاتمة "الكشاف" (٤/٣٠٣/٣٠٤) حيث قال: (... أن يهب لي خاتمة الخير، ويقيني مصارع السوء، ويتجاوز عن فرطاتي، يوم التــناد، ولا يفضــحني بها على رؤوس الأشهاد، ويحلني دار المقامة من فضله، بواسع طوله، وسابغ نوله، إنه الجواد الكريم، الرءوف الرحيم). فانظر كلامه هذا ولا سيما قوله: (ويحلني دار المقامة من فضله...) إلى آخر كلامه، ألا تراه راجع في دعائه هذا إلى الرجاء ، وإلى ترك مذهبه جملــة، وتفصيلاً، حيث رأى أن الجنة تنال بفضل الله – تعالى- واسبغ نوــله وواســع طوله، وهذا مذهب السلف، دون عقيدة الاعتزال في الوعــيد من أن الجنة تنال بالعمل فقط، فالفطرة الصحيحة أو ما بقى منها تعيد الإنسان المسلم إلى المذهب الحق لا سيما في مثل هذه المواقف من الدعاء والمناجاة.

ومذهبهم في الوعيد فاسد بإعلان القرآن الكريم ، والسنة النبوية لذلك قال –تعالى- : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ

لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٤٨]، وقال – عز وجل-: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ١١٦].

فأخبر- عز وجل- بأنه يغفر جميع الذنوب عدا الشرك به، وقال – سبحانه-: ﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الزمر:٥٣]، وقال – تعالى-: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٍۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان:٦٨-٧١]، وهذا الذي يفهم من قوله- تعالى-: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [التوبة-١٠٢]، فاختتام من الآية بذكر المغفرة والرحمة مؤذن بخلاف مذهب هؤلاء في الوعيد، وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة، بالغة مبلغ التواتر، إما في الشفاعة وخروج أهل الكبائر من

النار، وإما في نجاة أهل الإسلام عموماً، وإما في الرجاء لمن شهد شهادة التوحيد مخلصاً بها قلبه، صادقاً فيها، وهي كثيرة جداً، وذكرتْ بطولها وكثرتها في مواضعها من كتب الأحاديث، أو كتب الاعتقاد.

وبالجملة فهذا المذهب في الوعيد هو مسلك الخوارج، ومن قال بقولهم في تكفير الأمة، أو تكفير بعض المسلمين القائمين بأركان الإسلام، وهو مذهب مؤذن بخراب الكون، مؤيس للعباد من روح الله – تعالى –، ومقنّط لهم من رحمته، ومعسّر ومنفّر ومشدد، وكم قد استحلت به حرمة، وانتهكت به حرمات، وبيوت وأريق به من دم حرام، وأخذ به من مال حرام، ومن نظر في تاريخ الخوارج عرف من أين أُتُوْا، وهذا المذهب في الوعيد هو الأصل الذي عوّل عليه الخارجون على الحكام، والمناهضون لهم، فالذين كفّروْا الحكام ابتداء بأمير المؤمنين علي ابن أبي طالب – رضي الله عنه – وانتهاء بحكام هذا العصر، مروراً بالأمويين والعباسيين وغيرهم ممن بعدهم إلى عصرنا هذا، كل هؤلاء المكفرين لم يعتمدوْا على شبهة لهم في ذلك التكفير إلا على ما استدل به الخوارج من الوعيدية في هذا الباب، وجملة ذلك أنهم يرون التكفير بالكبيرة، ثم لا يفرقون بين الكبيرة التي هي كبيرة ، وبين عين الشرك والكفر الذي يخرج صاحبه عن الملة، والفرق بين خوارج ذلك الزمان وخوارج هذا الزمان، أن خوارج ذلك الزمان يفرقون بين الكبيرة

والكفـــر والشرك، ولكنهم يرون أن الكبيرة لها أحكام الشرك والكفر، فـــيحكمون عـــلى فاعـــلها بما يحكمون به على الكافر والمشرك، وأما خـــوارج هذا الزمان فيجعلون الكبيرة هي الشرك والكفر نفسه، ومن تـــأمل بعض مسائلهم هنا وجد الأمر كذلك، مثل تكفيرهم من حكم بغـــير ما أنزل الله دون تفصيل منهم لمسائل الباب، ولا تفريع لها، ولا تأمل فيها، كما فعله – علماؤنا- رحمهم الله، ومثل تكفيرهم من والى المشركين أو عاهدهم أو عاملهم، دون تفصيل منهم لما يجوز من ذلك ولما لا يجوز، وهكذا، فإن خوارج هذا الزمان ملبّسٌ عليهم أكثر، نسأل الله –تعالى- العافية والستر والهداية إلى كل خير وسنة متبعة.

٢- الطائفة الثانية:

الوعديـــة: وهم من غلَّب نصوص الوعد على الوعيد والرجاء، وأهمـــل نصوص الوعيد إهمالاً دعاهم إلى عدم التفريق بين ما يدخل به المسلم في دين الإسلام، وما يخرجه منه، فاستوى عندهم إيمان الرسول – صلى الله عليه وسلم- بإيمان الحجاج مثلاً، ومذهبهم يقوم على أنه لا تضـــر مع الإيمان معصية، وفرَّعوْا على ذلك أن الإنسان المسلم مهما تعاطى من كبائر ومعاصي فهو صالح، وإيمانه كامل. وأنه مساوٍ تماماً لمن هو أصلح منه ولو كان صحابياً جليلاً، وأن مصيره إلى الجنة ابتداءً، وأنه لا يدخل النار البتة، عدا تحلة القسم، وهم بهذا أهملوْا جميع ما ورد في

عقوبات ما على الكبائر ومرتكبيها، وعطلوْا ثمرة الأمر والنهي، وجرأوْا الأمــة على الفساد والمعاصي، وزادوْا في طمأنة العصاة من مكر الله – تعــالى- واستدراجه وإملائه، وهم بهذا جانبوْا الحق، وجافوْا الصواب، وتعطلــت بهم مصالح كثيرة للعباد قديماً وحديثاً ، وهؤلاء هم المرجئة، ومــن تأمل نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة وجد فساد اعتقادهم حقاً، فهم جعلوْا نصوص الوعيد متشابهات، ونصوص الوعد محكمات، وعطلــوْا جانباً كبيراً من نصوص القرآن الكريم، والسنة المطهرة، حول الثواب والعقاب، والميزان والصراط، وعذاب القبر إلى غير ذلك...

ونــلحظ أنهــم يقفون مقابل الوعيدية تماماً، وكأنهم ردّة فعل عليهم، ولذلك لا يستدل فريق منهما بآية أو حديث إلا وجد الآخرون منهم ما يقابل ذلك ويعاكسه، فضربوْا النصوص بعضها ببعض، والقرآن يرد عليهم جميعاً، فإذا احتجت الوعيديــة عند قولــــه – تعــالى- ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴾ [الليل :١٧]، بأن النجاة من النار ليست إلا للأشقى، احتجت الوعيدية بالآية السابقة عليها: ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴾ [الليل: ١٥]، بــأن النار لا يدخلها إلا الأشقى، لا الشقيّ، وهكذا يفعلون دون أن يفصــلوْا في المسألة أو يتوسطوْا فيها بين الأمرين، ويُعْملواْ النصوص جميعاً في الوعد والوعيد كما فعل السلف وأتباعهم – رحمهم الله – .

وأما مذهب السلف فمتوسط بين هاتين الطائفتين، فهم لا يقولون بتكفير أحد من أهل القبلة ما لم يستحل مكفراً، وكذلك لا يكفرون بالكبيرة، وفي المقابل فهم يرون أن صاحب الكبيرة إيمانه ينقص، وأن المؤمن يزيد إيمانه بالطاعة، وأن مرتكب الكبيرة أمره إلى الله – تعالى- إن شاء غفر له، وإن شاء عذّبه، إلا أنهم يرجون له الرحمة والمغفرة ، ويرون التوبة مكفرة له، هذا مع اعتقادهم بأن من دخل النار من الموحدين يخرج منها بشفاعة النبي – صلى الله عليه وسلم- ثم الأنبياء ثم الصالحين، ثم الملائكة، ثم برحمة أرحم الراحمين، فهم لا يمنعون دخول النار أحداً من الموحدين كما تزعم الوعدية، ولا يقولون بخلود موحد فيها، كما تدعيه الوعيدية ، بل يتوسطون في الأمر، وينطقون بشواهد القرآن الكريم، والسنة المطهرة، ويعملون جميع النصوص، دون أن يضربوا بعضها ببعض، أو يأخذوا بجانب، ويتركوْا الجانب الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله – تعالى- قال: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ

غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة:٢٨٥]، وقد ثبت في الصحيح أن الله – تعالى– أجاب هذا الدعاء، وغفر للمؤمنين خطأهم.

والخوارج المارقون الذين أمر النبي – صلى الله عليه وسلم– بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يكفرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوْا الدم الحرام، وأغاروْا على أموال المسلمين، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار، ولهذا لم يسب حريمهم، ولم يغنم أموالهم، وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروْا مع أمر الله ورسوله – صلى الله عليه وسلم – بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى، ولا تستحل دمها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ، والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه.

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تحل إلا بإذن الله ورسوله)[1].

إذن فالتكفير لا يجوز لصاحب بدعة فكيف لصاحب كبيرة، على ما مر من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية؟

ولهذا فإن أهل المقالات الأخرى يكفرون بعضهم، وأهل السنة لا يفعلون ذلك، لأن فيهم العدل والعلم والرحمة[2]، فلا يكفرون بعضهم، ولا يكفرون مخالفيهم، قال الشيخ زيد بن عبد العزيز الفياض: (فلهذا كان أهل العلم لا يكفرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك، وزنى بأهلك ، ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله، لأن الكذب والزنى حرام لحق الله – تعالى–)[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن وسطية أهل السنة في هذا الباب:

(وهم في باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد وسط بين الوعيدية، الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار،

---

(١) الفتاوى (٣/٢٨٢-٢٨٣).

(٢) انظر: الروضة الندية (٢٦٩-٢٧٠).

(٣) الروضة الندية (٢٧١-٢٧٢).

ويخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النبي – صلى الله عليه وسلم –، وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية، فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي – صلى الله عليه وسلم – ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته)[1].

وفي رأيي القاصر أن جماع مسائل هذا الباب على كثرتها ووفرتها ترتكز في أمرين مهمين هما:

١- مسألة زيادة الإيمان ونقصانه.

فمن قال بعدم ذلك، إما أن يكون الإيمان يذهب كلية حين المعصية ويكون ضده في صاحبها، وهذا قول الخوارج ومن وافقهم من أهل الوعيد، وإما أن يكون الإيمان باقياً على حسبه وقدره مع مباشرة المعاصي كلها، لأنه معنىً، وهذا قول المرجئة ومن وافقهم من أهل الوعد، على حين أن أهل السنة والجماعة قالوْا بزيادة الإيمان ونقصانه،

---

(١) الفتاوى (٣/٣٧٤-٣٧٥).

فيزيد بالطاعات والعبادات والبر، وينقص بالمعاصي والكبائر والإصرار، دون أن يذهب أصله، أو يضمحل بتاتاً، قال الإمام البخاري: (لقيت أكثر من ألف رجل من أهل الحجاز ، والعراق والشام ومصر وخراسان فما رأيت أحداً منهم يختلف في هذه الأشياء: أن الدين قول وعمل، وأن القرآن كلام الله، وأن الإيمان يزيد وينقص[1]).

وقال القاضي أبو يعلى: (ظاهر كلام الإمام أحمد – رحمة الله عليه- أنه[2] يسمى مؤمناً، ناقص الإيمان، ولا يسلبه الاسم في الجملة، بل نقول: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وقد أومأ إلى هذا في مواضع، فقال في رواية أبي الحارث: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فوصف الإيمان بالنقص، وإنما ينقص بترك المفروضات، وفعل المحظورات، ولم يسلبه الاسم) [3].

وقال الإمام ابن تيمية: (ومن أصول أهل السنة : أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٢/٢١٧).

(٢) أي فاعل كبيرة.

(٣) القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان (٣١٦)، تحقيق سعود الخلف، ط١، ١٤١٠، دار العاصمة.

يكفــرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج ، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي) [1].

وأقوالهــم في هذا الباب كثيرة جداً، وأكتفي بما مضي، المهم أن أذكــر أن جماع مسائل هذا الباب هو هذه المسألة لما يترتب عليها من ثمرات المباحثة والنظر، ثم المسألة التي تليها. وهي:

٢- مسألة الشفاعة لأهل الكبائر:

وهـــي مـــا يقر به أهل السنة عموماً ، وما ينكره أهل الوعيد عموماً، أما المرجئة فلا حاجة عندهم لهذه الشفاعة لأن النجاة حاصلة بدونها، وأحاديث الشفاعة متواترة مستفيضة بالغة مبلغ الوفرة في العدد والـــنقل، وهي مذكورة في الصحاح والسنن والمسانيد، عن الجم الغفير من الصحابة – رضي الله عنهم- وقد أصبح القول بها أصلاً من أصول أهل السنة والجماعة، قال الإمام أبو عمر والداني: (ومن قولهم: إن الله –تعالى- يشفع نبيه – صلى الله عليه وسلم- وأهل بيته وصحابته، ومن يشاء من صالح عباده، في عصاة أهل ملته، ويخرج بشفاعة رسول الله – صلى الله عليه وسلم- من النار قوم بعدما امتحشوْا فيها وصاروْا حمما، ويدخلون الجنة، ويغسلون في ماء الحياة فتنبت لحومهم كما تنبت الحبة

[1] الفتاوى (١٥١/٣).

في حمـــيل السيل، على ما أتت به الأخبار الصحاح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–)[1].

وعلى هذا فهاتان المسألتان يمكن أن تكونا جماع هذا الباب، ثم يـــتفرع عـــن ذلـــك مسائل منها الميزان والصراط، والحوض، وأنواع الشفاعات الأخرى، والتفسيق والتكفير، والشهادة بالجنة أو النار، حيث لا يتجاسر أحد من أهل السنة على الشهادة لأحد هما عدا من جاءت النصـــوص بالشهادة له، ولكن يرجون للمحسن الثواب، ويخافون على المسيء العقاب.

مسألة في طاعة الأئمة والحكام والسلاطين:

لا يخفى أن مسألة الإمامة من المسائل المهمة في الدين الإسلامي، وقـــد بالغ فيها قوم حتى جعلوها أهم أصل فيه، وأولى ركن منه، كما فعلت الشيعة الإمامية، وغلاتهم، وتهاون قوم بها حتى خرجوْا على كل حـــاكم، وامتشـــقوْا ســـيوفهم عاصين كل والٍ وإمام، بأدنى خطأ، مســـتحلين تكفيره والخروج عليه، وهؤلاء هم الخوارج بسائر طوائفهم وفـــرقهم، وتوســـط أهـــل السنة في ذلك فرأوْا أن الإمامة واجبة من واجبات الدين، وأنها أمر ضروري منه لقيام مصالح العباد والبلاد عليه،

---

(١) الرسالة الوافية (١١٢).

ولارتكـــاز حمايـــة الدين وبيضته وإقامة أوامره ونواهيه، وبسط نفوذه وهيبـــته في القلوب، ويرون وجوب الطاعة لمن قام بها، وتولاها، وتمام النصح له، ومساعدته ونصرته، وعدم الخروج عليه بسيف أو كلام أو نحـــو ذلك، وما ذلك إلا سد لذرائع الفتن ، ومنع للفرقة والاختلاف، وحقـــن لدماء المسلمين، مهما فعل الحاكم، إلا أن يظهر الكفر البواح، والشرك الصراح، وحينئذٍ تكون الدار دار حرب، إلا أن هذا الشرط لا يكـــاد يوجـــد لا سيما في بلاد المسلمين – ولله الحمد تعالى- فما من حاكم أو سلطان من سلاطين المسلمين منذ قامت شوكة الإسلام وإلى اليوم إلا وهو يظهر الإسلام ، ويتظاهر بأحكامه دون إعلان للكفر أو الشرك، عدا بعض من تواتر عنه خلاف ذلك أمثال قرامطة هجر الذين انـــتزعوْا الحجر الأسود، وأفنوْا الحجيج هناك، وعدا ما كان من بعض حكـــام بني عبيد، ولا سيما القائم الذي أظهر سب الأنبياء – عليهم الســـلام-. ومـــع شدة الإمام أحمد – رحمه الله – على القائلين بخلق القـــرآن الكـــريم إلا أنه لم يعرف عنه إلا الطاعة لأولئك الخلفاء الذين أظهروْا المحنة في خلق القرآن ، أمثال المأمون والمعتصم والواثق، بل كان يدعـــو لهم، وجعلهم في حل مما فعلوْا به، وما أعلنوه من تلك المقالات الشنيعة، وما أظهروه من محنة الناس عليها، وكذلك كان الإمام البصري وابـــن ســـيرين وغيرهما ممن كانوْا في أيام الحجاج بن يوسف، فمع ما

عـــرف من ظلمه، وتواتر من أفعاله ، كانوْا يظهرون السمع والطاعة، ويخلصـــون في الدعـــاء والنصيحة، بل قال الحسن البصري: أن يتولى حاكم ظالم عشرين سنة، أحب إليّ من أبيت ليلة واحدة بدون إمام، أو كما قال – رحمه الله – ، وذلك لعلمهم الراسخ بما يترتب على الخروج عـــلى الأئمـــة من فساد ومن فوضى ومن استحلال الفروج والأموال والأعـــراض المحرمة، وضياع المصالح الدينية والدنيوية، وضعف الإسلام وأهلــه، وانتهاك حرمتهم، واجتماع الأعداء عليهم، قال الله – تعالى- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [الأنفـــال:٤٥-٤٦]، فالفشـــل وذهاب الريح، وانكسار الشوكة مرهون بالفرقة والاختلاف، وقد نهي الله – عـــز وجـــل- عن الفرقة والاختلاف وجعل ذلك سبباً لضياع الأديـــان والأبـــدان، فقـــال عز من قائل: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمـــران:١٠٥]، وقـــال – سبحانـــه-: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ

وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فبيّن – عز وجل- أن الاختلاف سبب الاقتتال، ومن المعلوم أن الاقتتال هو سبب كل مصيبة، وفساد كل بلد، ولذا عظم الإسلام شأن طاعة وليّ الأمر، وجعلها من طاعة الله – تعالى- ، وطاعة رسوله – صلى الله عليه وسلم- ، قال –تعالى-: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [النساء: ٥٩].

والأحاديث الشريفة الصحيحة كثيرة في هذا الباب، ومن المهم أن أقول: إنها صريحة أيضاً، فمن الأحاديث التي وردت في الصحيحين حديث أبي هريرة – رضي الله عنه- أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- قال: من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصى أميري فقد عصاني، رواه البخاري هكذا في صحيحه في كتاب الأحكام برقم (٧١٣٧)، تحت باب قول الله – تعالى- (أطيعوْا الله وأطيعوْا الرسول وأولي الأمر منكم)، كأنه – رحمه الله- يريد أن يقول : إن الحديث مفسِّر لهذه

الآيـــة، وبهـــذا يكون الأمير هنا ليس من ولاه النبي – صلى الله عليه وســلم- مباشرة فحسب، بل هو كل من استحق إمارة أو ولاية، إما بتولـــية ، وإما بشورى، وإما ملكاً، وإما تغلباً، إذ إن كل أمير في اللغة هو من استحق الأمر وسُمع له، بل إن في هذه الإضافة منه – صلى الله علـــيه وسلم- للأمير إليه فيها معنى من معاني التعظيم، أي: كأنه أمير يخـــص الـــنبي – صلى الله عليه وسلم- ، وما هذا إلا رعاية للمصالح، وعناية بمنافع المسلمين.

وقـــد رواه الإمـــام الـــبخاري بإسناد آخر في موضع ثانٍ من صحيحه، في كتاب الجهاد والسير، ولفظه : (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصى الأمير فقد عصاني، وإنما الإمام جْنة يقاتل من ورائه، ويتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجراً، وإن قال بغيره فإن عليه منه) ورقم الحديث (٢٩٥٧).

وهذا اللفظ من الحديث أعم من لفظ سابقه، وفيه ما يدل على مـــا ذكرت من أن الإضافة في (أميري) تقتضي التعظيم، لأن مخرجه في هذه الرواية كان مخرجاً عاماً، ثم إن في قوله – صلى الله عليه وسلم- : (وإنمـــا الإمـــام جنة يقاتل من ورائه، ويتقى به) أبلغ التمثيل والتشبيه، حيث شبَّه ولي الأمر بالنسبة لمن حوله بالجنة، وهي الغطاء والستر الذي

يـــتقى بـــه في الحرب كالترس ، والخوذة وغيره، من الحصون والقلاع ونحوهـــا، فهـــو ملاذ وملجأ، ومعتصم يعتصم به، لا لقوته الشديدة، ولكن لقوة الجماعة، وسداد الرمية، حين يكون القوم كلهم على قلب رجـــل واحد، يصدرون جماعة، ويردون شتى، دون اختلاف أو فرقة، بعكس ما لو كثرت الانتقادات والاختلافات، فكثرت بذلك التراعات والشقاقات، وهنا تهون الجُنة التي يقاتل من ورائها، ويتقى بها، وتستباح البيضـــة، وتنكسر الشوكة، ويجد العدو ثغرة ينفذ من خلالها إلى قلب الجماعة، ولأمر ما ختم النبي – صلى الله عليه وسلم- حديثه هذا ببيان حال هذه الجنة حين الأمر بتقوى الله أو عدم ذلك، فبيَّن أنه إن أمر بغير تقوى الله وخالف العدل أن عليه منه، ولم يجوز الخروج عليه مع ذلك، حتى لا يفقد المسلمون هذه الجنة.

وفي حديث أنس بن مالك – رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم- قال: (اسمعوْا وأطيعوْا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كـــأن رأسه زبيبة)[1]. وفي لفظ : (اسمع وأطع ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة)[2].

وفي حديث ابن عباس – رضي الله عنهما- قـــال النبي – صلى

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية رقم (٧١٤٢).

[2] صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب إمام المفتون والمبتدع رقم (٦٩٦).

الله علـــيه وسلم- : (من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية)[١].

وفي لفظ : (من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية)[٢].

وفي صـــحيح البخاري أيضاً عن جنادة بن أبي أمية قال: دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا: أصلحك الله، حدثنا بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: دعانا النبي – صـــلى الله علـــيه وسلم- فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السـمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا نـــنازع الأمـــر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان[٣].

وفي حديـــث عبادة – رضي الله عنه – الأمر بالسمع والطاعة على كل الأحوال، سواء أحوال المأمورين أو أحوال الآمرين من الولاة، وفيه: أن ذلك أمر مهم حيث قرنه بالبيعة ليلة العقبة.

وعن عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه- عن النبي – صلى الله

---

[١] صحيح البخاري، كتاب الفتن، رقم (٧٠٥٣).

[٢] صحيح البخاري، كتاب الفتن، رقم (٧٠٥٤).

[٣] صحيح البخاري، كتاب الفتن رقم (٧٠٥٥-٧٠٥٦).

عليه وسلم- قال: ستكون أثرة وأمور تنكرونها، قالوْا: يارسول الله فما تأمرنا؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم[1].

وفي لفظ: (أدوْا إليهم حقهم، وسلوْا الله حقكم)[2].

هـــذا فيما إن كان الوالي أو السلطان جائراً ظالماً مستبداً ، يمنع الـــناس حقوقهم، ويثقل كواهلهم بأخذ أموالهم، فكيف إذا كان الوالي عادلاً، محباً لرعيته، ناظراً في مصالحها، متعهداً لرعاية قومه وأهله، كما في وطننا هذا، ولله الحمد تعالى.

والأحاديـــث في هـــذا الباب كثيرة ، وقد اقتصرت هاهنا على المــروي في الصـــحيحين ، المـــتفق عليه فيهما، مما نقل الأئمة بأصح الأســانيد، وأمتـــنها، ونلحظ أن جملة هذه الأحاديث من الصحابة – رضي الله عنهم- يعدون من كبارهم، وممن حملت عنهم الفتوى، ونقل الفقـــه عنهم، من أمثال ابن مسعود، وابن عباس، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة ، وأنس بن مالك – رضي الله عنهم-، فابن مسعود وعبادة مـــن قدامى الصحابة، وهما كذلك مع ابن عباس وأبي هريرة ممن نقلت عنهم أحاديث كثيرة، وتولوْا بعض الأعمال، وهم أعلم بأحوال النبي – صلى الله عليه وسلم- وأقواله من غيرهم ممن أتى بعدهم.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب رقم (٣٦٠٣).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفتن، رقم (٧٠٥٢).

هذا وقد اقتدى السلف وأهل السنة والجماعة بهؤلاء الصحابة – رضـــي الله عنهم- امتثالاً لما ورد في القرآن الكريم، والسنة المطهرة من الأحاديـــث، فلم يؤثر عن أحد من السلف أنه كفَّر حاكماً، أو خرج عـــلى طاعة، وشق عصا جماعة، بل كانوْا مثالاً حياً للتفاني في العمل، ومحض النصيحة والإخلاص لولاتهم.

نقل أبو عمرو الداني عن أهل السنة مذهبهم في ذلك فقال:

(ومن قولهم: إن من فرائض الدين لزوم جماعة المسلمين، وترك الشـــذوذ عنهم، والخروج من جملتهم، قال – تعالى- : ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥])[١].

وقـــال: (وأن الحج والجهاد مع كل خليفة، لا يقطع ذلك ظلم ظالم، ولا جور جائر)[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

(هـــذا مـــع أن الله أمر بالجماعة والائتلاف، ونهى عن البدعة والاخـــتلاف، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي

---

(١) الرسالة الوافية (٩٧).

(٢) المصدر السابق (٩٦).

شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٩]، وقال النبي – صلى الله عليه وسلم– :" عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة"، وقال: "الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد"، وقال: "الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم، والذئب إنما يأخذ القاصية والنائية من الغنم".

فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة، ويوالي المؤمنين ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً، وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعا...)[1].

وفي موضع آخر بيّن شيخ الإسلام لم سمّي أهل السنة أهل الجماعة فقال: (وسموْا أهل الجماعة ؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد سار اسماً لنفس القوم المجتمعين)[2].

إذَنْ فهذه التسمية لأهل السنة والجماعة كأنها –والله أعلم– لكونهم حريصين على السمع والطاعة لمن ولاه الله أمرهم، مع بذل النصح والإخلاص والصدق، ولمفارقتهم في هذا الاجتماع أهل

---

(١) الفتاوى (٣/٢٨٥-٢٨٦)..

(٢) الفتاوى (٣/١٥٧).

الاختلاف والافتراق من الطوائف الأخرى، كالخوارج بعموم فرقهم، وغلاة الشيعة بأنواع خروجهم على الأئمة والخلفاء الذين كان الأمر والحل والعقد بأيديهم.

وقد عُلِمَ من التجربة والاستقراء في التواريخ قديمها وحديثها، إسلاميها وغير إسلاميها، أن تنصيب الوالي، والطاعة له، وعدم الخروج عليه، أو الافتراق والاختلاف حوله، أن ذلك مما ييسر الأمور، ويعود على الناس بالمنافع والمصالح، وقد أدرك الناس منذ الجاهلية هذا الأمر، وفطنوْا له، لذلك قال الشاعر وهو الأفوه الأودي:

البيت لا يبتنى إلا له عمد ولا عماد إذا لم ترس أوتادُ

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوْا

تُهْدي الأمور بأهل الرأي ما صلحت فإن تولوْا فبالأشرار تنقادُ

والسلف وأهل السنة حين ذهبوْا هذا المذهب في عدم الخروج على ولي الأمر، أو عدم التدخل فيما لا يعنيهم تجاهه، ليسوْا موافقين لما تقدم من النصوص الشرعية فحسب، بل موافقون لصريح المعقول، ولما لقنته التجارب ذويها، ولما ثبت من استقراء سائر التواريخ، ومذهبهم هذا هو ما شهدت العقول بقيام مصالح العالم كله عليه، وتسهيل منافع الدنيا به، ومن نظر في أخبار الأمم السالفة أو الحاضرة، وجد مصداق

ذلـــك، فمـــا من قوم مجتمعين على والٍ لهم، محيطين به، ويسمعون له ويطـــيعون، وإن كان على غير ما يحبون إلا وحصل به من المنافع لهم، والمصالح أضعاف أضعاف ما وقع به من أضداد ذلك عليهم، واندفع به مـــن الشرور والمفاسد عنهم أضعاف أضعاف ما يرونه وقع به عليهم، هكذا الأمر في كل مكان وزمان، ولذا لم نقرأ تاريخاً لأمة، ولم ننظر في حضـــارة لقوم سالفين، إلا وجدنا أن من أهم مقومات ذلك وأسبابه اجتماعهم حول من يدبر أمورهم، وينظم علاقاتهم، ويجمعون به مالهم وعتادهم، ويحيطونه بنصحهم ومشورتهم وكلمة الطاعة منهم.

بـــل وحـــتى الذي خرجوْا على الحكام، واشتطوْا في شق عصا الطاعـــة عليهم، وفرقوْا جماعتهم، من سائر الطوائف، في هذه الأمة أو غيرهم، نجدهم حين نقرأ تواريخهم أن ما فعلوْه لم يعد أن يكون ضعفاً وعجـــزاً في الأمـــة، ونـــرى بوضـــوح وجلاء أن ما أقاموه من دول وإمـــارات- إن نجحوْا في ذلك- لم يلتزموْا بما جعلوه مبرراً لخروجهم عـــلى مـــن خـــرجوْا عليه، بل فعلوْا أضعاف ما فعله من أنكروْا عليه فخرجوْا عن طاعته، ولم ينجحوْا قط في إقامة ولاية مثالية، كما أرادوْا ولم يوفقـــوْا في اختـــيار إمـــام معصوم، بل شابهوْا غيرهم ، ووافقوا أضدادهم ، فأغلق الأمر عليهم، وأرتج الصواب في وجوههم، وكأنهم استجاروْا بالنار من الرمضاء، وفروْا من وشل ليغرقوْا في بحر، فما عدا

مـــا بـــدا، وما أشبه الليلة بالبارحة، هذا كله تاريخ كتب ووثق، وهو حاضر أمام كل ذي عينين، لمن رمى بصره عليه، أو ألقى بسمعه إليه، ومستقرأ بالتجربة، يعرفه من له أدنى اطلاع على تواريخ الأمم، ولذلك عظم تمسك السلف -رحمهم الله- بأهداب الطاعة لولي الأمر، وحثوْا الـــناس علـــيها، وكرهوْا إليهم العصيان والخروج والتجافي عن أوامر السلاطين ونواهيهم.

وبهـــذا بـــات مذهب السلف وأهل السنة في هذا الصدد موافقاً لصـــحيح المنقول، وصريح المعقول ، جارياً في سنن الله الكونية، تاريخاً وآثاراً لمن مضي من القرون والأمم.

قال السعد التفتازاني:

(إن الشـــارع أمر بإقامة الحدود، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش للجهاد، وكثير من الأمور المتعلقة بحفظ النظام، وحماية بيضة الإسلام، ممـــا لا يتم إلا بالإمام ، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به وكان مقدوراً فهو واجب).

وعـــلى هذا فلا تتم هذه الأمور وهي من المصالح العليا للإسلام وأهلـــه، ومـــن الكليات الكبرى التي جاءت الأديان السماوية لحفظها وصونها، لا تتم هذه كلها إلا بطاعة ولي الأمر، وعدم الاختلاف عليه، ولا الفرقة فيه.

وفي "المواقف" للإيجي، و "شرحه" للجرجاني، ما يلي:

(إنـــا نعلم علماً يقارب الضرورة أن مقصود الشارع فيما شرع من المعاملات والمناكحات والجهاد والحدود والمقاصات، وإظهار شعار الشـــرع في الأعياد والجماعات، إنما هو مصالح عائدة إلى الخلق معاشاً ومعاداً، وذلك المقصود لا يتم إلا بإمام يرجعون إليه فيما يعن لهم، فإنهم مع اختلاف الأهواء ، وتشتت الآراء، وما بينهم من الشحناء قلما ينقاد بعضهم لبعض، فيفضي ذلك إلى التنازع والتواثب، وربما أدى إلى نصب آخـــر، بحيث لو تمادى لعطلت المعايش، وصار كل أحد مشغولاً بحفظ ماله، ونفسه تحت قائم سيفه، وذلك يؤدي إلى رفع الدين، وهلاك جميع المسلمين، ففي نصب الإمام دفع مضرة لا يتصور أعظم منها، بل نقول: نصب الإمام من أتم مصالح المسلمين ، وأعظم مقاصد الدين) [١].

ثم فـــيه : (ولذلك صادفنا العربان والبوادي كالذئاب الشاردة ، والأســـود الضارية، لا يبقى بعضهم على بعض، ولا يحافظ في الغالب على سنة ولا فرض، فقد اختل أمرهم في دنياهم) [٢].

وفيه: (ولذلك قيل: ما يزع السلطان أكثر مما يزع القرآن، وقيل أيضاً: السيف والسنان، يفعلان ما لا يفعل البرهان) [٣].

---

(١) شرح المواقف .

(٢) شرح المواقف .

(٣) شرح المواقف .

فانظر كيف اتفق السلف ومخالفوهم على هذه القاعدة الجليلة، وما ذلك إلا لشهادة صريح العقول بها، وقوله آنفاً: (ما يزع السلطان... الخ هذه المقالة للصحابي الجليل عثمان بن عفان – رضي الله عنه – ونصها: (إن الله ليزع بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن).

والعقلاء دائماً في أي أمة، وعلى أي ملة كانوا يتوصلون إلى مثل هذه القواعد العامة التي تقوم مصالح العالم عليها.

ويقال إن هارون الرشيد، أمير المؤمنين، الخليفة العباسي المشهور، لما بلغه موت الإمام عبد الله بن المبارك، أذن للناس أن يعزوه فيه، وقال: أليس هو القائل:

الله يدفع بالسلطان معضلة ... عن ديننا رحمة منه ورضوانا
لولا الأئمة لم تأمن لنا سبل ... وكان أضعفنا نهباً لأقوانا

وإن الأمر كما قال هذا الإمام، وهو من أئمة أهل السنة والجماعة ، ومن علماء الأمة المعروفين، والمشهود لهم بالجلالة والمعرفة.

والسلف مذهبهم في هذا الباب وسط أيضاً، فهم لا يرون تكفير أحد من أئمة المسلمين، أو حكامهم أو ولاتهم، ولا يسوغون الخروج على أحد منهم بسيف أو سلاح أو كلام سيء ونحو ذلك، وكذلك فإنهم يمحضون ولاتهم النصح في سر دون علانية، ويدعون لهم بالتوفيق

والصـــلاح، كما قال بعضهم: لو أعلم أن لي دعوة مستجابة، لجعلتها لولي الأمر، ويحاولون قدر الإمكان أن يكونوْا على قدر المسؤولية والثقة التي يمنحهم إياها ولي الأمر، وأن يخلصوْا حق الإخلاص فيما يستعملهم علـــيه، وأن يكونـــوْا صورة حسنة لاختياره، لأن الناس يرونه فيهم، ويشـــاهدونه في تصرفاهم، ومن هنا كان ذلك النجاح العظيم لسلف هـــذه الأمة في أعمال السلطان التي ولاهم إياها، مثل القضاء والإفتاء، وقـــيادة الجيوش، فنشأت المذاهب الفقهية، وتعددت مدارس الفتوى ، نظراً لما كانوْا عليه من الأهلية، ومحض النصح والأمانة لولي الأمر.

ولا تخفـــى هنا علاقة كل من الإمام الشافعي، والإمام مالك بن أنـــس، والإمام أحمد بن حنبل، وهم أئمة مذاهب، بالولاة في عهدهم، وما كانوْا عليه لهم من المودة والنصيحة ، وتحبيبهم إلى الناس.

أسأل الله – عزل وجل- أن يوفق ولاة أمور المسلمين جميعاً لما يحب ويرضى وأن يجعلهم خيراً لرعاياهم. آمين.

"فصل" في اعتقاد أهل السنة في الصحابة – رضي الله عنهم–

توطئة:

تعريف الصحابي:

الصحابي لغة: من "صحب" على وزن "سمع" صَحَابةً، ويُكْسر "صِحابة" و"صُحبة" عاشَرَه. "القاموس المحيط" ، ص (١٣٤).

وقال ابن فارس: (الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته، من ذلك الصاحب، والجمع: الصحب) "معجم مقاييس اللغة" (٣/.٣٣٥).

إذن فالصحبة تُطْلق في اللغة على معاشرة الشيء، أو مقارنته أو مقاربته، ولو كان ذلك مطلقاً، دون قيد ، أو شرط من طول تلك المعاشرة والمقاربة، أو دوام ملازمتها.

وعلى ما سبق لا يختلف تعريف الصحبة عند علماء السنة، فقد بنوْا تعريفهم الاصطلاحي لها، على ضوء التعريف اللغوي، عدا بعض المقيدات التي تنشأ في كل اصطلاح لتخرجه بها عن مجرد التعريف

اللغوي، وهذه المقيدات التي قيّد بها العلماء تعريف الصحابي هي نتاج مـــا استقرؤوه من النصوص الشرعية، وتظهر جلية واضحة في تعريفهم للصحابي كما سيأتي.

قـــال الإمام أحمد بن حنبل – رحمة الله عليه– : (وأفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم– ، القرن الذين بعـــث فيهم، كل من صحب سنة أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته، وسمع منه، ونظر إليه)، "الكفاية" (ص٩٩).

ومذهـــب الإمام أحمد في تعريف الصحابي لا يتنافى مع ما روي عنه من طرق أخرى، حين قال عن عامر بن مسعود القرشي: (لا أدري هـــل له صـــحبة أم لا، قد روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم–)، "الكفاية" (ص٩٨).

وذلك لسببين:

الأول: أن كلامـــه في تعريف الصحابي مبيّن مفصل، قصده في ذلـــك هو التعريف والتبيين، على حين أن قوله هنا في عامر بن مسعود ليس كذلك، وإنما يفهم منه ذلك على مفهوم المخالفة، أو ما يلزم على

قوله فيه، ولا شك أن قوله المفصل المبين مقدم على هذا المفهوم إن صح.

الثاني: ليس في كلامه عن عامر بن مسعود ما يدل على خلاف تعريفه للصحابي، وبيان ذلك أن قوله : (قد روى عن النبي – صلى الله عليه وسلم–)، إنما هو شبه ترجيح منه لكون المذكور له صحبة، فإنه إن كانت له رواية فله صحبة، أو بيان من الإمام أحمد لما دعاه في الشك في المذكور أله صحبة أم لا؟ وذلك ببيان أن له رواية مما يحتمل صحبته.

وقد سلك الإمام البخاري مسلك الإمام أحمد في تعريف الصحابي فقال في صحيحه في كتاب المناقب: (من صحب النبي – صلى الله عليه وسلم– أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه)، "فتح الباري" (٧/٢).

ويصرّح ابن الصلاح – رحمه الله – أن هذه هي طريقة أهل الحديث، فيقول: (المعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى النبي – صلى الله عليه وسلم– فهو من الصحابة) "مقدمة ابن الصلاح" (ص٤٧٦).

ولاشك أن أهل الحديث هم أهل السنة والجماعة، الذين يرجع إليهم في تحديد هذه المصطلحات وتعريفها.

ومـــن هنا قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله- : (الصحابي: من رأى رسول الله – صلى الله عليه وسلم- في حال إسلام الرائي، وإن لم تطـــل صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئاً، هذا قول جمهور العلماء خلفاً وسلفاً) "الباعث الحثيث" (ص٤٩١).

ثم أصبح هذا هو التعريف السائد عند أهل السنة، لا يكاد يخلو مـــنه مـــتن صغير، أو شرح طويل، أو حاشية كتبت في مصطلح أهل الحديـــث، حـــتى اســـتقر على قول الحافظ ابن حجر – رحمه الله -: (الصـــحابي : من لقي النبي – صلى الله عليه وسلم- مؤمناً به، ومات على الإسلام، وإن تخلل ذلك ردة). "نخبة الفكر" (٤٩).

وهذا التعريف هو تماماً ما يتناغي مع مقاصد الشريعة، وكليات الديانـــة، وأصول الدين، فلا شك أن من صحب النبي – عليه الصلاة والسلام- مؤمناً به، ناصراً له، ولو لمدة قصيرة قد حصل شيئاً عظيماً ، وفاز بأمر جليل، وهذا ليس مع النبي –صلى الله عليه وسلم- فحسب، بـــل إن من بداهة العقول أن نعظم أصحاب العظماء كل بقدر صحبته، حـــتى يصل التعظيم بنا إلى من رآه أو لقيه، وهذا شيء موجود في كل زمـــان ومكان، ومع كل عظيم، فكيف مع سيد البشر، وخاتم الرسل، صلى الله عليه وسلم.

فائدة:

ومن الأدلة على فضل من رآه ولو رؤية قصيرة على من لم يره، مـــا ورد في فضل رؤياه في المنام في آخر الزمان، وذلك في الأحاديث المعروفة في ذلك، في فضل رؤيته – صلى الله عليه وسلم- في النوم.

فكونه يشبه رؤيا العبد الصالح له في المنام وهي لا تعدو أن تكون بســـيطة برؤيته في اليقظة، يدل ذلك التشبيه على عظم فضل رؤيته في اليقظة: لأنها المشبه به، والمشبه به يكون أقوى من المشبه بالنسبة في وجه الشبه.

وهـــذا الحديث فيه دلالة قوية على فضل من رآه في اليقظة ولو لمـــدة قصيرة، لأن الرجل في آخر الزمان، يتمنى لو خسر أهله وماله في ســـبيل أن يرى النبي – صلى الله عليه وسلم- في المنام، فكيف من رآه حقـــيقة، مؤمـــناً به كسائر أصحابه؟ ولاشك أن الثناء على من يتمنى ذلـــك، أي: رؤيـــاه – صلى الله عليه وسلم – في المنام بأهله وماله، يتضـــمن الثـــناء عـــلى تلك الفضيلة من الرؤيا، والشهادة بفضلها مع قصرها، فكيف بما شبهت به من الرؤية الحقيقية؟.

وهـــنا يتجـــلى الإشـــكال ، ويتضح أن لرؤيته فضلاً، وأن من صحبه أو رآه مؤمناً به له فضل كبير، ويدخل في عموم الصحبة.

فضل الصحابة في القرآن الكريم:

ورد في مدح الصحابة والثناء عليهم آيات كثيرة في القرآن الكريم، وهي كافية في تزكيتهم.

فمن ذلك قوله – تعالى- : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[التوبة:١٠٠].

وقوله – تعالى- [التوبة: ١١٧-١١٨].

وقوله تعالى-: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [التوبة: ١١٧-١١٨].

وقال – تعالى -: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح: ١٨].

وقال – تعالى- : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال – تعالى- : ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ

سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَـٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ٨-١٠].

وهذا الفضل العظيم لهم، من نواطق القرآن الكريم، كان من علام الغيوب الذي شهد لهم بهذه الشهادة، وأثنى عليهم هذا الثناء، وهو يعلم ما سيؤولون إليه باطناً وظاهراً، أولاً وآخراً، ومن هنا استدل بعض العلماء على صدق نبوة رسول الله – صلى الله عليه وسلم- بمثل هذا ، إذ إن أصحابه من بعده لم يبدلوْا، ولم يرتدوْا، بل نشروا دينه، وهدوا العباد، وفتحوْا البلاد، ووطؤوا للإسلام في أقاصي الأرضين، وكان هذا الثناء عليهم في حياته – صلى الله عليه وسلم- وهو بشر لا يعلم الغيب، فدل ذلك على أن القرآن من عند الله – عز وجل- الذي يعلم الغيب، ويطلع على السرائر، فواقع الصحابة – رضي الله عنهم- بعده – صلى الله عليه وسلم- دليل ملموس على صدق ما جاء به، وأنه من عند الله – تعالى- على حين أن هذا الدليل لا يتوافر لغير أهل السنة، ممن يسيئون الظن في الصحابة.

وهذا الدليل الملموس هو ما قرره كثير من علماء الإسلام أمام المناظرين من الأمم الأخرى.

واللازم عليه استدل به بعض العلماء على مخالفي أهل السنة في الثناء على الصحابة، أنه يلزم من ذلك تكذيب القرآن الكريم، وأنه أخلف القول، وأثنى على من يعلم منه التبديل، وهذا لا يجوز عقلاً ولا شرعاً من القرآن الكريم، ولبطلان اللازم، فالملزوم أشد بطلاناً، وهو ادعاء تبديل الصحابة – رضي الله عنهم-، وذمهم، والكلام فيهم، ومن أجل هذا فالاستدلال بالآيات السابقة في تفضيل الصحابة عموماً، والثناء عليهم، صحيح لا يتطرق إليه احتمال، لما قد مر سابقاً. والله أعلم.

ويعتبر كلام أهل السنة حول تفضيل الصحابة كل على قدر صحبته، دائراً مع القرآن الكريم، قال – عز وجل-: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد:١٠].

من أقوال أهل السنة في ذلك:

١- قال أبو عمرو الداني: (ومن قولهم[١] : أن يحسن القول في السادات الكرام، أصحاب محمد- عليه السلام- وأن تذكر فضائلهم ، وتنشر محاسنهم، ويمسك عما سوى ذلك، مما شجر

---

(١) أي: أهل السنة.

بينهم، لقوله – صلى الله عليه وسلم- : "وإذا ذكر أصحابي فأمسكوا" يعني: إذا ذكروا بغير الجميل، ولقوله: "الله الله في أصحابي"، ويجب أن يلتمس لهم أحسن المخارج، وأجمل المذاهب، لمكانهم من الإسلام، وموضعهم من الدين والإيمان، وإنهم أهل الرأي والاجتهاد، وأنصح الناس للعباد)[1].

وقرر أن أفضل الصحابة المهاجرون ثم الأنصار ثم العشرة المبشرون بالجنة، أبو بكر، وعمر وعثمان وعلي، وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة، وأفضلهم الأربعة، وترتيبهم في الفضل هو ترتيبهم في الخلافة. وهذا هو اعتقاد أهل السنة والجماعة وعليه إجماعهم، وهو ما فعله الصحابة وتابعوهم.

٢- وقال الإمام يحي بن أبي الخير العمراني: (وأن مراتبهم في الفضل كمراتبهم في الخلافة، ووردت أخبار عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في تفضيل آحاد الصحابة، وجماعتهم لا تتنافى، فيفضل الصحابة – رضي الله عنهم- بما ورد فيهم من الأخبار، وبما جرى

(١) " الرسالة الوافية" (ص١٣٢).
والحديث الأول عنده مخرج في "مجمع الزوائد" (٧/٢٠٢).
والحديث الثاني في "مسند أحمد" (٤/٨٧) (٥/٥٥)..

بينهم، ونحمل ذلك على أمور دينية كانوا بها متأولين، ويغفر الله لهم ما وقع بينهم فيها من القتل بسابقتهم)[١].

وقال الإمام أبو حامد المقدسي: (واعلم أن كتاب الله – سبحانه- مشتمل على الثناء على المهاجرين والأنصار، وتواترت الأخبار بتزكية رسول الله – صلى الله عليه وسلم- إياهم بألفاظ مختلفة)، ثم قال: (وما من أحد إلا ورد عليه ثناء خاص في حقه يطول نقله فينبغي أن نستصحب هذا الاعتقاد في حقهم)[٢].

وقال التفتازاني: (يجب تعظيم الصحابة ، والكف عن مطاعنهم وحمل ما يوجب بظاهره الطعن فيهم على محامل وتأويلات، سيما للمهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان، ومن شهد بدراً وأحداً والحديبية، فقد انعقد على علو شأنهم الإجماع، وشهدت بذلك الآيات الصراح، والأخبار الصحاح، وتفاصيلها في كتب الحديث والسير والمناقب، ولقد أمر النبي – صلى الله عليه وسلم- بتعظيمهم ، وكف اللسان عن الطعن فيهم)[٣].

---

(١) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (١٠١/١)، تحقيق الدكتور سعود الخلف، ط١، أضواء السلف ١٤١٥هـ.

(٢) انظر: رسالة في الرد على الرافضة للشيخ أبي حامد محمد المقدسي (ص٣٣٩-٣٤٠) تحقيق عبد الوهاب خليل الرحمن. ط الهندية، الناشر، الدار السلفية ط١، ١٤٠٣هـ

(٣) شرح المقاصد (٣٠٣/٥).

وغير هذا من كلام العلماء في الثناء عليهم، ولأهل السنة جهود مشكورة في هذا المجال، لا يعلى عليها فمنها:

١- روايتهم لفضائلهم، ومناقبهم، ونشرهم لها، وتواطؤهم على ذلك، فهم الذين نقلوْا الأحاديث في الثناء عليهم، وبثوها في الناس، منذ القرن الأول الهجري، والأحاديث في ذلك كثيرة جداً، موجودة في مظانها لمن أراد الوقوف عليها.

٢- حين تأليفهم الكتب في حفظ السنة ، كالصحاح والسنن والمسانيد، والجوامع، والمستخرجات، والمنتقيات، والمستدركات على الصحاح، بوّبوْا لمناقب الصحابة أبواباً، أوردوْا فيها ما جاء في الثناء عليهم من الأحاديث والمرويات، ورتبوها حسب أفضلية الصحابة، فيوردون مثلاً ما جاء في فضل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم العشرة ثم المهاجرون ثم الأنصار، إلى آخر ذلك، وهكذا وردت أحاديث فضائلهم مبوبة مرتبة في كل من صحيحي البخاري ومسلم، والسنن الأربعة والصحاح كصحيح ابن حبان، أو المستدرك للحاكم أو غير ذلك من كتب السنة، التي هي من أصول الإسلام، لا يكاد يخلو كتاب منها من ذلك، وأما المسانيد فهي مرتبة أصلاً على روايات الصحابة حسب الأفضلية أو الأكثر رواية، مما يتجسد فيها اعتقادهم في الصحابة،

إذ هم عندهم عدول أمناء أهل صدق وعلم، ومع ذلك ففي ثنايها كثير من الأحاديث في فضائلهم ومناقبهم.

٣- تأليفهم في فضائلهم الكتب المستقلة، إظهاراً لها، وتنويهاً بها، وقد كثرت هذه المؤلفات، مثل كتاب الإمام أحمد ابن حنبل "فضائل الصحابة" وهو مطبوع في مجلدين. ومثل كتاب الإمام النسائي "فضائل الصحابة" و "معجم الصحابة" لعبد الله ابن محمد بن عبد العزيز البغوي و "كتاب الصحابة" لأبي جعفر محمد بن عمر العقيلي، و "فضائل الصحابة ومناقبهم" للدارقطني، وللمزيد ، انظر مقدمة كتاب "فضائل الصحابة" لأحمد بن حنبل.

٤- تأليفهم كتباً مستقلة في فضائل بعضهم ، مثل كتاب الإمام النسائي "خصائص الإمام علي" وهو مطبوع ، ومثل ما أفرده ابن الجوزي، في فضائل "الصديق" وفضائل "الفاروق" وكذلك ابن كثير فيها. وللمزيد انظر المصدر السابق.

٥- ابتداؤهم بهم في كتب "الطبقات" وجعلهم لهم رؤوس الأمة في الفضل والخير، وذلك في الكتب المبنية على الطبقات، مثل "الطبقات الكبرى" لابن سعد، و "سير أعلام النبلاء" للإمام الذهبي. وغيرهما.

٦- إفرادهم فيهم الكتب المصنفة في أسمائهم، وفضائلهم، وسابقتهم، وتمييزهم عن غيرهم من الأمة، وذكر شيء من تاريخهم، وذلك مثل الكتب المصنفة فيهم كـــ "الإصابة" لابن حجر، و"أسد الغابة" لابن الأثير، و "الاستيعاب" لابن عبد البر، ومثلها لابن قانع. وأبي نعيم الحافظ.

٧- ذكرهم بفضلهم، وما ورد فيهم من كتب التراجم عموماً، أيا كانت تلك التراجم، وهي كثيرة من الصعب إحصاءها.

٨- ذكر أقوالهم وآرائهم وفتاويهم واستدلالاتهم في كتب الخلاف الفقهي، والفروع، وذلك في مثل "مصنف عبد الرزاق" و "مصنف أبي بكر بن أبي شيبة"، وغيرهما من كتب الفقه، ولا يخلو كتاب فقهي من ذكر آرائهم وفتاويهم، سواء أكان ذلك من أتباع المذاهب الأربعة، أم من الأئمة المجتهدين، ممن كانت لهم مذاهب انقرضت، أو اعتبر خلافهم ، واحترم اجتهادهم ولا ينعقد الإجماع عند أهل السنة بخلاف صحابي واحد، ولو لم تكن له سابقة ، إلا الصحبة، ومن نظر في كتاب "الإحكام" لابن حزم وكتاب "أعلام الموقعين" للإمام ابن القيم ، وجد صدق ذلك، وما هذا إلا لمدى احترام أهل السنة للصحابة، وتقدير آرائهم، والرجوع إليهم في العلم والفهم.

وأهل السنة يرتبون خلاف الصحابة في الفروع على مراتب، فرأي الخلفاء الراشدين في نازلة ما غير رأي سواهم في ذلك، ثم يتفاوت الخلفاء فالشيخان مقدمان على غيرهما، وهكذا يرتبون فتاويهم وآراءهم بقدر ما نقل عنهم من الفضائل والشهادة لهم بالعلم والفهم، دون تقصير في أحد، ولا إفراط ولا تفريط، وإنما يستعينون في ذلك بشهادة الشارع لهم، فأبي – رضي الله عنه- مقدم في الإقراء هو وابن مسعود رضي الله عنهما، وزيد بن ثابت مقدم في الفرائض، وعلى في القضاء، وابن عباس في التفسير، وهكذا ، يسير أهل السنة مع النصوص دون غلو أو جفاء. ومن نظر في كتب المرجحات وجد كثيراً من هذا النحو، مثل كتاب "الاعتبار" للحازمي وغيره.

٩- تصديرهم إياهم في كتب الزهد والولاية ، مثل : كتب الزهد عموماً، في "الزهد" لابن المبارك، وكـــ " الزهد" للإمام أحمد بن حنبل، و "حلية الأولياء" لأبي نعيم، فقد جعلوهم من رؤوس الزهاد، والأولياء، من هذه الأمة، اعتداداً بزهدهم، للاقتداء بهم.

١٠- التسمية بهم، والتكني بأسمائهم، وذلك لا يحتاج إلى شواهد، فمجرد اطلاع يسير على كتب السير والتراجم، والنظر في أسماء

أئمة هذه الأمة، بل وعوامها يدل على صدق ما ذكرت، وما ذلك إلا محبة لهم، وتولّ لهم – رضي الله عنهم- جميعاً.

١١- وقد حصل في عصرنا هذا كثير من استحداث المرافق الحضارية المهمة، كدور التعليم، والمنشآت الكبيرة، والجمعيات الخيرية، وحلق العلم، والمساجد العظيمة، ودور الطبع وغيرها. فهذه نظراً لفائدتها للعصر سمي كثير منها بأسماء الصحابة، رضي الله عنهم، وذلك كله احترام لهم، وتقدير من الأئمة تجاههم والذي ذكرته آنفاً، ما هو إلا غيض من فيض من مظاهر احترام الأمة لهم، وتقديرها لجهادهم وجهودهم، ورعاية رسول الله – صلى الله عليه وسلم- فيهم، وما سجل سابقاً من مظاهر احترامهم ينطبق كله على آل بيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم- فأهل السنة كما قدمت يجمعون بين احترام أصحابه وآل بيته، ولا يفرقون بينهما البتة، كما قد يتوهم المتوهمون.

فصل: في ذكر ثناء أتباع السلف على الصحابة - رضي الله عنهم-

١- الإمام أحمد بن حنبل:

كان ينكر على من خاض فيما شجر بينهم ، ويسلم أحاديث الفضائل، ويبرأ ممن ضللهم أو كفرهم، وقال : السكوت عما جرى بينهم[١].

٢- وقال العلامة أحمد السفاريني في منظومته "الدرة المضية في عقد آثار الفرقة المرضية":

وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بالتَّحقيقِ ∴ في الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ كَـ "الصِّدِّيقِ"
وَبَعْدَهُ "الفَارُوقُ" مِنْ غَيرِ افْتِرَا ∴ وَبَعْدَهُ "عُثْمانُ" فَتركِ المِرَا
وَبَعْدُ فَالفَضلُ حَقِيقاً فَاسْمَعِ ∴ نظَامِي هَذَا "لِلْبَطِينِ الأَنْزَعِ"
مُجَدِّلِ الأَبْطَالِ مَاضِي العَزْمِ ∴ مُفَرِّجِ الأَوْجَالِ وَافِي الحَزْمِ
وَافِي النَّدَى مُبْدي الهُدَى مُرْدي العِدَا ∴ مُجْلِي الصَّدَى يَاوَيْلَ مَنْ فيه اعْتَدَى
فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْماً وَجَبْ ∴ وَمَنْ تَعَدَّى أَوْ قَلى فَقَدْ كَذَبْ
وَبَعْدُ فَالأَفْضَلُ "بَاقِي العَشَرَةْ" ∴ فَـ "أَهْلُ بَدْرٍ" ثُمَّ "أَهْلُ الشَّجَرَةْ"
وَقِيلَ "أَهْلُ أُحُدٍ" المُقَدَّمَةْ ∴ وَالأَوَّلُ أَوْلَى لِلنُّصُوصِ المُحْكَمَةْ
وَ "عَائِشَةْ" فِي العِلْمِ مَعَ "خَدِيجَهْ" ∴ فِي السَّبْقِ فَافْهَمْ نُكْتَةَ النَّتِيجَةْ

---

(١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية (٢/٣٨٧).

فصل في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم

وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ كَـ "الصَّحَابَةْ" ∴ فِي الفَضْلِ وَالمعْرُوفِ وَالإصَابَةْ

فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدوا "المُخْتَارَا" ∴ وَعَايَنُوا الأَسْرَارَ وَلأَنْوَارَا

وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَتَّى بَانَا ∴ دِينُ الهُدَى وَقَدْ سَمَا الأَدْيَانَا

وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ ∴ مِن فَضْلِهِم مَّا يَشْفِ]ي لِلْغَلِيلِ

وَفِي الأَحَادِيثِ وَفِي الأَثَارِ ∴ وَفِي كَلاَمِ القَوْمِ وَالأَشْعَارِ

مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي ∴ عَنْ بَعْضِهِ فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ

وَاحْذَرْ مِنِ الخَوْضِ الَّذي قَدْ يُزْرِي ∴ بِفَضْلِهِم مِّمَّا جَرَى لَو تَدْرِي

فإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ ∴ فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرْ

وبَعْدَهُمْ فَـ "التَّابِعُونَ" أَحْرَى ∴ بِالفَضْلِ ثُمَّ "تَابِعُوهُمْ" طُرًّا[1]

وقد شرحها ناظمها في كتابه "لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية"، وهو في مطبوع من مجلدين.

---

[1] انظر المنظومة (٧٤-٧٥).

كما شرحها أيضاً الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع في كتابه "الكواكب الدرية" وهو مطبوع متداول. وقد شرحها غيره من العلماء.

٣- وقال شيخ شيوخنا العلامة حافظ بن أحمد الحكمي – رحمه الله – في منظومته في العقيدة "سلم الوصول إلى علم الأصول".

وبعده الخليفة الشفيق ∴ نعم نقيب الأمة الصديق
ذاك رفيق المصطفى في الغار ∴ شيخ المهاجرين والأنصار
وهو الذي بنفسه تولى ∴ جهاد من عن الهدى تولى
ثانيه في الفضل بلا ارتياب ∴ الصادع الناطق بالصواب
أعني به الشهم أبا حفص عمر ∴ من ظاهر الدين القويم ونصر
الصارم المنكي على الكفار ∴ وموسع الفتوح في الأمصار
ثالثهم عثمان ذو النورين ∴ ذو الحكم والحيا بغير مَيْن
بحر العلوم جامع القرآن ∴ منه استحت ملائك الرحمن
بايع عنه سيد الأكوان ∴ بكفه في بيعة الرضوان
والرابع ابن عم خير الرسل ∴ أعني الإمام الحق ذا القدر علي
مبيد كل خارجي مارق ∴ وكل خب رافضي فاسق
من كان للرسول في مكان ∴ هارون من موسى بلا نكران
لا في نبوة فقد قدمت ما ∴ يكفي لمن من سوء ظن سلما

وقـــد شرحها ضمن كتاب "معارج القبول شرح سلم الوصول" (٢/ ٥٢٢/٥٦٦).

وقـــال الســـمعاني: أنشدنا أبو سعد إملاء من حفظه بجامع أصبهان، أنشدني والدي أبو غالب هبة الله ابن محمد لنفسه:

تيقَّن أنَّ خيْرَ النَّاسِ طُراَ ∴ نَبيُّ اللهِ ذُو الرُّتَب السَّنيَّه
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ هاد ∴ به ختْمُ الرِّسَالَةِ والوَصيَّة
وَمَن لَوْلاَهُ لَمْ تُفْطَر سماء ∴ ولا أرض ولم تُخْلق بَرِيَّه
عليه صَلاَةُ رَبِّ العَرْش تَتْرى ∴ مَدى ما جابَتِ القَفْرَ المَطيَّه
وأربعةٌ هُم الخُلفاء حَقَّا ∴ نُجومُ الأرضِ والسُّرَج المُضيَّه
فَأوَّلُهُم أبو بَكْرٍ إمامٌ ∴ لَهُ التَّصديقُ والتَّقوى سَجيَّه
أتاهُ جبْرئيلُ وَقَد رآهُ ∴ عليهِ عَبَاءَة ليست سريه
وَقَالَ: يُسَلِّمُ الباري تعالى ∴ عليكَ وقوله بعد التحيَّهْ
أأنْتَ على الرِّضى عَنِّي وإنِّي ∴ لراضٍ عَنْكَ مَرضَاةً حَظيَّة
وقَدَ قَالَ الرَّسُولُ لَهُ صَرِيحاً ∴ لأَنْتَ خليفَتِي بَعْدَ المَنيه
وأَنْتَ لَدَيَّ عزاً واقْتِرَاباً ∴ كَمثْلِ العَيْنِ والأُذُنِ الوَعيَّه
وَلَو خَالَلْتُ شَخْصاً كَانَ خِلِّي ∴ أبا بَكْرٍ لِصُحبَتِهِ الرَّضيَّة
وَثَانيهم هو الفَاروقُ حَقَّاً ∴ إمامٌ كَانَ يَعْدِلُ في القَضيَّه
وَفي يَوْمِ الجزاء يُرَى سِرَاجاً ∴ لأهلِ الخُلْدِ كِالشَّمسِ الجَليَّه

وَلَم يَسْلُك طَرِيقاً قَطُّ إلاَّ ∴ نَحَى الشَّيطانُ ناحيةٍ قَصيَّه

وَفي المِعْراجِ لَمَّا أَنْ تراءى ∴ لَهُ الفِرْدَوسُ والغُرَفُ البَهيَّه

رَأى قَصْراً مَشيداً مِنْ نُضَارٍ ∴ فَقَالَ لهم: لِمَنْ هذي البَنيَّه

فَقَالُوا: إنَّها لِفَتَى قُرَيْشٍ ∴ فَقدَّرَها لِجَرَّاه نبيَّه

فَرَامَ دُخُولها لكن ثَنَتْهُ ∴ عَن المُرْتادِ غيرَتُهُ القَويَّه

فَقَالَ لَهُ أبو حَفْصٍ: وَإنِّي ∴ أغَارُ عليكَ يا خيْرَ البريَّه

وَذو النُّورَيْنِ ثَالثُهُم إمَامٌ ∴ مَلائكَةُ السَّما مِنْهُ حَيِيَّة

وَمَن أحيا لَيَاليهُ سُجُوداً ∴ وَسَبَّحَ بالغّدَاة وبالعَشيَّهْ

وَقَضَّى العُمْرَ بالقُرءانِ يَتْلُو ∴ وَلَمْ يَكُ مِنْهُ أَحْكَمُ بالسَّويَّه

وَسَبَّلَ بِئْرَ رُومَةَ لا رِياءٌ ∴ وَأَرْوى الخَلْقَ مِنِ تلك الرَّكيَّه

وَرابِعُهُم رَضِيٌّ الله حَقَّاً ∴ وَسَيْفُ اللهِ زَيْنُ الهاشميَّه

أبو السِّبْطَيْنِ زَوْجَتُهُ بَتُولٌ ∴ نُقِّيَ مِن خَطايا الجاهليَّه

وَصَاحِبُ ذي الفَقَارِ وَذو السَّرايا ∴ وَفي إسْلامِهِ ذُو أوَّليَّه

وَقَالِعُ بابِ خَيْبَرَ مُسْتَقلاً ∴ بَنَهْضَتِه وَمِرتِّهِ السَّويَّه

وَسَمَّاه الرَّسُولُ أخاً وَمَوْلى ∴ وَأَثَرَهُ بِرَايَتِهِ العَليَّه

وَيَوْم غَدِير خُمَّ دَعا دُعاءً ∴ لَهُ في ذِكْرِهِ أعلى مَزِيَّه

إلهِي عَادِ مَنْ عادَى عَلِيّاً وَوَالِ مَن الَّذي أضْحَى وَلِيَّه

عَلِيٌّ كاسْمِهِ ذِكْرٌ عَلَيّ طَلِيقُ الوجَهْ طَلاَّعُ الثَّنيَّه[1]

---

(١) المنتخب في معجم شيوخ السمعاني (٣/١٦٤٣-١٦٤٤). تحقيق الدكتور موفق عبد القادر، ط ١ دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

لطيفة:

ومن طريف ما يروى في هذا الباب من بدائع البدائه، ومن حاضر الجواب، ما ورد في "طبقات الشافعية الكبرى" (٩٨/٥) من أن مبغضاً للصحابة قال لرجل من أهل السنة يستفهمه استفهام إنكار: مَنْ أفضل مـــن أربعةٍ رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم- – خامسهم؟ يشير إلى عـــلي وفاطمـــة والحسن والحسين- رضي الله عنهم- حين لف عليهم رسول الله – صلى الله عليه وسلم- الكساء.

فقال له السني: اثنان اللهُ ثالثهما. يشير إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم-، وأبي بكر الصديق – رضي الله عنه- وقضية الغار، وقوله – صلى الله عليه وسلم- : "ما ظنك باثنين الله ثالثهما".

قلـــت: وأهل السنة والجماعة يتولون الصحابة وآل البيت جميعاً، ويحـــبون من كان حول النبي – صلى الله عليه وسلم- مؤمناً به، ناصراً لـــه، صحابياً كان أو زوجة أو من أهل بيته، ويعتقدون أن هذه المحبة والموالاة من صميم اعتقادهم الذي ينجون به في الآخرة.

الدعوة السلفية بعد الألف:

قد تقدمت بعض النقول الصالحة في مقدمة هذه النبذة عن عقيدة السلف الصالح، وكيف أنها فطرية لا تعقيد فيها ولا مصاعب فكرية، بل هي موافقة لمعهود الفطرة والعقل، لا يتعب أحد في تحصيلها، وقد كانت القرون المفضلة عليها، وذلك في صدر هذه الأمة، حتى نشأت الطوائف، وتعددت الفرق، وصار كل حزب بما لديهم فرحين، قال الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة:

(عليك بلزوم السنة، فإنها لك بإذن الله عصمة، فإن السنة إنما جعلت ليستن بها، ويقتصر عليها، وإنما سنها من قد علم ما في خلافها من الزلل والخطأ، والحمق والتعمق، فارض لنفسك بما رضوْا به لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوْا، وببصر نافذ كفوْا، ولهم كانوْا على كشفها أقوى، وبتفصيلها لو كان فيها أحرى، وإنهم لهم السابقون، وقد بلغهم عن نبيهم ما يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة، فلئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلتم حَدَثٌ حدثَ بعدهم فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، واختار ما نحته فكره على ما تلقوه عن نبيهم، وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان، ولقد وصفوْا منه ما يكفي، وتكموْا منه بما يشفي، فمن دونهم مقصر، ومن فوقهم مفرط، لقد قصر دونهم أناس فجفوْا، وطمح آخرون فغلوْا، وإنهم

فـــيما بين ذلك لعلى هدىً مستقيم).[1] وهذه العبارات السابقة لهذا الإمام الجليل كأنها حبات من نور، أو أثارة من نبوة، وما ذاك إلا لأنه نطـــق بدلائل النصوص، وقد كان أغلب المسلمين عدا غلاة الخوارج وغلاة الشيعة في الصدر الأول لهذه الأمة على الجادة، وذلك في القرون المفضلة، ثم وقع بعد ذلك الخلاف والشقاق، ولم يزل يتسع حتى وقعت المحـــنة بخلق القرآن الكريم أيام المأمون الخليفة العباسي، وثبت فيها من ثبـــت كالإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله – ومن معه، ومن هنا أصبح الإمام أحمد رمزاً وعلامة لأهل السنة، وغلب على أتباعه الحنابلة اتباع السنة، وتمثل الاعتقاد السلفي إلا ما ندر منهم، وهم معروفون من أمثال المـــروزي، والخـــلال، وابـــن حامد والقاضي أبي يعلى، والبربهاري، وغيرهـــم، حتى جاء شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، فأثريا المذهـــب الســـلفي بالإنتاج الخصيب، والمؤلفات الكثيرة ، والمصنفات الوفـــيرة في اعـــتقاد السلف، وعرف شيخ الإسلام ابن تيمية بمناضلته وجهـــاده الكلامي عن هذا المذهب، وعن اعتقاد السلف، حتى أرسى دعائمه، ورفع قواعده. إلا أن جهوده في الشام لم تكن تتعدى مكانها، وبعـــض التلامـــيذ والأصـــحاب، وذلك لعدم وجود سلطة تؤمن بها، وتدعمها، ثم ما لبث أن انتهت حياته– رحمه الله– وحياة تلاميذه.

---

[1] الفتاوى (٤/٧–٨).

واستمر وضع الأمة لا سيما في كبد الجزيرة العربية راسفاً في قيود الجهل، راسخاً في خضم البدع، بعيداً عن السنة النبوية، والهدي القرآني الصحيح، حتى شاء الله – تعالى- أن ينشأ إمام كبير كان مؤهلاً تأهيلاً تامـــاً لإرساء دعوة سلفية حقّة، فآلمه ما كان يرى ويحس به من واقع المســـلمين المرير، لا سيما وأنه كان صاحب رحلة إلى الحجاز والعراق وغيرها، فرجع إلى بلده ولا هم له إلا إصلاح أحوال المسلمين في بلـــده خصوصاً، ثم في المسلمين عموماً، ذلك الإمام المجدد هو محمد ابـــن عبد الوهاب بن سليمان – رحمه الله – وقد وجد أنصاراً يعينونه عـــلى دعوته الإصلاحية، ويعتبر الحلف أو التعاهــــــد الذي وقع بينه وبين الإمام محمد بن سعود – رحمه الله- سنة ١١٥٧هـــ، هو مرحلة انطلاق هذه الدعوة المباركة، والتي قيّض الله لها رجالاً مخلصين من أبناء هذا القائد الفذ الأمير محمد ابن سعود – رحمه الله-، وكذلك من أَبناء الإمـــام محمـــد بن عبد الوهاب وتلاميذه المخلصين الذين سارواْ على نهجـــه، واســـتمرت هذه الدعوة من ذلك الوقت وإلى اليوم ، ولها أثر عظيم ملموس في نفوس المسلمين في الجزيرة العربية، وفي كثير من أقطار المسلمين ، وقد كانت بمثابة إرجاع لهم إلى المنهل الأول، منهل السلف الـــذي لا زيغ فيه ولا شائبة، والكلام هنا يطول، ومن شاء التوسع فيه فليـــنظر الكتب المؤلفة في ذلك، وقد اختصرت في هذه النبذة طبقات

تلامـــيذ الشـــيخ محمد بن عبد الوهاب – رحمه الله – إلى هذا العصر، نسأل الله – تعالى- أن يحفظ هذا البلد ويديم عليه نعمة الأمن والأمان، وسلامة الاعتقاد. آمين.

الطبقة الأولى

(١) **محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي**. ولد سنة (١١١٥)، وتوفي عام (١٢٠٦). إمام الدعوة، وصاحب النهضة الإصلاحية المعروفة، وآزره وناصره الإمام محمد بن سعود – رحمه الله– وأبناؤه.الأئمة من بعدهم – رحمهم الله– تتلمذ على يديه علماء أجلاء في الدعوة، وألف كتباً كثيرة منها:

١- "كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد".

٢- " كشف الشبهات".

وغيرها من الكتب النافعة.

(٢) **سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود**، ولد سنة (١١٦٣) وتوفي عام (١٢٢٩)، الإمام، ويعرف بـ (سعود الكبير) .

كان فصيح اللسان ، على جانب من العلم والأدب، مهيب النظر أخذ عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

(٣) **حسـين بن محمد بن عبد الوهاب**، توفي عام (١٢٢٤)، درس على أبيه الإمام، ثم تولى القضاء في بلدة الدرعية زمن الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود، وأخذ عنه العلم جماعة.

(٤) **عـبد الله بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١١٦٥) وتوفي سنة (١٢٤٢). كان مرجع قضاة الدولة السعودية في عهد الإمام عـبد العزيز بن محمد بن سعود، وابنه سعود، وحفيده عبد الله، خلـف والده في الدعوة والإفتاء والقضاء، له كتب في الدعوة السلفية منها:

١-"جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية" . مطبوع.

٢-"الكلمات النافعة في المكفّرات الواقعة". مطبوع.

(٥) **حمـد بن ناصر بن عثمان بن معمر**، ولد سنة (١١٦٠) وتوفي سـنة (١٢٢٥)، بعثه الإمـام عبد العزيز بن محمد ابن سعود إلى مكـة المكـرمة لمناظرة علمائها، عام (١٢١١). كما ولاه القضاء فيها الإمام سعود بن عبد العزيز سنة (١٢٢١).

له كتب منها: "حقيقة التوحيد والعبادة، والفرق بين دعاء العادة والعبادة" مطبوع بالمنار، سنة ١٣٤٩.

(٦) **عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الحصيّن**، ولد سنة (١١٥٤)، وتوفي عام (١٢٣٧)، أرسله الإمام عبد العزيز بن محمد سنة (١١٨٥) إلى مكة المكرمة لمناظرة علمائها، وكذلك سنة (١٢٠٤)، تولى القضاء في الوشم، له "رسالة في معنى العبادة".

(٧) **حسين بن أبي بكر بن غنام**، توفي عام (١٢٢٥)، مؤرخ الدعوة الأول، وأحد تلاميذ الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب.

له كتاب "روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام" المطبوع باسم تاريخ نجد.

● ● ●

الطبقة الثانية

(١) **عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١١٩٣)، وتوفي عام (١٢٨٥)، وهو المجدد الثاني للدعوة ، من كبار علمائها، درس في نجد، ثم في مصر، تلمذ له كثير من علماء الدعوة، صنف المصنّفات منها:

١- "فتح المجيد شرح كتاب التوحيد".

٢- " قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين"

كلاهما مطبوع.

(٢) **سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١٢٠٠)، وتوفي عام (١٢٣٣)، من كباء أئمة الدعوة، شرح كتاب جده الإمام "كتاب التوحيد" بشرح سماه "تيسير العزيز الحميد" مطبوع متداول.

(٣) **إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١٢٧٦)، وتوفي عام (١٣١٩)، كان من كبار علماء الدعوة، حيث تلقى العلم عن أخيه الشيخ عبد اللطيف، ورحل إلى الهند ومصر، له كتب منها: "رسائل".

(٤) **عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١٢٢٥)، وتوفي عام (١٢٩٣). من كبار علماء الدعوة، والمحققين فيها، تلقى العلم على أبيه وعلى بعض العلماء في مصر، وتلقى عنه العلم كثير من علماء الدعوة، وألف كتباً منها: "شرح نونية ابن القيم".

(٥) **عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين**، ولد سنة (١١٩٤)، وتوفي عام (١٢٨٢)، من كبار علماء الدعوة، والذابّين عنها، تولّى قضاء الطائف، في عهد الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد، له مؤلفات كثيرة، منها:

١- "التفصيل والبيان في تتريه الرحمن".

٢- "مختصر إغاثة اللهفان".

(٦) **عثمان بن عبد الله بن بشر**، ولد سنة (١٢١٠)، وتوفي عام (١٢٩٠)، مؤرخ الدعوة الثاني، له كتب منها: "عنوان المجد في تاريخ نجد" مطبوع في جزءين.

(٧) **حمد بن علي بن محمد بن عتيق**، ولد سنة (١٢٢٧)، وتوفي عام (١٣٠١).

تـــولى قضاء الخرج والدلم، وحوطة بني تميم والحلوة، وهو من تلاميذ الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، ألف كتباً منها: "إبطال التنديد باختصار التوحيد".

(٨) **محمد بن عمر بن سليم**، ولد سنـــة (١٢٤٥)، وتوفي عــــام (١٣٠٨)، قاضي بريدة، أخذ عن الشيخ عبد الرحمن بن حسن وابنه الشيخ عبد اللطيف . كان في بريدة قاضياً ومفتياً ومعلماً، له: "شرح لكتاب التوحيد".

(٩) **أحمـــد بن إبراهيم بن عيسى**، ولد سنة (١٢٥٣) وتوفي عام (١٣٢٩). مـــن كبار علماء الدعوة، والمناظرين فيها، أخذ عن الشـــيخ عبد الرحمن بن حسن وابنه عبد اللطيف ، وغيرهما، له كتب منها: "شرح نونية ابن القيم" مطبوع.

(١٠) **محمد بن إبراهيم بن محمود**، ولد سنة (١٢٥٠) وتوفي عــــام (١٣٣٣)، تلقـــى العلم عن الشيخ عبد الرحمن بن حسن وابنه الشيخ عبد اللطيف، تولى قضاء الرياض والتدريس فيها.

● ● ●

الطبقة الثالثة

(١) **عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عـــبد الوهاب**، ولد سنة (١٢٦٥)، وتوفي عام (١٣٣٩). كان مـــن كبار علماء الدعوة، وكان محل الثقة لدى موحد الجزيرة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل، المؤسس – رحمه الله – وهو جد الملك فيصل، أبو أمه – رحمه الله–.

قام بالتدريس والإرشاد والدعوة، ويعتبر من المجددين فيها. تلمذ لــه كــثير. لــه رسائل منها: "الاتباع وخطر الغلو في الدين والابتداع".

(٢) **إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١٢٨٠)، وتوفي عام (١٣٢٩). قاضي الرياض، له: "رسائل وفتاوى"، مطبوع.

(٣) **عـــبد الله بن حسن بن حسين بن علي بن حسين بن محمد بن عـــبد الوهـــاب**، ولد سنة (١٢٨٧) وتوفي عام (١٣٧٨)، من كـــبار علماء الدعوة، أخذ عن الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف

وغـــيره، عيّنه الملك عبد العزيز – رحمه الله- رئيساً للقضاء في مكة المكرمة، وبقي على ذلك حتى وفاته.

(٤) **صـــالح بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عـــبد الوهاب**، ولد سنة (١٢٨٧)، وتوفي عام (١٣٧٢)، كان قاضـــي الـــرياض في زمن الملك عبد العزيز – رحمه الله- ومن علماء الدعوة، تلمذ له كثير.

(٥) **محمـــد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عـــبد الوهاب**، ولد سنة (١٢٨٢)، وتوفي عام (١٣٦٧)، أخذ العلم عن أخيه الشيخ عبد الله، وغيره، عيّنه الملك عبد العزيز – رحمه الله – قاضياً ومرشداً في جنوب المملكة العربية السعودية، ونفـــع الله به في تلك المنطقة وغيرها من البلاد التي تولى القضاء فيها، وهو جد سماحة المفتي العام للمملكة العربية السعودية اليوم، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف – حفظه الله.

(٦) **سعد بن حمد بن عتيق**، ولد سنة (١٢٦٧) وتوفي عام (١٣٤٩) قاضـــي الـــرياض، وأحد أعلام الدعوة المعروفين، له: "عقيدة الطائفة النجدية في توحيد الألوهية".

(٧) **عبد الله بن سليمان بن بليهد**، ولد سنة (١٢٨٤) وتوفي عام (١٣٥٩)، كان من كبار علماء الدعوة، ولاه الملك عبد العزيز رئاسة القضاء في مكة المكرمة، له:

١- "رسالة في الخلافة".

٢- "هدم القبور".

(٨) **حمد بن فارس بن محمد بن فارس**، ولد سنة (١٢٦٣)، وتوفي عام (١٣٤٥)، من كبار علماء الدعوة، أخذ العلم عن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، وغيره. عينه الإمام عبد الله الفيصل، على بيت المال ومن بعده الملك المؤسس – رحمه الله- وأخذ العلم عنه كثير من علماء الدعوة بعده.

(٩) **عبد الله بن عبد الوهاب بن عثمان بن زاحم**. ولد سنة (١٣٠٠)، وتوفي عام (١٣٧٤)، تتلمذ على الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف، وغيره. ولاه الملك عبد العزيز – رحمه الله – قضاء الرياض، ثم قضاء المدينة المنورة.

١٠) **عبد الله بن عبد العزيز العنقري**، ولد سنة (١٢٩٠)، وتوفي عام (١٣٧٣)، تتلمذ على الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، وغيره، وعينه الملك عبد العزيز – رحمه الله –

قاضــــياً لإقليم سدير، وكان معلماً فيه، له: "تعليقات على نونية ابن القيم".

● ● ●

الطبقة الرابعة

(١) **محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١٣١١) وتوفي عام (١٣٨٩)

إمـــام الدعوة في عصره ومفتي المملكة العربية السعودية ، تلقى العـــلم عـــن كثير من العلماء منهم عمه الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف، وخلفه في أعماله من التدريس والإفتاء وكان محل ثقة الملك المؤسس عبد العزيز – رحمه الله – ومن بعده أبناؤه، تخرج على يديه كثير من علماء الدعوة. وله كتب ورسائل منها: "فتاوى" طبعت في أربعة عشر مجلداً.

(٢) **عـــبد اللطيف بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حســـن بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١٣١٥)، وتوفي عام (١٣٨٦).

أخذ العلم عن أخيه الشيخ محمد بن إبراهيم وغيره، وكان عوناً لأخـــيه في الـــتدريس والإرشاد، تولى إدارة المعاهد العلمية في الرياض والكليات حين افتتاحها.

(٣) **عمر بن حسن بن حسين بن علي بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب**، ولد سنة (١٣١٩)، وتوفي عام (١٣٩٥).

أخذ عن الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف وغيره، ولاّه الملك عبد العزيـــز – رحمه الله – رئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، له : "مجموع رسائل" في أجوبة علمية.

(٤) **فيصل بن عبد العزيز المبارك**، ولد سنة (١٣١٣)، وتوفي عـــام (١٣٧٦)، تتلمذ على الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف، والشيخ محمـــد بن إبراهيم، تولى قضاء الجوف، وله كتب منها: "بستان الأخبار مختصر نيل الأوطار" مطبوع، وغيره من الكتب.

(٥) **عبد الله بن محمد القرعاوي**، ولد سنة (١٣١٥)، وتوفي عـــام (١٣٨٩)، أحـــد عـــلماء الدعوة، وممن قام بنشرها في جنوب المملكة العربية السعودية، خاصة جازان، وأنشأ المدارس السلفية هناك، وتتلمذ عليه كثير هناك أشهرهم حافظ الحكمي.

له رسالة وصف فيها دعوته وقيامه بها.

(٦) **عبد الرحمن بن محمد بن قاسم**، ولد سنة (١٣١٩) وتوفي عـــام (١٣٩٢).

أخذ عن الشيخ محمد بن إبراهيم وغيره، وهو من كبار علماء الدعوة، والمهتمين بجمع تراثها، حيث جمع "فتاوى علماء نجد" المطبوع باسم "الدرر السنية في الأجوبة النجدية" وجمع كذلك "فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية".

له : "شرح لعقيدة السفاريني".

(٧) **عبد الله بن محمد بن حميد**، ولد سنة (١٣٢٩) وتوفي عام (١٤٠٢)، تلقى العلم عن الشيخ محمد بن إبراهيم وغيره.

عينه الملك عبد العزيز – رحمه الله – قاضياً في الرياض، ثم في سدير ثم في القصيم، وعينه الملك فيصل – رحمه الله – رئيساً لمجلس القضاء، تتلمذ عليه كثير من العلماء، وألفّ كتباً منها:

١- "دفاع عن الإسلام".

٢- "كمال الشريعة الإسلامية وشمولها لكل ما يحتاجه البشر".

(٨) **عبد العزيز بن عبد الله بن باز**، ولد سنة (١٣٣٠) وتوفي عام (١٤٢٠)، مفتي المملكة العربية السعودية، ورئيس هيئة كبار العلماء، أحد علماء الدعوة السلفية الكبار، أخذ العلم عن الشيخ

محمـــد بـــن إبراهيم وغيره، له كتب منها: "فتاوى" طبعت في مجلدات.

(٩) **محمد بن صالح بن عثيمين**، ولد سنة (١٣٤٧)، وتوفي عـــــام (١٤٢١).

عضو هيئة كبار العلماء، والإمام والخطيب في جامع عنيزة، درس على يديه كثير من الطلبة، وله مؤلفات كثيرة منها:

١- "فتح رب البرية بتلخيص الحموية".

٢- "عقيدة أهل السنة والجماعة".

٣- "القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى".

(١٠) **عـــبد الله بـــن عبد الرحمن البسام**، ولد سنة (١٣٤٦) وتوفي عـــام (١٤٢٣).

عضـــو هيئة كبار العلماء ، والمدرس في الحرم المكي الشريف، وصاحب الموسوعة المسماة " علماء نجد خلال ثمانية قرون" طبع في ستة مجلدات وقد استفدت منه في هذا الفصل كثيراً، رحم الله مؤلفه وأحسن إليه.

● ● ●

الخاتمة

يمكـــن أن نخرج من هذه النبذة اليسيرة في عقيدة السلف بعدَّة نتائج، نستطيع تلخيصها في ما يلي:

أولاً:

عقـــيدة الســـلف الصـــالح سهلة ميسورة، لا تعقيد فيها، ولا شقشـــقات لا فائدة تحتها، بل كل مبحث منها له فائدة، وكل عبارة منها لها ثمرتها.

ثانياً:

عقيدة السلف يفهمها العامي كما يفهمها العالم، وهي خالية من الـــتطويل، وتفصيل ما لا ينبغي تفصيله. وتقوم على التسليم لله – عز وجل- فيما أثبت أو نفى، والسكوت عما سكت عنه القرآن أو السنة، وعدم التعرض لنصوص العقيدة عموماً بتحريف أو تأويل أو غير ذلك، بل الإيمان المطلق بها إجمالاً فيما أجمل وتفصيلاً فيما فصّل.

ثالثاً:

السلف الصالح، وسط بين جميع الفرق الإسلامية في جميع أبواب العقـــيدة، ويؤمـــنون بالغيبيات مع ترك أمرها وتفويضه إلى الله – عز

وجل-، ويلتزمون الوسطية بالنسبة للمخالفين، فمخالفوهم إما مُفْرطون في جانب، وإما مُفرّطون في آخر، وقد مرت بنا نماذج من ذلك.

رابعاً:

السـلف يؤمنون بأسماء الله – تعالى- وصفاته، كما وردت في كتاب الله – تعالى- وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم- ولا يتعرضون لشيء من ذلك بتعطيل أو تأويل، أو تشبيه، بل يمروها كما جاءت، ولا يتعرضون لها بشيء من كلام أهل الزيغ والضلال بل على حد قول الله تعالى:- ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١] .

خامساً:

السـلف يميزون بين أفعال الله – تعالى- وأفعال عباده، ويثبتون لكلٍ فعلاً، وإرادة ومشيئة، إلا أنهم يعتقدون أن إرادة العباد تحت إرادة الله – عـز وجـل- وأن الله تعالى- قدّر المعاصي، وأرادها من العباد تقديراً ، وخلقاً، إلا أنه لم يردها منهم شرعاً وفعلاً، وأنه – عز وجل- لا يظلم أحداً من خلقه، بل عذَّب من عذّب منهم بعدله، وما اجترحته أيديهم، وأثاب من أثاب منهم بفضله، ورحمته.

سادساً:

السلف يحترمون الصحابة من المهاجرين والأنصار – رضي الله

عـــنهم- ويتولونهم، ويحبونهم، ويوجبون حرمتهم، ويفضلونهم على من جـــاء بعدهـــم، وهم في تفضيلهم عندهم على مراتب، فالمرتبة الأولى يتبوؤها الخلفاء الراشدون مرتبين على ترتيبهم في الخلافة، ثم العشرة، ثم أهـــل بدر، ثم المهاجرين، ثم الأنصار، وهكذا، مع حبهم لأهل البيت أيضاً.

سابعاً:

السلف يمسكون عما شجر بين الصحابة – رضي الله عنهم- من خـــلاف أو قـــتال، ونحو ذلك، ويحملون ما شجر بينهم على أحسن المحـــامل. ويـــتأولون لكلّ، ويعتقدون لهم الصدق والإخلاص، وينفون عـــنهم في ذلك الهوى وحظوظ النفس، ويعتقدون أن من أخطأ منهم فخطـــؤه وقع عن اجتهاد، فهو مغفورٌ له ذلك، ومأجور على اجتهاده أجراً واحداً، ومن أصاب فله أجران: أجر لإصابته، وأجر لاجتهاده.

ثامناً:

السلف الصالح لا يكفرون أحداً، سواء أكان صاحب كبيرة، أم صـــاحب بدعة وقد نلقتُ في ذلك نقولاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وغـــيره من العلماء. وأنه بلغ من تسامحهم مع غيرهم أن من كفَّرهم لا يكفرونه، وإنما يكتفون بتخطئته، بعكس من مارس التكفير ممن خالف

طريقتهم، ونهجهم ويرون أن التكفير من صفات أهل الزيغ والضلال.
كالخوارج وسائر طوائفهم.

وهم مع هذا يحسنون التعامل مع أهل التوحيد عموماً، ممن شهد الشهادتين، ويرجون للمحسن منهم، ويخافون على المسيء.

تاسعاً:

السلف الصالح أهل طاعة وجماعة ، لا أهل فرقة واختلاف. فهم يسمعون للولاة، ويطيعونهم، مع ما يمحضونهم به من النصح، وما يؤدونه لهم من الأمانات فيما يستعملونهم فيه، ويولونهم عليه من أعمال.

عاشراً:

السلف لا يرون الخروج على الولاة والحكام والسلاطين ولو متغلّبين، ولا يؤلبون عليهم بقول أو فعلٍ أو نحو ذلك، بل إذا رأوْا العدل والإنصاف وإجراء أحكام الشريعة شكروا وساعدوا، وتولوا، وإذا رأوا خلاف ذلك صبروا، ودعوا بالصلاح والتوفيق، وحثوا الناس على الصبر وبصّروهم بالمفاسد العظيمة الناجمة عن الخروج، وحذّروهم عن الكوارث الواقعة في الأموال والأبدان، والأرواح والأوطان من جراء الفرقة والاختلاف.

الحادي عشر:

إذا تقرر أعلاه، فالسلف لا يرون الخروج على حاكم أو غيره إلا في حال واحدة فقط، وهي إعلان الكفر البواح الذي فيه لهم من الله –تعالى– برهان، كما جاء في الأحاديث، وهذا الكفر يرجعون في تعريفه وحدّه إلى ما سبق أن قرروه في ما يخرج من الإسلام، وهو ترك الإسلام جملة وتفصيلاً، وأن يجعل الحاكم لله نداً، كما ورد في الحديث: (أن تجعل لله نداً وهو خلقك)[1]، فهذا هو الكفر البواح، والشرك الصراح، الذي يحل الخروج على ولي الأمر.

الثاني عشر:

ذكرت في هذه النبذة أن هذا المسوّغ للخروج لم يقع في تاريخ هذه الأمة البتة، إلا في قرامطة هجر، ولم يكونواْ ولاة، وإنما كانواْ خوارج خرجواْ على الولاة، وذكرت أن الولاة منذ كانواْ وإلى يومنا هذا يعلنون الإسلام، ويقيمون أركانه لا سيما الصلاة، وغيرها من الشعائر، وبهذا فلا يحل الخروج عليهم البتة.

وأما ما يتلبّس به بعضهم في بعض البلدان فإنما هو معاصٍ ولا يجوز التكفير بها، وتبقى حرمتهم في القلوب، وبيعتهم في الأعناق، وعهدهم في الذمم، واجبة طاعتهم، محرم الخروج عليهم.

---

(١) البخاري رقم (٤٤٧٧).

قال عمر – رضي الله عنه– لسويد بن غفلة: ياسويد بن غفلة، لعلك لا تلقاني بعد اليوم، فعليك بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً مجدعاً، إن شتمك فاصبر، وإن ضربك فاصبر، وإن أخذ مالك فاصبر، وإن راودك عند دينك فقل: طاعة مني ذمتي دون ديني، ولا تخرج يداً من طاعة[1].

الثالث عشر:

السلف الصالح يحسنون الظن بالمسلمين عموماً، ولا ينقبون عن عورة أحد، ولا يحملون أحداً إلا على السلامة، حتى يظهر منه خلاف الحق بحيث لا يسع دفع ذلك، وحينئذٍ فينصحون ويبلغون، دون أن يجرحواْ أو يضللواْ، وهم وأتباعهم في الجملة لا يتدخلون فيما لا يعنيهم، ويحرصون على هداية الناس، وتعريفهم الصواب.

الرابع عشر:

السلف وأتباعهم يتثبتون في ما ينسب إلى بلدييهم وإخوانهم من أمور تخالف الحق الذي يرونه، فلا يصدقون شيئاً من ذلك إلا بوسائل الإثبات المعروفة، وهنا يتخولون بالنصح، فهم أهل ألفة وجماعة، لا أهل اختلاف وفرقة، ويحرصون ألا يشقواْ صفاً، وألا يظلمواْ أحداً.

---

(1) سنن البيهقي الكبرى : (١٥٧/٨).

وقد قال السبكي كلمة لطيفة، ينبغي أن نتأملها كثيراً، حول ما قد يشاع حول امرئٍ بالباطل، وذلك في ترجمته للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم صاحب المستدرك (ت ٤٠٥)، وما رمي به من التشيع حيث زادت أعداؤه، ونقصت أودّاؤه، فقال السبكي: (أول ما ينبغي لك أيها المنصف إذا سمعت الطعن في رجل أن تبحث عن خلطائه، والذين عنهم أخذ ما ينتحل، وعن مرباه وسبيله، ثم تنظر كلام أهل بلده وعشيرته، من معاصريه العارفين به، بعد البحث عن الصديق منهم له، والعدو، الخالي عن الميل إلى إحدى الجهتين ، وذلك قليل في المتعاصرين المجتمعين في بلد ما) [١].

وهذه الطريقة التي ذكرها السبكي هي من وسائل أهل العدل والإنصاف في معرفة ما يشاع حول رجل ما، من اعتقاد أو كلام أو نحوه، وقد مشى السبكي في ترجمته للحاكم، وتبرئته مما رمي به على هذه الطريقة، فحاكم التهمة والإشاعة على ما علم من كون الحاكم محدثاً، وأنه نشأ على مشايخ السنة وأئمتها، وعلى ما ترجم به أهلها في كتابه "تاريخ نيسابور"، إلى آخر ذلك من أمور ذكرها السبكي عن هذا الإمام توصل بها إلى براءته، انظرها في الموضع المذكور من طبقاته، (٥/ ١٦١-١٧٠).

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى : (٥/١٦١).

والمـــراد أن العقائد والأفكار لا يجوز أن تنسب إلى الأشخاص جزافاً دون أدلة ثابتة مستقرة، وبعـــض من ينتسب إلى العلم أو الثقافة -هدانا الله وإياهم إلى الصواب- يتسرعون في الحكم على مخالفيهم في الـــرأي بشيء من التجاوزات قد تصل أحياناً إلى الاتهام في العقيدة أو الرمي بالبدعة ونحو ذلك.

وما أحوجنا إلى الصدق في القول والعمل والتثبت وعدم الوقوع في أعراض الناس، ونحن في هذه البلاد منّ الله علينا بعقيدة الإيمان قولاً وعملاً ومنهجاً متبعين في ذلك عقيدة سلفنا الصالح من الصحابة الكرام ومن سار على نهجهم إلى يومنا هذا تعلمنا ذلك في مدارسنا وجامعاتنا ووســـائل إعلامنا فنحن جميعاً ننهل من منهل واحد ونقف صفاً واحداً في وجـــه مـــن يريد زعزعة الأمن في بلادنا أو المساس بمقدساتنا وفي مقدمـــتها العقـــيدة الإســـلامية الصـــافية من شوائب الشرك والبدع والضلالات.

أقول هذا؛ لأنه نشر عني ما يخالف ما كتبته هنا، حيث نسب إليَّ كلام مبتور لا تصح نسبته إليّ على ذلك الوجه وكان الأجدر التثبت في الـــنقل ومعـــرفة سياق الكلام بداية ونهاية دون اللجوء إلى أخذ بعض

كلامـــي وحـــذف بعضه كمن يقرأ قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ..... ﴾ [1].

سامح الله الجميع وشملنا بمغفرته ورضوانه...

وخلاصة القول : أن ما دونته في هذه النبذة اليسيرة من مباحث العقـــيدة هو ما أدين الله به وأعتقده وأبرأ إلى الله من كل قول يخالف عقيدة السلف الصالح وما عليه أهل السنة والجماعة من الصحابة الكرام والـــتابعين لهم بإحسان من علماء المسلمين كالأئمة الأربعة أبو حنيفة ومـــالك والشافعي وأحمد وغيرهم من أئمة الدعوة والإصلاح كشيخ الإســـلام بـــن تيمـــية والإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله جميعاً...

وأخـــيراً أسأل الله – تعالى– القصد والاعتدال، وصحيح العلوم وخـــالص الأعمال وأن يجمع كلمة المسلمين على الحق وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المؤلف

أبو حزم عبد الرحمن بن محمد بن أسعد الحكمي الفيفي

الرياض غرة محرم ١٤٢٤/١/١هـ

---

[1] سورة النساء: آية ٤٢..

أهم المصادر والمراجع

١- الأسماء والصفات للإمام البيهقي، طبعة مطبعة السعادة، ١٣٥٨هـ.

٢- اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم، ط٢، مكتبة الرشد، ١٤١٥هـ.

٣- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني، تحقيق الدكتور سعود الخلف، ط١، ١٤١٥هـ أضواء السلف.

٤- بدائع الفوائد لابن القيم.

٥- تاج العروس للزبيدي، طبعة الكويت.

٦- تفسير الطبري، ط دار الكتب العلمية.

٧- تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

٨- تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، للراغب الأصفهاني.

٩- تيسير العزيز الحميد ، للشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ، ط٣، المكتب الإسلامي، ١٣٩٧هـ.

١٠- الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقاد وأصول الديانات، لأبي عمرو الداني، تحقيق الدكتور محمد سعيد القحطاني، ط١، ١٤١٩هـ، دار ابن الجوزي.

١١- رسالة في الرد على الرافضة للشيخ أبي حامد المقدسي، تحقيق

عبد الوهاب خليل الرحمن، ط١ الهندية، الناشر الدار السلفية، ١٤٠٣هـ.

١٢- الروضة الندية في شرح العقيدة الواسطية للشيخ: زيد بن عبد العزيز الفياض ط٣، ١٤١٤هـ.

١٣- سنن أبي داود.

١٤- سنن ابن ماجة.

١٥- سنن الترمذي.

١٦- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ، طبعة المكتب الإسلامي، ط ٩، ١٤٠٨هـ.

١٧- صب العذاب على من سب الأصحاب، لمحمود شكري الألوسي، تحقيق عبد الله البخاري، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٨- صحيح البخاري.

١٩- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو و د. محمود الطناحي، طبعة دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.

٢٠- علماء نجد خلال ثمانية قرون للشيخ عبد الله البسام، ط دار العاصمة.

٢١- علو الله على خلقه ، لموسى الدويش، ط١، ١٤٠٧هـ، دار عالم الكتب.

٢٢- الفتاوي لشيخ الإسلام ابن تيمية، طبعة خادم الحرمين الشريفين – أيده الله-، عام ١٤١٦هـ.

٢٣- فضل علم السلف على علم الخلف للإمام ابن رجب ، ط الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٢٤- القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، تحقيق سعود الخلف، ط ١، ١٤١٠هـ ، دار العاصمة.

٢٥- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، للسفاريني، طبعة المنار، ١٣٢٥هـ.

٢٦- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم ط السنة المحمدية ١٣٥٧هـ.

٢٧- معارج القبول شرح سلم الوصول، للعلامة حافظ الحكمي، ط دار الإفتاء.

٢٨- المنتخب في معجم شيوخ السمعاني، تحقيق الدكتور موفق عبد القادر، ط١، دار عالم الكتب ١٤١٧هـ.

٢٩- منهاج السنة لشيخ الإسلام بن تيمية تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبع : جامعة الإمام.

٣٠- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي، الطبعة المصرية.

الفهرس